ترجم إلى أكثر من 30 لغة

يانيس فاروفاكيس

الاقتصاد كما أشرحه لابنتي

'مثير وممتع'
Observer



ترجمة
عماد شيحة



Yanis Varoufakis, Μιλώντας στην κόρη μου για την οικονομία, 2013

الطبعة العربية

الطبعة الورقية الأولى، ٢٠٢٠

الطبعة الإلكترونية، ٢٠٢٠

ISBN-978-614-03-0221-1

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب.: ٥٣٤٢/١١٣، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ - ٢٠٣٣
هاتف: ٨٦٦٤٤٢ ١ ٩٦١، فاكس: ٨٦٦٤٤٣ ١ ٩٦١

e-mail: info@daralsaqi.com
يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

www.daralsaqi.com
تابعونا على



@DarAlSaqi



دار الساقي



Dar Al Saqi

مقدمة

كان هذا الكتاب ثمرة دعوة من ناشرِي اليوناني، يعود تاريخها إلى 2013، للتحدث مباشرةً إلى الشبيبة عن الاقتصاد. وكانت قناعتي، أنّ الاقتصاد أكثر أهميةً من أن يُترك للاقتصاديين، هي دافعي لتأليفه.

إذا أردنا تشييد جسر، من الأفضل ترك ذلك لأصحاب الخبرة، وللمهندسين. وإذا احتجنا إلى إجراء عمل جراحي، خيرٌ لنا أن نجد جراحاً لإجرائه. لكنّ الكتب التي تُبسّط العلم مهمةٌ في عالم يشنّ فيه رئيس الولايات المتحدة حرباً مفتوحةً عليه، ويتجنّب فيه أولادنا المقررات العلمية. إنّ تنمية تقدير عام وواسع النطاق للعلم تحيط بدرع واق المجتمعَ العلمي الذي ينبغي أن ينتج الخبراء الذين يحتاجهم المجتمع. وبهذا المعنى، يختلف هذا الكتاب الصغير اختلافاً بيِّنا عن تلك الكتب.

بصفتي أستاذاً في علم الاقتصاد، اعتقدت على الدوام أنّه إن لم يكن في وسعكم شرح الاقتصاد بلغة يستطيع الشبان فهمها، فأنتم ببساطة شديدة جاهلون. وبمرور الزمن، أدركت أمراً آخر، تناقضاً ممتعاً يتعلق بمهنتي، عزز هذا الاعتقاد: كلّما أصبحت نماذجنا عن الاقتصاد أكثر علميةً، قلّ ارتباطها بالاقتصاد الحقيقي القائم. وهذا تحديداً عكس ما يحدث في علم الفيزياء والهندسة وبقية العلوم الحقيقية، حيث تسلّط زيادة التطوّر العلمي مزيداً ومزيداً من الضوء على كيفية عمل الطبيعة في الواقع.

هذا هو السبب في أنّ هذا الكتاب يمثّل محاولتي للقيام بنقيض لتبسيط علم الاقتصاد: إذا نجح، لا بدّ أن يحثّ قراءه على الإمساك بزمام الاقتصاد بأياديهم وجعلهم يدركون أنّه لفهم الاقتصاد عليهم فهم السبب في أنّ الذين نصبوا أنفسهم خبراء في الاقتصاد، أي الاقتصاديين، هم دائماً على خطأ. إنّ ضمان السماح لكل شخص بالتحدّث عن الاقتصاد بصورة موثوقة هو متطلبٌ أساسي لمجتمع صالح وشرطٌ مسبق لديموقراطية أصيلة. تقرر نجاحات الاقتصاد وإخفاقاته مصير حياتنا، كما أنّ قواه تهزأ بديموقراطياتنا، وهو ينشب مخالبه عميقاً في أرواحنا، حيث تتشكّل آمالنا وتطلعاتنا. وإذا انصعنا لخبراء الاقتصاد، فإننا نسلمهم عملياً جميع القرارات المهمة.

هنالك سببٌ آخر جعلني أوافق على تأليف هذا الكتاب. فابنتي كسينيا غائبةٌ باستمرار عن حياتي. وبما أنّها تعيش في أستراليا وأنا في اليونان، فإمّا أن نكون بعيدين واحدنا عن الآخر، وإما أنّنا نعدّ الأيام حينما نلتقي إلى أن يحين موعد الفراق التالي. والحديث، كما لو أنه موجّه إليها، عن أمور لم يسمح لنا ضيق الوقت بمناقشتها، يشعرني بالارتياح.

كان تأليف هذا الكتاب متعة. إذ إنّه النصّ الوحيد الذي كتبته دونما هوامش أو مراجع أو الأدوات اللازمة للكتب السياسية أو العلمية. وعلى عكس تلك الكتب "الجدية"، كتبت هذا الكتاب بلغتي الأم. حقيقة الأمر أنّني جلست فحسب في جزيرتنا الأم أيجينا، أطلّ على خليج سارونيك وجبال البلوبونيز في الأفق، وتركت الكتاب يكتب نفسه، من دون خطة أو جدول محتويات مؤقت أو مخطط أولي لتوجيهي. لم تستغرق الكتابة إلّا تسعة أيام، تنظم إيقاعها سباحة عرَضية أو ركوب قارب أو قضاء أمسية في الخارج بصحبة داناي، شريكتي الداعمة والمتسامحة بطريقة تدعو إلى السخرية.

تغيّرت الحياة بعد عام من نشر الكتاب في اليونان. فقد دفعني انهيار الاقتصادات اليونانية والأوروبية بطريقة عجائبية إلى المنصب الوزاري في خضم صراع جبار بين الشعب الذي انتخبني وأوليغاركية عالمية. في غضون ذلك، وبفضل دوري الجديد، تُرجم هذا الكتاب الصغير إلى لغات كثيرة، واكتسبت تأملاته جمهوراً واسعاً في فرنسا وألمانيا وإسبانيا وأماكن أخرى. وقد كانت الإنكليزية اللغة الرئيسية الوحيدة التي لم يُترجم إليها.

أمّا الآن، بمساعدة جياكوب موي Jacob Moe الذي ترجم الكتاب عن الأصل اليوناني، والأشخاص الطيبين في دار Penguin Random House، ولاسيما ويل هاموند Will Hammond، ظهر باللغة التي أكتب عادةً بها. وبمجيء هذا الكتاب على جناح السرعة في أعقاب كتاب آخر، *Adults in the Room* [راشدون في الحجرة]، كان تأليفه مؤلماً بصورة استثنائية وذلك لتوثيقه أحداث 2015 المأساوية. كانت إعادة صياغة هذا الكتاب في تجسّده بالإنكليزية علاجاً شافياً: الهرب من المصائب والمحن التي تحيق بالمرء في دوامة اقتصاد متهاوٍ ومنهار. لقد أتاح لي العودة إلى ذات مفقودة منذ زمن طويل كتبت ذات يوم بسلام وسكينة، من دون هجمات الصحافة المستمرة، عبر فعل ما أحببته دوماً: التماس سبل لمخالفة نفسي من أجل اكتشاف ماهيّة أفكاري الحقيقية.

المشكلة في تداولاتنا اليومية بشأن قضايا الساعة هي أنّنا ننجرف في نقاش دون دراية بما يتمّ تجاهله: الرأسمالية. أثناء الأسبوع الذي عملت فيه في أيجينا مرةً أخرى على الطبعة الإنكليزية في تموز/ يوليو 2017، مُطلًّا على البحر عينه والجبال عينها، أحببت ألّا أكتب عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، وخروج اليونان من الاتحاد الأوروبي، وترامب، واليونان، وأزمات أوروبا الاقتصادية، بل التحدث عوضاً عن ذلك إلى ابنتي عن الرأسمالية بصورة مجردة، لأنّه لا يوجد معنىً لأيّ شيء في النهاية إذا لم نتوصل إلى تفاهم مع هذا الوحش الذي يهيمن على حياتنا.

وفي ضوء ما كتبته للتو، قد يفاجِئ القراءَ غياب أيّ إشارة إلى "رأس المال" أو "الرأسمالية" في هذا الكتاب. اخترت إغفال كلمات كهذه، ليس بسبب وجود أيّ خطب فيها،

لكن لأنّها محمّلة بتركة من الهموم الثقيلة، تقف في طريق إنارة جوهر الأمور. لذلك، استخدمت مصطلح "مجتمع السوق" عوضاً عن التحدث عن الرأسمالية. وعوضاً عن "رأس المال" ستجدون كلمات أكثر معيارية مثل "آلية" و"إنتاج". لماذا نستخدم الرطانة إن كان في وسعنا تفاديها؟

بالعودة إلى تأثيراتي ومصادري لدي اعتراف: هذا الكتاب، بفضل أنّه كُتب كتيار من الوعي استمر لتسعة أيام فحسب، مليء بأفكار وعبارات ونظريات وقصص جمعتها بوعي أو بغير وعي أو استعرتها أو أخذتها منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين لتشكيل تفكيري ولمساعدتي في ابتكار أدوات تعليمية تُخلّص الطلاب والجمهور من الخمول. يستحيل إدراج قائمة كاملة، ولكن إليكم بعض ما يتبادر إلى ذهني.

إلى جانب الأعمال الأدبية والأشعار المذكورة في النص، إضافةً إلى أفلام الخيال العلمي التي أجد صعوبةً في فهم الحاضر من دونها، سأذكر أربعة كتب: *Guns, Steel and Germs* [أسلحة وفولاذ وجراثيم] لجارد دايموند Jared Diamond الذي يدعم القصة في الفصل الأول التي توضح ظهور التفاوتات الجسيمة وفي نهاية المطاف التنميط العنصري، و*The Gift Relationship* [علاقة الهِبَة] لريتشارد تيتموس Richard Titmuss الذي يشدد نقاشه المتعلق بسوق الدم على أفكار كان أول من طوّرها كارل بولاني Karl Polanyi في *Great Transformation* [التحوّل الكبير]، والكتاب المبجل *The Worldly Philosophers* [الفلاسفة الدنيويون] الذي ألّفه روبرت هيلبرونر Robert Heilbroner، و*Payback* [سداد الدَّين] للروائية مارغريت آتوود Margaret Atwood الذي أوصي به دون أيّ تحفظ بوصفه ربما من أفضل الكتب المكتوبة عن الدَّين، وأكثرها إمتاعاً.

أخيراً لا يفوتني ذكر طيف كارل ماركس Karl Marx، وصنعة الدراما لدى التراجيديين اليونانيين القدامى، وتشريح جون مينارد كينز John Maynard Keynes السريري لما يُدعى "مغالطة التعميم"، وأخيراً سخرية برتولت بريخت Bertolt Brecht ورؤاه. إذ تسكن قصصهم ونظرياتهم والشؤون التي أولوها أكبر اهتمام كل فكرة خطرت في بالي، بما في ذلك الأفكار الواردة في هذا الكتاب.

الفصل الأول

لماذا كل هذا القدر من اللّامساواة؟

يولد الأطفال جميعاً عراة، لكن بعد ذلك بقليل يرتدي بعضهم ثياباً باهظة الثمن أُحضرت من أفضل المحلات، في حين يرتدي معظمهم ثياباً مهترئة. وحالما يتقدّم العمر بهم قليلاً، ينزعج بعضهم كلّما أحضر إليهم الأقارب والعرابون مزيداً من الثياب، لأنّهم يفضلون هدايا أخرى من قبيل أحدث أجهزة iPhone، في حين يحلم آخرون بيوم يذهبون فيه إلى المدرسة بأحذية غير مثقوبة.

هذا هو نوع اللّامساواة الذي يحدد عالمنا. يبدو أنك تدركينه منذ يفاعتك رغم أنّه لم يكن جزءاً من حياتك اليومية، لأنّ المدرسة التي ألحقناك بها، والحق يقال، لا يرتادها أطفالٌ محكومون بحياة الحرمان أو القسوة، كحال الغالبية العظمى من أطفال العالم. طرحتِ عليّ في المدة الأخيرة سؤالاً، "لماذا كل هذا القدر من اللّامساواة يا أبي؟ هل البشرية بهذا الغباء؟"، ولأنّ إجابتي لم تكن مرضيةً لك، أو لي، فاسمحي لي أن أقوم بمحاولة أخرى، بطرح سؤال مختلف قليلاً هذه المرة.

لماذا لم يغزُ السكان الأصليون في أستراليا إنكلترا؟

لأنك تعيشين وتترعرعين في سيدني، قضى أساتذة المدرسة ساعات طويلة وهم يقدمون دروساً كثيرة لجعلكِ وزملائك تدركون المظالم القبيحة التي ارتكبتها أستراليا "البيضاء" بحق سكان أستراليا الأصليين، وثقافتهم الرائعة التي داسها المستوطنون الأوروبيون بأقدامهم لأكثر من قرنين، وظروف الفاقة المريعة التي لا يزالون يعيشونها نتيجةً لتلك القرون من العنف والنهب والإذلال. لكن هل خطر ببالك يوماً أن تسألي لماذا كان البريطانيون هم من غزوا أستراليا، واستولوا على أراضي السكان الأصليين بهذه البساطة، وأبادوهم تقريباً في هذه العملية، وليس العكس؟ لماذا لم ينزل المحاربون من السكان الأصليين في دوفر، ويتقدّموا سريعاً نحو لندن ويقتلوا في دربهم أيّ إنكليزي يجرؤ على المقاومة، بمن فيهم ملكتهم؟ أراهن على أنّه ما من أستاذ في مدرستك تجرأ على طرح هذا السؤال.

لكنّه سؤالٌ مهم، وإن لم نجب عنه بعناية، فنحن نجازف بتهور بقبول إمّا أنّ الأوروبيين كانوا في نهاية المطاف أكثر ذكاءً وقدرة – هي بالتأكيد وجهة نظر المستوطنين في ذلك

الوقت – أو أنّ الأستراليين الأصليين كانوا شعباً أفضل وألطف، إذ لم يصبحوا بأنفسهم مستوطنين متوحشين. حتى لو كان الأمر صحيحاً، تُفضي الحجة الثانية إلى ما تفضي إليه الحجة الأولى: تقول إنّ هنالك ما هو مختلفٌ اختلافاً جوهرياً بين الأوروبيين البيض والأستراليين الأصليين، من دون توضيح كيف ولماذا، وما من شيء يشرعن جرائم كتلك التي ارتُكبت بحق السكان الأصليين، وبحق آخرين غيرهم، أفضل من هذا النوع من الحجج.

لا بدّ من إسكات هذه الحجج، أقلّه لأنّها قد تنبثق من داخل ذهنك، وتغريك بتقبّل أنّ ضحايا التاريخ أولئك استحقوا ما حدث لهم لأنّهم لم يكونوا أذكياء بما يكفي.

إذاً، يختلط السؤال الأساسي: "لماذا كل هذا القدر من اللّامساواة بين الشعوب؟" بسؤال آخر أكثر شؤماً: "أليس ذلك لمجرد أنّ جماعات من الناس أكثر ذكاءً من غيرها، ونتيجةً لذلك، أكثر قدرة؟" لو لم يكن الأمر كذلك، لماذا لم يسبق لك أن شاهدت في شوارع سيدني ذلك النوع من الفقر الذي صادفك في زيارتك إلى تايلاند؟

الأسواق شيء والاقتصادات شيء آخر

في فقاعة الرخاء الغربي التي تترعرعين فيها، سيقول لك معظم الراشدين إنّ البلدان الفقيرة فقيرةٌ لأنّ "اقتصاداتها" ضعيفة، أيًّا كان معنى ذلك. سيقولون لك أيضاً إنّ الفقراء في مجتمعك فقراء لأنّهم لا يملكون شيئاً للبيع يريده الآخرون فعلاً، أي أنّهم، باختصار، لا يملكون ما يمكن عرضه في "السوق".

لهذا السبب، قررت أن أتحدث إليك بشأن ما تُطلق عليه تسمية الاقتصاد: إنّ أيّ نقاش في عالمك، وعالمي، عن السبب في أنّ بعض الناس فقراء في حين أنّ آخرين فاحشو الثراء، أو حتى لماذا تدمّر البشرية كوكب الأرض، يدور حول ذلك الأمر الذي يدعى الاقتصاد. والاقتصاد يرتبط بأمر آخر معروف باسم السوق. ليكون لك رأي في مستقبل البشرية، لا يسعك أن تغمضي عينيك وتنغلقي عندما تُذكر كلماتٌ مثل "اقتصاد" أو "سوق".

إذاً، دعينا نبدأ بخطأ شائع يرتكبه كثيرون: يعتقدون أنّ الأسواق والاقتصاد هما الشيء عينه. إنّهما ليسا الشيء عينه. ما هي الأسواق على وجه التحديد؟ الأسواق أماكن للتبادل. في المتاجر الكبيرة، نملأ عربتنا بالأشياء مقابل النقود التي سيبادلها البائع – صاحب المتجر أو الموظف – لاحقاً بأشياء أخرى يرغب فيها. قبل اختراع النقود، كان التبادل مباشراً: يمكن تبديل موزة مباشرةً مقابل تفاحة، أو ربما تفاحتين. أمّا اليوم، والإنترنت في ذروة نشاطه، فلم تعد هنالك ضرورة كي يشغل السوق مكاناً مادياً، كالمكان الذي أخذتني إليه لشراء تطبيقات على iTunes، أو أسطوانات من متجر Amazon.

إذاً، من الواضح أنّه كانت لدينا أسواقٌ مذ كنا نعيش فوق الأشجار، من قبل أن نطوّر القدرة على إنتاج الأغذية. منذ أول مرة عرض فيها أحد أسلافنا مبادلة موزة بفاكهة أخرى، ظهر سوقٌ للتبادل. لكنّ ذلك لم يكن اقتصاداً حقيقياً. فكي يظهر اقتصادٌ ما إلى الوجود، لا بدّ من وجود أمر آخر: قدرة على تجاوز قطف الموز من الأشجار أو صيد الحيوانات... قدرة على إنتاج الغذاء أو الأدوات التي لم يكن لها أن توجد لولا عمل الإنسان.

وثبتان كبيرتان: الكلام والفائض

قام البشر منذ قرابة اثنين وثمانين ألف عام بالوثبة الكبيرة الأولى: استخدام حبالنا الصوتية لتدبّر التكلم وتجاوز الصرخات غير المفهومة. وبعد ذلك بسبعين ألف عام (أي منذ اثني عشر ألف عام) قمنا بالوثبة الكبيرة الثانية: نجحنا في زراعة الأرض. إنّ قدرتنا على التكلم وإنتاج الطعام – بدلاً من مجرد الصراخ واستهلاك ما وفّرته البيئة بصورة طبيعية (الحيوانات البرية، ثمار الجوز والتوت، الأسماك) – أدّت إلى ما ندعوه الآن الاقتصاد.

اليوم، بعد اثني عشر ألف عام من اختراع البشرية للزراعة، لدينا من الأسباب ما يجعلنا ندرك أنّ تلك اللحظة تاريخية حقاً. فقد نجح البشر للمرة الأولى في تجنّب الاعتماد على سخاء الطبيعة: تعلموا، ببذل جهد كبير، أن يجعلوها تنتج سلعاً لاستعمالهم الشخصي. ولكن هل كانت لحظة بهجة وحبور؟ لا على الإطلاق! كان السبب الوحيد لتعلّم البشر زراعة الأرض أنّهم كانوا يتضورون جوعاً. وحالما اصطاد البشر معظم فرائسهم بطرائق صيدهم الحاذقة، وتكاثرت أعدادهم بسرعة ولم يعد إنتاج الأشجار كافياً، أكرهتهم الحاجة الماسّة على اعتماد طرائق لزراعة الأرض.

وعلى غرار الثورات التكنولوجية كافة، لم تكن تلك الثورة ثورةً قررت البشرية الشروع فيها على نحو واع. فقد تفاداها البشر حيثما استطاعوا، كما الحال في أستراليا حيث وفّرت الطبيعة غذاءً كافياً. سادت الزراعة حيثما كان البشر سيهلكون لولاها. وبالتجريب والملاحظة، تطوّرت تدريجياً التكنولوجيا التي أتاحت لنا أن نزرع بمزيد من الكفاءة. لكنّ المجتمع البشري تغيّر تغيراً جذرياً في هذه السيرورة مع تطويرنا وسائلَ إنتاج الأغذية، لأنّ الإنتاج الزراعي خلق للمرة الأولى العنصر الأساسي للاقتصاد الحقيقي: الفائض.

ما هو الفائض؟ في البداية، كان المقصود من الفائض ببساطة أيّ منتج من الأرض يتبقى بعد تغذية أنفسنا به وتعويض البذور المستعملة لإنتاجه في المقام الأول. بعبارة أخرى: الفائض هو الجزء الزائد الذي يفسح المجال للتراكم والاستعمال المستقبلي. على سبيل المثال القمح المحفوظ ل"يوم ماطر" (إذا ما دمّر البَرَد موسم الحصاد التالي) أو المستعمل كبذار زائد لزرعه في العام المقبل، ما يزيد الإنتاج والفائض للسنوات المقبلة.

ينبغي أن تلاحظي هنا أمرين. أولاً لا يمكن أن تنتج عمليات الصيد وصيد الأسماك وجني الخضار والفاكهة التي تحدث بشكل طبيعي فائضاً حتى لو كان الصيادون وصيادو الأسماك وملتقطو الثمار فائقي الإنتاجية. خلافاً للحبوب – الذرة والرز والشعير التي يمكن حفظها لمدة طويلة – تتعرض الأسماك والأرانب والموز للتلف والفساد بسرعة. ثانياً تمخّض إنتاج الفائض الزراعي عن الأعاجيب التالية التي غيّرت البشرية إلى الأبد: الكتابة، والدَّين، والنقود، والدول، والبيروقراطية، والجيوش، ورجال الدين، والتكنولوجيا، وحتى أول أشكال الحرب الكيميائية الحيوية. دعينا نتناول هذه الأعاجيب واحدةً تلو أخرى...

الكتابة

نعلم من علماء الآثار أنّ أول شكل من الكتابة ظهر في بلاد ما بين النهرين، حيث تقع سوريا والعراق حالياً. لكن ما الذي سجّلته؟ مقادير القمح التي أودعها كل مزارع في مخزن الحبوب المشترك. كان ذلك أمراً منطقياً، إذ كان يتعذّر على كل مزارع أن يبني مخزن حبوب خاصاً به لخزن فائضه، ومن الأسهل وجود مخزن مشترك يشرف عليه مراقب، وفي وسع كل مزارع استخدامه. غير أنّ مثل هذا النظام تطلّب شكلاً من الإيصالات، يفيد بأنّ السيد نابوك Nabuk مثلاً قد أودع مئة رطل من القمح في مخزن الحبوب. وبالفعل، اختُرعت الكتابة بدايةً كي يكون حفظ هذه السجلات الحسابية ممكناً، إذ يتمكّن كل مزارع من إثبات المقدار الذي أودعه في مخزن الحبوب المشترك. وليس من قبيل المصادفة أنّ المجتمعات التي لم تكن بحاجة إلى تطوير تراكم زراعي – في أماكن توافرت فيها بوفرة طرائد الصيد وثمار الجوز والتوت، كما الحال في مجتمعات السكان الأصليين في أستراليا وأميركا الجنوبية – اهتمت بالموسيقا والرسم ولم تخترع الكتابة على الإطلاق.

الدَّين والنقود والدولة

كانت السجلات الحسابية لكمية القمح العائدة إلى صديقنا السيد نابوك هي البدايات الأولى لكل من الدَّين والنقود. نعلم، استناداً إلى المكتشفات الأثرية، أنّ كثيراً من العاملين كانوا يتلقون أجورهم بأصداف حُفرت عليها أرقامٌ تشير إلى أرطال القمح التي يدين لهم بها الحاكم مقابل عملهم في الحقول. وبما أنّ مقادير القمح التي تشير إليها تلك الأصداف لم تكن حُصدت بعد، كانت الأصداف شكلاً من الدَّين الذي يدين به الحاكمون لعمالهم. وفي الوقت عينه، كانت الأصداف أيضاً شكلاً من العملة، بما أنّ العمال كانوا يستطيعون استبدال منتجات بها، أنتجها أشخاصٌ آخرون.

لكنّ الاكتشاف الأكثر إثارةً للاهتمام يتعلق بالظهور الأول للعملة المعدنية. يعتقد كثيرٌ من الأشخاص أنّها اختُرعت لتُستخدم في التعاملات، لكنّ الأمر ليس كذلك. ففي بلاد ما بين النهرين على الأقل، استُخدمت العملة المعدنية، وهي لم توجد مادياً، في الحسابات المكتوبة للتعبير عن مقدار الرصيد الذي يستحقه العمال. فمثلاً يشير سجل الحساب إلى ما يلي: "استلم السيد نابوك قمحاً بقيمة ثلاث قطع معدنية"، رغم أنّ هذه القطع المعدنية لم تكن قد سُكّت بعد، ولعلها لن تسكّ إلّا بعد سنوات طويلة. بمعنى ما: كان هذا الشكل المتخيل من النقود، والمستخدم لتيسير التبادلات الحقيقية، عملةً افتراضية. لذلك، حين يقولون لكِ إنّ اقتصاد اليوم يختلف اختلافاً بيّنا عن اقتصاد الماضي، مستشهدين بالمدفوعات الافتراضية التي أتاحتها التكنولوجيات الرقمية، أخبريهم أنّ هذا ليس جديداً، فقد وُجدت النقود الافتراضية منذ اختراع الاقتصاد بعد الثورة الزراعية التي حدثت منذ اثني عشر ألف عام وخلق أول فائض.

في الواقع، كانت العملة المعدنية بعد سكّها ثقيلةً في غالبية الحالات ويتعذر تداولها. لذلك، عُبّر عن قيمة القمح التي يستحقها السيد نابوك بجزء من وزن قطعة حديدية كبيرة. وفي كل الأحوال، لم يتجول السيد نابوك يوماً وفي جيبه عملة معدنية؛ كل ما كان يحمله في جيبه سند دَين، غالباً على شكل صَدفة كُتب عليها ما يشير إلى أرطال القمح أو إلى أجزاء من كتلة كبيرة من الحديد غير منقولة.

الآن، يتوقف نجاح العملة الافتراضية وسندات الدَّين تلك على حاجتها إلى قدر كبير من... الإيمان. لا بدّ أن يثق السيد نابوك – ينبغي أن يكون لديه إيمان – باستعداد وقدرة مراقبي مخزن الحبوب على إعطائه ما يدينون له من حبوب حالما تُنتج. ولا بدّ أنّ الآخرين قد وثقوا بذلك أيضاً قبل قبول سندات دَين، أصداف السيد نابوك لمبادلتها بالزيت أو الملح أو لمساعدته في بناء كوخه. هذا هو أصل كلمة "ائتمان" (credit)، هي مشتقة من *credere* اللاتينية التي تعني "ثقة".

كي يسود مثل هذا الإيمان ويضفي قيمةً على الأصداف (أي العملة)، يحتاج الناس إلى معرفة أنّ شخصاً ما أو شيئاً ما بالغ القوة يكفلها. ربما يكون حاكماً ينحدر من الآلهة، أو ملكاً عظيماً تجري في عروقه دماءٌ ملكية، أو في وقت لاحق شيئاً يشبه دولةً أو حكومة: سلطة يمكن الوثوق بأنّ لديها قدرة في المستقبل على أن تسدد للسيد نابوك حصته من فائض القمح، حتى لو وافت الحاكم المنية.

البيروقراطية، الجيش، سلك رجال الدين

يترافق الدَّين والنقود والإيمان والدولة معاً يداً بيد. ومن دون الدَّين ليست هنالك طريقة سهلة لإدارة الفائض الزراعي. مع ظهور الدَّين، ازدهرت النقود. ولكن كي يكون للدَّين قيمة، لا بدّ

من وجود مؤسسة، الدولة، تجعله جديراً بالثقة. حين نتحدث عن الاقتصاد، هذا ما نتحدث عنه: العلاقات المعقدة التي تظهر إلى الوجود في مجتمع لديه فائض.

عندما نتفحص هذه العلاقات، ما يصبح واضحاً أيضاً هو صعوبة ولادة دولة من الدول دون فائض، بما أنّ الدولة تتطلب بيروقراطيين لإدارة الشؤون العامة، وشرطة لحماية حقوق الملكية، وحكّاما يطلبون في السراء والضراء مستوى معيشياً مرتفعاً. لن يكون ممكناً تصوّر أيٍّ ممّا ذُكر دون وجود فائض ضخم للإبقاء على جميع هؤلاء الأشخاص من غير اضطرارهم إلى العمل في الحقول. ولن يكون ممكناً وجود جيش منظم دون وجود فائض، ودون جيش منظم لن يكون ممكناً فرض سلطة الحاكم ومن ثمّ سلطة الدولة، وسيكون فائض المجتمع أكثر تعرضاً للتهديدات الخارجية.

أصبحت البيروقراطيات والجيوش ممكنةً بفضل الفوائض الزراعية التي أوجدت بدورها الحاجة إلى البيروقراطيات والجيوش. ينطبق الأمر كذلك على سلك رجال الدِّين. سلك رجال الدِّين؟ نعم، فقد أنتج الفائض دِيناً منظماً! دعينا نرَ لماذا.

تاريخياً وزعت الدول الناشئة عن مجتمعات زراعية فوائضها كافّة بطريقة جائرة لا تُطاق، لمصلحة من يمتلكون سلطةً عسكرية وسياسية واجتماعية. لكن بقدر ما كان هؤلاء الحكّام أقوياء، لم تكن قوتهم يوماً كافية لمواجهة الغالبية الساحقة من المزارعين المفقرين الذين كان بإمكانهم إذا وحّدوا قواهم الإطاحة بالنظام الاستغلالي في ساعات. إذاً، كيف تدبّر هؤلاء الحكّام أمرهم للإبقاء على سلطتهم، وتوزيع الفائض كما يحلو لهم، دون أن تزعجهم الغالبية؟

الإجابة: بإشاعة أيديولوجيا تدعو الغالبية أن تؤمن في أعماقها بأنّ حكّامها وحدهم لهم الحق في أن يحكموا، بأنّها تعيش في أفضل العوالم الممكنة، بأنّ كل شيء هو وفق ما هو مقدّر له أن يكون، بأنّ الوضع على الأرض يعكس نظاماً إلهياً ما، بأنّ أيّ معارضة لهم ستصطدم بمشيئة تلك القدرة الإلهية، ما يهدد بخروج العالم عن السيطرة.

من دون هذه الأيديولوجيا المشرعِنة، لم يكن هنالك أيّ فرصة لسلطة الدولة. ومثلما تعيّن على الدولة أن توجد إلى الأبد وتبقى على قيد الحياة بعد موت حاكمها، كذلك كانت مأسسة الركيزة الأيديولوجية لسلطة الدولة ضروريةً. كان رجال الدِّين هم الذين أدّوا وأقاموا الشعائر التي خدمت هذا الغرض.

من دون فائض ضخم، لم تكن هنالك قدرةٌ على إنشاء مؤسسات دينية ذات تراتبيات معقدة لسلك رجال الدِّين، لأنّ الرجال والنساء "المقدسين" لم يكونوا ينتجون أيّ شيء. وفي الوقت عينه، من دون ديانات منظمة، ستكون سلطة الحكّام على توليد الفائض وتوزيعه متزعزعةً

من أن يغزو سكان أستراليا الأصليون إنكلترا؟ وبصورة أعم: لماذا ظهرت القوى الإمبريالية العظمى كافة في أوراسيا وليس في أفريقيا أو أستراليا؟ هل لذلك علاقة بالحمض النووي (DNA)؟ بالتأكيد لا. تكمن الإجابة في ما أخبرتكِ به للتو.

رأينا كيف وجِد في البداية... فائض. ومن الفائض الزراعي، انبثقت الكتابة والدِّين والنقود والدول... ومن هذه الاقتصادات، انبثقت التكنولوجيات والجيوش. بعبارة بسيطة: عنت الظروف الجغرافية لأوراسيا – الطبيعة والأرض والمناخ – أنّ قوةً كبيرةً تحكّمت بالزراعة والفائض وكل ما رافقهما، ما أفضى إلى ظهور حكّام دول يقودون جيوشاً مجهَّزة بتكنولوجيات من قبيل الأسلحة النارية وحتى أسلحة أشد فتكاً كالأسلحة الكيميائية الحيوية التي حملوها في أجسامهم وأنفاسهم.

لكنّ الأمور كانت مختلفة في بلدان مثل أستراليا. بدايةً لم يكن هنالك نقصٌ في إمدادات الغذاء لأنّ الحصول على النباتات والحيوانات في قارة بحجم أوروبا اقتصر على ثلاثة أو أربعة ملايين نسمة يعيشون في وئام نسبي مع الطبيعة. ونتيجةً لذلك لم يكن هنالك داعٍ لاختراع تكنولوجيا زراعية تسمح بمراكمة فائض أو باعتماد تلك التكنولوجيا عندما سنحت الفرصة.

نعلم اليوم – على الأقل أنتِ تعلمين من دون شك – أنّ سكان أستراليا الأصليين كان لديهم شِعر وموسيقا وأساطير ذات قيمة ثقافية رفيعة، لكنّهم لم يمتلكوا وسائل مهاجمة شعوب أخرى أو حماية أنفسهم من الجيوش والأسلحة والجراثيم التي تنتجها اقتصاداتٌ تنتج فوائض زراعية. في المقابل، أكره المناخُ والحاجة البريطانيين، القادمين من أوراسيا، على إنتاج فوائض ضخمة وكل ما يرافقها من السفن البحرية إلى الأسلحة الكيميائية الحيوية. ونتيجةً لذلك لم يكن لدى السكان الأصليين أيّ فرصة عندما وصل البريطانيون إلى الشاطئ الأسترالي.

"وماذا عن أفريقيا؟" قد تسألين بمنطقية. "لماذا لم يصبح بلدٌ أفريقي واحد قوياً بما يكفي لتهديد أوروبا؟ لماذا كانت تجارة الرقيق باتجاهٍ واحد؟ لعل الأفارقة لم يمتلكوا في نهاية المطاف القدرة التي امتلكها الأوروبيون؟"

لا شيء من هذا القبيل. ألقي نظرةً على خريطة وقارني شكل أفريقيا بشكل أوراسيا. أول ما ستلاحظينه أنّ أفريقيا تمتد من الشمال إلى الجنوب أكثر من امتدادها من الشرق إلى الغرب: تمتد بدءاً من البحر الأبيض المتوسط وصولاً إلى خط الاستواء جنوباً، ثم تتواصل حتى تبلغ المناخ المعتدل لنصف الكرة الأرضية الجنوبي. ألقي نظرةً الآن على أوراسيا. إنّها تمتد على العكس من ذلك تماماً، إذ تبدأ عند المحيط الأطلسي وتتوسّع شرقاً على طول الدرب وصولاً إلى الشواطئ الصينية والفيتنامية على المحيط الهادي.

وعُرضةً لتمردات الغالبية التي عادةً ما كانت حصتها من الفائض ضئيلة. هذا السبب في أنّ الدولة وسلك رجال الدِّين كانا كياناً واحداً لآلاف السنين.

التكنولوجيا والحرب الكيميائية الحيوية

نجح الدماغ البشري في إحداث ثورات تكنولوجية قبل فترة طويلة من ظهور الإنتاج الزراعي. على سبيل المثال: اختراع النار، واستخلاص المعادن من المواد الخام، والسطح الانسيابي من قبيل العصا المرتدة (boomerang) اللافتة للنظر عند سكان أستراليا الأصليين. لكنّ الفائض الزراعي قدّم إلى التكنولوجيا دفعةً عملاقة عن طريق خلق احتياجات تكنولوجية جديدة - الحاجة إلى المحاريث وأنظمة الري - وعن طريق تركيز الموارد في أيدي قلة قوية في الوقت عينه. دفعت الثورة الزراعية التكنولوجيا البشرية إلى مستوى أتاح تشييد الأهرامات الهائلة، والبارثينون، ومعابد الإنكا... بمساعدة آلاف العبيد بطبيعة الحال.

لكنّ الفائض يخلق أيضاً الجراثيم والفيروسات المميتة. فحين تُكوَّم أطنانٌ من القمح في مخازن الحبوب المشتركة، محاطةً بحشود من البشر والحيوانات في بلدات ومدن تفتقر إلى أنظمة الصرف الصحي الأساسية، ستكون النتيجة مختبراً كيميائياً حيوياً هائلاً تتطوّر فيه الجراثيم والفيروسات وتتكاثر بسرعة وتنتقل من نوع إلى آخر. لم تكن أجساد البشر قد تطوّرت للتأقلم مع الأمراض الفتاكة الناتجة، وفي البداية مات كثيرون. غير أنّ أهالي هذه المجتمعات نجحوا، ببطء وعلى مرّ الأجيال، في التكيّف مع الكوليرا والتيفوس والإنفلونزا وباتوا أكثر مقاومةً لها.

بطبيعة الحال، حين قابلوا قبائل وجماعات لم تكن قد طوّرت بعد إنتاجاً زراعياً، وبسبب ملايين الكائنات الدقيقة المميتة التي باتوا يحملونها في ذلك الحين، كانت مجرد مصافحة كافيةً للقضاء على أبناء القبائل. حقيقة الأمر أنّ أعداداً كبيرة من السكان الأصليين في كل من أستراليا وأميركا لقوا حتفهم جراء احتكاكهم بالجراثيم والفيروسات التي حملها الغزاة الأوروبيون، تجاوزت عدد من لقوا حتفهم جرّاء قذائف المدافع والرصاص والسكاكين. بل إنّ المغيرين الأوروبيين انخرطوا عمداً في بعض الحالات بحرب كيميائية حيوية: في إحدى المرات، تعرّضت قبيلةٌ أميركية من السكان الأصليين للدمار عندما أهداها موفد المستعمرين الأوروبيين بطانيات ملوثةً عمداً بفيروس الجدري.

عودة إلى سؤال: لماذا غزا البريطانيون أستراليا، وليس العكس؟

آن أوان إعادة النظر في السؤال الصعب الذي بدأت به. لماذا غزا البريطانيون أستراليا بدلاً

من أن يغزو سكان أستراليا الأصليون إنكلترا؟ وبصورة أعم: لماذا ظهرت القوى الإمبريالية العظمى كافة في أوراسيا وليس في أفريقيا أو أستراليا؟ هل لذلك علاقة بالحمض النووي (DNA)؟ بالتأكيد لا. تكمن الإجابة في ما أخبرتكِ به للتو.

رأينا كيف وجِد في البداية... فائض. ومن الفائض الزراعي، انبثقت الكتابة والدِّين والنقود والدول... ومن هذه الاقتصادات، انبثقت التكنولوجيات والجيوش. بعبارة بسيطة: عنت الظروف الجغرافية لأوراسيا – الطبيعة والأرض والمناخ – أنّ قوةً كبيرةً تحكّمت بالزراعة والفائض وكل ما رافقهما، ما أفضى إلى ظهور حكّام دول يقودون جيوشاً مجهَّزة بتكنولوجيات من قبيل الأسلحة النارية وحتى أسلحة أشد فتكاً كالأسلحة الكيميائية الحيوية التي حملوها في أجسامهم وأنفاسهم.

لكنّ الأمور كانت مختلفة في بلدان مثل أستراليا. بدايةً لم يكن هنالك نقصٌ في إمدادات الغذاء لأنّ الحصول على النباتات والحيوانات في قارة بحجم أوروبا اقتصر على ثلاثة أو أربعة ملايين نسمة يعيشون في وئام نسبي مع الطبيعة. ونتيجةً لذلك لم يكن هنالك داعٍ لاختراع تكنولوجيا زراعية تسمح بمراكمة فائض أو باعتماد تلك التكنولوجيا عندما سنحت الفرصة.

نعلم اليوم – على الأقل أنتِ تعلمين من دون شك – أنّ سكان أستراليا الأصليين كان لديهم شِعر وموسيقا وأساطير ذات قيمة ثقافية رفيعة، لكنّهم لم يمتلكوا وسائل مهاجمة شعوب أخرى أو حماية أنفسهم من الجيوش والأسلحة والجراثيم التي تنتجها اقتصاداتٌ تنتج فوائض زراعية. في المقابل، أكره المناخُ والحاجة البريطانيين، القادمين من أوراسيا، على إنتاج فوائض ضخمة وكل ما يرافقها من السفن البحرية إلى الأسلحة الكيميائية الحيوية. ونتيجةً لذلك لم يكن لدى السكان الأصليين أيّ فرصة عندما وصل البريطانيون إلى الشاطئ الأسترالي.

”وماذا عن أفريقيا؟“ قد تسألين بمنطقية. ”لماذا لم يصبح بلدٌ أفريقي واحد قوياً بما يكفي لتهديد أوروبا؟ لماذا كانت تجارة الرقيق باتجاهٍ واحد؟ لعل الأفارقة لم يمتلكوا في نهاية المطاف القدرة التي امتلكها الأوروبيون؟“

لا شيء من هذا القبيل. ألقي نظرةً على خريطة وقارني شكل أفريقيا بشكل أوراسيا. أول ما ستلاحظينه أنّ أفريقيا تمتد من الشمال إلى الجنوب أكثر من امتدادها من الشرق إلى الغرب: تمتد بدءاً من البحر الأبيض المتوسط وصولاً إلى خط الاستواء جنوباً، ثم تتواصل حتى تبلغ المناخ المعتدل لنصف الكرة الأرضية الجنوبي. ألقي نظرةً الآن على أوراسيا. إنّها تمتد على العكس من ذلك تماماً، إذ تبدأ عند المحيط الأطلسي وتتوسّع شرقاً على طول الدرب وصولاً إلى الشواطئ الصينية والفيتنامية على المحيط الهادي.

ما الذي يعنيه ذلك؟ إنّه يعني أنّك إذا عبرت أوراسيا من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي، ستواجهين قليلاً من التغيّرات المناخية نسبياً، بينما ستمرين في أفريقيا، عندما تسافرين من جوهانسبورغ في الجنوب إلى الإسكندرية في الشمال مثلاً، عبر أنواع المناطق المناخية كافة، وبعضها بالغ القسوة، كالغابات الاستوائية والصحراء الكبرى. ما الذي يجعل هذا الأمر مهماً؟ لا شيء سوى أنّ المجتمعات الأفريقية التي طوّرت اقتصادات زراعية (زيمبابوي حالياً على سبيل المثال) وجدت أنّ التوسّع بالغ الصعوبة، نظراً إلى أنّ محاصيلها لم تنمُ بطريقة حسنة، رافضةً ضرب جذورها في أماكن أبعد شمالاً، عند خط الاستواء، أو حتى في مكان أسوأ، في الصحراء الكبرى. من جانب آخر، ما إن اكتشفت شعوب أوراسيا الإنتاج الزراعي، حتى توسّعت كما تشاء تقريباً غرباً وشرقاً. وتمكّنت من زرع محاصيلها (لاسيما القمح) في أماكن أبعد وأبعد، مشكّلة عالماً زراعياً متجانساً واحداً إلى حد ما، من لشبونة إلى شنغهاي. كان هذا العالم أرضاً مثالية لشن غزوات – يستولي فيها شعب زراعي على فوائض شعب زراعي آخر ويتبنّى تكنولوجياته – ولتشكيل إمبراطوريات كاملة.

نمطٌ آخر من اللّامساواة

حددت الظروف الجيوسياسية مسبقاً أنّ الأوروبيين سيستعمرون أفريقيا وأستراليا والأميركتين. وليس لهذه الظروف علاقة بالحمض النووي أو الطبع أو الذكاء. بعبارة بسيطة لكن دقيقة: كان ذلك كلّه بسبب الشكل والموقع لمختلف القارات. لكن هنالك نمطٌ آخر من اللّامساواة لا تستطيع الجغرافيا توضيحه: اللّامساواة ضمن الجماعة عينها أو البلد عينه. لفهم هذا النوع من اللّامساواة علينا التحدث عن الاقتصاد.

هل تتذكّرين كيف خلق الفائض الزراعي الدولة وسلك رجال الدِّين؟ تطلّبت مراكمة هذا الفائض، وأنتجت في الوقت عينه، تركيزاً مفرطاً للسلطة، ولاحقاً للثروة، بين أيدي القلة التي تحكم بقية السكان، المعروفة باسم الأوليغاركية، والكلمة مشتقةٌ من الكلمتين اليونانيتين *oligoi* ("القلة") و *arkhein* ("حكم").

من السهولة بمكان رؤية أنّ هذا التركيز المفرط هو عملية ذاتية الاستدامة: يكافأ أصحاب امتيازات الحصول على الفوائض المتراكمة أولئك بسلطة اقتصادية وسياسية وحتى ثقافية، يستطيعون استخدامها بعد ذلك للاستحواذ حتى على حصة أكبر من الفوائض. اسألي أيّ شخص خبير بالأعمال التجارية وسيؤكد لك أنّه عندما يكون لديك ملايين من الجنيهات، فإنّ كسب مليون جنيه سيكون أسهل بكثير. أمّا حين لا تملكين شيئاً، فإنّ مجرد ألف جنيه قد يبدو كحلم غير قابل للتحقق.

إذاً، تزدهر اللّامساواة على صعيدين: أولاً الصعيد العالمي، ما يوضح السبب في أنّ بلداناً محددة دخلت القرنين العشرين والحادي والعشرين في حالة فقر شديد، في حين تمتعت بلدان أخرى بامتيازات السلطة والثروة كافة التي يضمنها في أحيان كثيرة نهب البلدان الأفقر، أمّا الصعيد الآخر، فهو ضمن المجتمعات ذاتها، رغم أنّه غالباً ما يحدث أن تكون قلةٌ من الأثرياء في البلدان الأشد فقراً أكثر ثراءً من كثير من المواطنين الأكثر ثراءً في الأمم الأكثر ثراءً.

إذاً، تتتبّع القصة التي أخبرتكِ بها منشأ كلا نمطي اللّامساواة وصولاً إلى إنتاج فائض اقتصادي أثناء الثورة التكنولوجية الأولى للبشرية: تطوير الزراعة. دعينا نتابع في الفصل التالي قصة اللّامساواة مع الثورة التكنولوجية التالية التي قدّمت إلينا آلات من قبيل المحرك البخاري والكمبيوتر وكذلك المجتمع الذي تترعرعين فيه الآن، وتكتمل بمستويات من اللّامساواة عجزت الزراعة وحدها عن تحقيقها.

ولكن إليكِ كلمة تشجيع قبل ذلك.

اللّامساواة بوصفها أيديولوجيا ذاتية الاستدامة

حينما أشرت إلى سلك رجال الدِّين ودوره، ذكرت كيف تعمل الأيديولوجيا على شرعنة التوزيع غير المتساوي للفائض في أعين الجميع: من يملكون ومن لا يملكون. إنّها تعمل بفعالية إلى حدّ أنّها تخلق شبكةً من المعتقدات، شيئاً يشبه أسطورة.

إذا فكّرت فيها، ستجدين أنّه ما من شيء تسهل إعادة إنتاجه أكثر من إيمان من يملكون بأنّهم يستحقون ما نالوه. لقد وقعتِ منذ طفولتك في تناقض منطقي فادح، لم يكد يحظى بملاحظتك. أرعبتكِ من جانب فكرة أنّ بعض الأطفال يبكون من الجوع إلى أن يغلبهم النوم. ومن جانب آخر، كنتِ مقتنعةً بالكامل (مثل جميع الأطفال) أنّ ألعابك وثيابك ومنزلك هي جميعاً من حقكِ. تساوي أذهاننا تلقائياً بين "أملك شيئاً ما"، و"أستحقه". عندما تقع أبصارنا على أولئك الذين لا تتوافر لهم الضرورات الأساسية، سرعان ما نتعاطف ونعرب عن غضبنا من فقدان ما يكفيهم، لكنّنا لا نسمح لأنفسنا أن نفكر للحظة في أنّ حرمانهم قد يكون نتاج العملية عينها التي أفضت إلى اكتفائنا. إنّها آليةٌ نفسية تقنع من يملكون ومن يتولون السلطة (عادةً ما يكونون الأشخاص عينهم) بأنّ من حقهم ومن المناسب والضروري لهم أن يمتلكوا أكثر، في حين أنّ ما يمتلكه غيرهم أقلّ بكثير.

لا تفرطي في القسوة عليهم. فمن السهولة بمكان إقناع أنفسنا بأنّ سنّة الحياة – ولاسيما حين تحابي مصالحنا – منطقية وطبيعية وعادلة. لكن في الوقت عينه كوني قاسيةً على نزوعك إلى قبول أوجه اللّامساواة التي تجدينها اليوم، بوصفك مراهقة، فظيعة. حين ينتابكِ شعور بأنّك على وشك الاستسلام لفكرة أنّ اللّامساواة الفظيعة أمرٌ يتعذّر تجنّبه، تذكري كيف

يبدأ كل ذلك: بأطفال يولدون عُراةً في مجتمع يفصل بين أولئك الذين سيلبسهم ثياباً باهظة الثمن والآخرين الذين يحكم عليهم بالجوع والاستغلال والبؤس. حافظي على غضبكِ، لكن بعقلانية وروية، ليتسنى لكِ عندما يحين الوقت توظيفه في ما يجب فعله لجعل عالمنا منطقياً وطبيعياً وعادلاً حقاً.

الفصل الثاني

ولادة مجتمع السوق

إنّه وقت الغسق في جزيرة أيجينا. فصل الصيف. نجلس في شرفتنا، نحدّق عبر البحر في الشمس المتوهجة وهي تأفل خلف جبال البلوبونيز. ألتفت إليكِ وأبدأ بمصطلحات علمية، تماماً مثلما كان أبي يفعل معي عندما كنت صغيراً، بتوضيح السبب في أنّ الشمس تبدو حمراء عندما تختفي وراء الأفق. أُفسدت لحظتكِ.

نأخذ القارب في وقت لاحق من هذه الأمسية بصحبة أصدقائنا وابنهم الصغير باريس، ونذهب إلى مطعمنا المعتاد على شاطئ ماراثوناس. ونحن نطلب العشاء، يبدأ باريس المزاح، وينطلق بالضحك، وفي النهاية، ننفجر جميعاً بالضحك، وحتى أنتِ التي كنتِ آخر من يضحك في حالٍ بديتِ فيها أقلّ لطفاً ممّا أنت عليه.

وقبل أن يصل الطعام، يطلب منك معروفاً القبطان كوستاس الذي ربط قارب صيده بالقرب من قاربنا في الرصيف المقابل للمطعم. علقت مرساته تحت صخرة في قاع البحر، وانقطعت السلسلة من محاولاته لسحبها. "من فضلك"، يسأل، "بما أنّني أعلم كم تحبين الغوص، هل تستطيعين أن تقفزي وتدخلي هذا الحبل عبر سلسلة المرساة؟ أود أن أفعل ذلك بنفسي، لكنّ آلام الروماتيزم تمنعني من ذلك حالياً". فتجيبين قائلةً: "بالتأكيد"، مغتنمةً فرصة أن تكوني بطلة اللحظة وأنت تغطسين باعتزاز في البحر.

غروب الشمس. سأَمُك مني. دعابات باريس. متعة الغطس في البحر لمجرد أنّ القبطان كوستاس طلب منكِ ذلك. هذه هي أشياء متعتك في الصيف. إنّها بالتعريف "مسرّات (goods)"، عكس "منغّصات" مثل الشعور الذي ينتابكِ حين يتعرض صديق للأذى، أو حين يكون عليكِ واجب منزلي ممل، أو حين تشعرين بأنك وحيدة، أو غير متيقنة من الحياة. لاحظي الآن الفارق الكبير بين هذه المسرّات التي تملء الحياة بسعادة مُرضية للغاية، والسلع (goods) المشار إليها في الاقتصادات: الأشياء التي تجدينها على الرفوف في المتاجر، التي تباع في موقع Amazon، التي يصر التلفزيون على أنّك تحتاجينها. إنّها أكثر اختلافاً أو أقل اختلافاً، لكنّها بالتأكيد مختلفةٌ تماماً. ورغم أنّنا نشير إليها بوصفها سلعاً، فإنّنا نشير إليها بكلمة أخرى أيضاً، لعلها أقل إرباكاً، هي كلمة بضائع.

إذاً، ما الفارق بين سلعة وبضاعة؟

نوعان من القيمة

وقت الشفق في أيجينا، فكاهات باريس وغطستك من أجل القبطان كوستاس... لا يُقصد من هذه الأشياء طرحها للبيع. أمّا البضائع، فهي سلعٌ منتجة للبيع.

لا أدري هل قد لاحظتِ، لكنّ المجتمعات التي نعيش فيها تميل إلى الخلط بين السلع والبضائع. نميل إلى الاعتقاد أنّه كلّما كانت السلعة أغلى، كانت أفضل. والأكثر أهمية، هنالك افتراض أنّه كلّما كان كثيراً المال الذي يُعرض عليك مقابل ما تستطيعين فعله أو نقله، ستسلمينه بسهولة أكثر. لكنّ الأمر ليس كذلك تماماً. أجل، يصح هذا على البضائع: كلما كان السعر الذي سندفعه لشركة Apple مقابل جهاز iPad أعلى، أو لمطعمنا المحلي مقابل طبق "المسقعة" الممتاز، ستنتج الشركة أجهزةً أكثر، أو سيشوي مطبخ المطعم طبقاً بكميات أكبر. لكنّ هذا الأمر لا يصح بالضرورة على دعابات باريس. إذا أخبرنا باريس أنّنا سندفع له مقابل دعابات أكثر، وبما يتناسب مع مقدار الضحك الذي سيدفعنا إليه، سيظن على الأرجح أنّ الأمر غريبٌ وسيغدو خجولاً. قد يفقده توقّع الدفع بسهولة روح الدعابة. أو، إذا أخذنا مثالك والقبطان كوستاس: لو أنّه عرض عليك مالاً مقابل الغطس، قد تفقدين متعة ذلك. فجأةً ستفقد إيماءة الإيثار والمغامرة قيمتها، ومن الممكن جداً أن تعجز ضآلة المبلغ المعروض عن تعويض ذلك.

صحيحٌ أنّه إذا أصبح باريس فناناً كوميدياً محترفاً عندما يكبر، أو إذا أصبحتِ غطاسةً محترفة، فإنّ دعاباته وغطساتك سوف تصبح بضائع: ستعرضانها للبيع مقابل مبالغ معيّنة – ستكون قد اكتسبت سعر سوق – وسيعكس هذا السعر قيمتها التبادلية، ما تساويه في السوق مقابل مبادلتها بشيء آخر. ولكن حتى يحدث ذلك، ستكون قيمتها عندئذ من نوع مختلف تماماً، يمكن أن نطلق عليه تسمية قيمتها الاستعمالية. غطسة، غروب شمس، دعابة: يمكن أن يمتلك كلّ منها مقداراً كبيراً من القيمة الاستعمالية، من دون أن تمتلك أيّ قيمة تبادلية.

لا يمكن أن يكون بين هذين النمطين من القيمة، الاستعمالية والتبادلية، تباين أكبر. لكن في أحيان كثيرة، وبما أنّ جميع السلع تُعدّ في مجتمعات اليوم بضائع، يقيس الاقتصاديون جميع القيم – مهما كانت – كأنّها قيم تبادلية. هنالك ميلٌ إلى اعتبار كل ما ليس له سعر، ما لا يمكن أن يُباع، عديم القيمة، بينما يُعتقد أنّ كل ما له سعر سيكون مرغوباً.

يُعدّ سوق الدم أحد الأمثلة البارزة على هذا الخلط. في بلدان كثيرة يمنح المتبرعون طوعياً الدم من دون مقابل لأنّهم يشعرون بأنّهم ملزمون مساعدةَ المواطنين الذين تتعرض حياتهم للخطر. وفي بلدان أخرى، يُعوض المتبرعون بالمال مقابل الدم الذي منحوه. أين تُمنح دماءٌ أكثر في رأيك؟

حتى قبل أن أكمل طرح السؤال، أراهن أنّك خمّنت الإجابة بالفعل: لقد تبيّن أنّ كمية الدماء المجموعة في البلدان التي يُدفع فيها للمتبرعين مقابل الدماء التي تبرعوا بها أقل بكثير من تلك التي يجري التبرع فيها طوعياً ومن دون مقابل. يبدو أنّ الدفع يثني المتبرعين الذين يرغبون في منح دمهم من دون مقابل أكثر ممّا يجتذب المتبرعين الذين يهتمون بالمال.

يعجز الذين يخلطون بين السلع والبضائع عن فهم سبب تناقص التبرعات بالدم عندما يُدفع للمتبرعين مقابل تبرعهم. يحارون إزاء حقيقة أنّ المتبرعين بالدم المحتملين يقررون ألا يمنحوا دماءهم لمجرد عرض مال مقابلها. ولكن يسهل فهم ما يحدث هنا إذا تذكّرت الغطسة التي طلبها منكِ القبطان كوستاس. عندما لجأ إلى مناشدتكِ بغطسة في البحر ليلاً، لمساعدته في انتشال مرساته ليس إلّا، فإنّ هذا الإحساس بأنّك فتاة طيبة بطلة جعلكِ تتغلبين على خوفك من عتمة البحر وعائق خلع الملابس والتعرض للبرد والبلل والماء المَلْحِ. من المحتمل جداً ألّا تفعلي ذلك لو أنّه قال: "سأعطيك خمسة يوروات مقابل القفز في الماء".

ينطبق الأمر عينه في حالة التبرع بالدم. يستمتع كثيرٌ من المتبرعين بفكرة منح الدم، ولكن حين يُعرض عليهم مبلغٌ مقابل تبرعهم يفسد الانتقال من المساهمة إلى الصفقة المتعةَ، في حين لا يكفي المبلغ المعروض للتعويض عنها، ناهيك من الوقت والألم الناجم عن غرز إبرة في الذراع.

كتب أوسكار وايلد Oscar Wilde أنّ شخصاً متهكماً هو شخصٌ يعرف ثمن كل شيء لكنّه لا يدرك قيمة أيّ شيء. تميل مجتمعاتنا إلى جعلنا جميعاً متهكمين. وما من شخص أكثر تهكماً من اقتصاديّ يرى أنّ القيمة التبادلية هي القيمة الوحيدة، ويستخف بالقيمة الاستعمالية بصفتها غير ضرورية في مجتمع يُحكم فيه على كل شيء وفقاً لمعايير السوق. ولكن كيف نجحت القيمة التبادلية تحديداً في هذا الانتصار على القيمة الاستعمالية؟

تسليع كل شيء

تخيلي المشهد: إنّه أحد الفصح. نتناول الطعام والشراب منذ الصباح. نحن الكبارَ واصلنا العمل ليومين كاملين في تحضير الطعام وترتيب المنزل والمائدة. في بداية المساء، بعد انتهاء الصوم والمنزل تعمّه الفوضى، أطلب منكِ مساعدتي في ترتيب المنزل قليلاً. لا تريدين تكبّد العناء فتسألين: "كم تريد يا أبي ثمناً لتعفيني من ذلك؟ سأخرج حصالتي وأعطيك المال". ماذا سيكون ردي في اعتقادك؟ ببساطة شديدة: لن يكفي أيّ ثمن للتخفيف من خيبة أملي.

في أسرة، وبين الأصدقاء، وفي الجماعات، يقوم الناس بأمور لبعضهم بعضاً. وهذا أيضاً نوع ما من التبادل، وإن لم يكن تبادلاً سوقياً بالمعنى التجاري. نتبادل قوة العمل في إطار شؤوننا المنزلية المعيشية عندما أغسل الأطباق وتخرجين في المقابل القمامة. إنّه نمطٌ من

التبادل يشبه تبادل الهدايا في عيد الميلاد أو التضامن بين الجيران الذين يساعدون بعضهم بعضاً عند الحاجة. تُعدّ هذه التبادلات شخصيةً وتعكس مشاعر وروابط جماعية وعائلية عميقة ومديدة. على العكس تماماً، تمثّل تبادلات السوق نقيضها بالضبط: عابرة وباردة وغير شخصية، كما في حالة أن تطلبي كتاباً من Amazon بكبسة زر.

قبل زمن طويل، كانت غالبية السلع تُنتج خارج دائرة التعاملات التجارية. بعبارة أخرى: خارج السوق. كانت تُنتج على نحوٍ قريب من كيفية تقسيمنا العملَ داخل بيتنا. بالطبع، لا يعني هذا بالضرورة أنّ العالم كان مكاناً أفضل وأكثر أخلاقية. طوال قرون، إن لم يكن عشرات القرون، كُلّفت النساء أسوأَ مهمات المنزل المعيشية داخل عائلات أبوية متحيّزة جنسياً، ناهيك من الأقنان والعبيد الذين قاموا بكل الكدح بأغلال حقيقية أو افتراضية. أفضت حقيقة أنّ معظم العمل، معظم الإنتاج، جرى ضمن حدود منزل عائلة متمددة إلى كلمة *oikonomia* المؤلفة من كلمتين: *oikos* ("شؤون المنزل المعيشية") و*nomoi* ("قوانين، قواعد، تقييدات"). هذا هو أصل كلمة "اقتصاد" التي تعني حرفياً ما يشبه "قوانين إدارة أو تدبّر شؤون المنزل المعيشية".

ستنتج الأسرة الزراعية خبزها وأجبانها وحلوياتها ولحومها وملابسها وما شابه. في السنوات التي يعمّ فيها الخير، عندما يكون الحصاد وفيراً ويمكن توفير قسم من المحاصيل، يُبادل المنتج الفائض كالبندورة أو القمح بمنتجات صنعها مزارعون آخرون ولم يكونوا قادرين على إنتاجها بأنفسهم، مثل المناجل أو المشمش. أمّا في السنوات العجاف، عندما تُشدّ الأحزمة على البطون ويحلّ العوز، فكانت هذه التعاملات التجارية تتوقّف بسبب غياب الفائض لمبادلته بمادة أخرى. أنتج اقتصاد من اقتصادات المنزل المعيشية لفترة طويلة من تاريخ البشرية السلع بصورة أساسية، لكنّه لم ينتج البضائع إلّا في بعض الأحيان.

انتقلت مجتمعاتنا أثناء القرنين أو القرون الثلاثة المنصرمة إلى طور جديد من تاريخ البشرية. تحوّل مزيدٌ ومزيدٌ من منتجاتنا إلى بضائع، في حين انتهى المطاف بجزء متناقص باطراد من جهودنا الإنتاجية إلى إنتاج سلع الاستهلاك الشخصي. إذا ألقيت نظرةً على خِزانات مطبخنا مثلاً، تجدين كثيراً من المواد المنتجة لقيمتها التبادلية، التي لا تستطيع أسرتنا بأيّ وسيلة إنتاجها بنفسها.

هذا التسليع – وانتصار القيمة التبادلية الذي لا يُقهر على القيمة الاستعمالية – لا يقتصر على مطبخنا. كان المزارعون ينتجون في سالف الأزمان موادهم الخام، مثل الأعلاف والوقود والبذور. أمّا في الحاضر، فهم يبتاعون معظم موادهم من شركات متعددة الجنسية لديها قدرة تكنولوجية على إنتاج أعلاف لتسمين الأبقار بسرعة أكبر وتكلفة أقل، ووقود قادر على توفير الطاقة للجرارات مصنوع بأحدث التكنولوجيات، وبذور معالجة بالهندسة الوراثية

تجعل المحاصيل أشد مقاومةً للحرارة والصقيع والمبيدات الكيميائية التي تنتجها هذه الشركات عينها. تستخدم الشركات حالياً، من أجل ضمان أرباحها، براءات الاختراع لتأكيد ملكيتها القانونية للمادة الوراثية للبذور أو حتى لسلالة جديدة من الحيوانات هندستها في المختبرات. وصلنا بهذه الطريقة إلى مرحلة يتمدد فيها السوق إلى مدىً يكون فيه حتى للمورّثات قيمة تبادلية.

يصل هذا التسليع شيئاً فشيئاً إلى كل مكان، بل إنّ رحم الأم يكتسب قيمةً تبادلية عندما يؤجَّر رسمياً وقانونياً لزوجين لن يكون في وسعهما بغير ذلك إنجاب أولاد، كي يتسنى لهما زرع جنين مخلوق في أنبوب اختبار في الرحم. قريباً سيكون في وسعنا شراء وبيع كويكبات في الفضاء الخارجي، موسّعين بذلك إمبراطورية السوق وسيادة القيمة التبادلية من الكون المصغّر إلى اللانهاية.

أصبحت كلمة "اقتصاد" في هذه السيرورة اسماً مغلوطاً. فالمجتمع الذي تترعرعين فيه لا يمت بصلة إلى المعنى الأصلي لكلمة *oikonomia*. فمعظم ما ننتجه ونستهلكه مخلوقٌ خارج *oikos*، شؤون المنزل المعيشية. إذاً، لا صلة حالياً لقوانين المنزل المعيشية، الاقتصاد الأصلي، بما يجري في اقتصاد اليوم، وهي عاجزةٌ عن تسليط ضوء مفيد عليه. ربما سيكون مصطلح "agoranomy" [قوانين السوق]، حيث تدلّ كلمة *agora* على السوق، مصطلحاً أفضل لما لا يزال يُدعى اقتصاداً. ولكن بما أنّ جميع الناس لا يزالون يستخدمون كلمة اقتصاد، سنواصل استخدامها أيضاً.

عالمٌ مبعد عن منطق الأسواق

كما تعلمين، وفقاً لرواية الشاعر اليوناني القديم هوميروس Homer، كافح أبطال حرب طروادة وتشاجروا، بل ضحّوا بحياتهم في سعيهم إلى الحصول على "سلع" من قبيل المجد وغنائم الحرب والتكريم ومكاسب أن يلاقوا حظوةً عند ملكهم أغاممنون Agamemnon، وما إلى ذلك. يخبرنا هوميروس أنّ المحارب أخيل Achilles طالب، بسبب استيائه من قرار أغاممنون، ببعض الغنائم التي شعر أخيل أنّه ظفر بها في المعركة، بإضراب طويل رافضاً عن عمد المشاركة في المعارك خلال الجزء الأكبر من حرب طروادة. ورغم أنّ أغاممنون كان يعرف على أفضل نحوٍ أنّه بحاجة ماسّة إلى مساعدة أخيل، فإنّه لم يفكّر للحظة في عرض حوافز مالية عليه، أي عرض المال عليه تعويضاً عن الغنائم التي استولى عليها. ولو أنّه اقترح أمراً كهذا، لانتاب أخيل شعورٌ أكبر بالمهانة.

لم يكن الشعراء اليونانيون القدامى وحدهم من ساوى بين السلع التجارية والسلع الحقيقية. فقد روى أوفيد Ovid، وهو شاعرٌ روماني، المناوشة بين المحاربين اليونانيين آياس Ajax

وأوليس Odysseus على من سيحصل على الأسلحة بعد مقتل أخيل، وكانت تحفاً فنية رائعة صنعها الإله هيفستوس Hephaestus بيديه بناءً على طلب والدة أخيل. وفقاً لرواية أوفيد وافق القادة اليونانيون على سماع حججهما قبل أن يقرروا من يستحق أن يشهر أسلحة نصف الإله الهالك. في نهاية المطاف، تغلّبت الحجج التي عرضها أوليس، المهندس العبقري الذي بنى حصان طروادة، على حجج المحارب الشجاع آياس الذي قتل نفسه بصورة مأساوية بعد سماع قرار أقرانه.

كيف يمكن اليوم حل نزاع كهذا على تحف فنية نفيسة؟ سنقيم على الأرجح مزاداً علنياً، يخرج بعده من يدفع المبلغ الأكبر متهادياً بأسلحة أخيل. إذاً، لماذا لم يفكر اليونانيون القدامى في عرضها في مزاد علني؟ الإجابة أنّ إقامة مزاد علني كانت لتكون عديمة الجدوى ومهينةً طالما أنّ آياس وأوليس لم يهتمّا بالقيمة التبادلية للأسلحة. ما كان مهماً لهما نوعٌ مختلف تماماً من القيمة: شرف أن يعتقد أقرانهما أنّهما جديران بأسلحة أخيل. لو أنّ الملكية قُررت وفقاً لمن قدّم أعلى عرض في مزاد علني، لكان حمل أسلحة أخيل عندئذ إهانة؛ كلما نظر الفائز بالمزاد إلى أسلحته في خيمتها، ستذكّره بفشله في الظفر بها عن جدارة.

يكمن سبب هذا الاختلاف بين عالمهم وعالمنا في الفارق بين مجتمع تتوافر فيه أسواق ومجتمع السوق في أيامنا. بالعودة إلى أيام هوميروس، لم تكن سوى قلة ضئيلة من المنتجات تعبر عبر أيّ نوع من أنواع السوق. وُجِدت البضائع والأسواق والقيمة التبادلية بالتأكيد في الأيام الغابرة وأدت دوراً مهماً فيها. لكنّ قدامى الفينيقيين واليونانيين والمصريين والصينيين والميلانيزيين وعدداً لا يحصى من الشعوب التي مارست التجارة ارتحلوا آلاف الأميال حاملين أنواع المنتجات كافة من أقصى العالم إلى أقصاه، مستفيدين من تفاوت القيمة التبادلية بين مكان وآخر. لكنّ هذه المجتمعات لم تكن محكومةً بمنطق السوق. إذا أردنا أن نفهم كيف ولماذا تصرّفت شخصيات هوميروس أو الناس في الإمبراطورية الرومانية أو أثناء القرون الوسطى، من الضروري أن نفهم أولاً وقبل أيّ شيء قيمهم الثقافية أو الاستعمالية.

مثلما لا يكون هنالك معنى لسلوك أخيل وأوليس وآياس بالنسبة إلى رجال الأعمال الكوريين أو الأميركيين اليوم، كذلك سيكون سلوك الناس اليوم محيِّرا لمحاربي العصور القديمة. ولفهم السبب في سلوك من يحيطون بنا على النحو الذي يتصرفون به، عليك أن تدركي أنّ سلوكهم جزءٌ لا يتجزأ من مجتمعات السوق حيث تسود القيمة التبادلية. لا يمكن فهم الحياة في مجتمعات السوق إلا بمصطلحات اقتصادية (أو بالأحرى بمصطلحات قوانين السوق). بطبيعة الحال، لا تزال الثقافة والعادات والإيمان مهمة، ولكن حتى هذه البقايا من عالم كانت الأسواق فيه هامشيةً، وما زالت القيمة الاستعمالية فيه تحكم، تنزع إلى جعل هذه

البقايا ماثلةً للأعين عبر تأثيرها في الأسواق. وهذا هو السبب في مواصلتي التحدث إليكِ عن الاقتصاد.

السؤال الآن: لماذا وكيف أصبحت مجتمعات ذات أسواق مجتمعات سوق؟

نشوء مجتمعات السوق

تتطلب عملية الإنتاج ثلاثة عناصر أساسية:

- المواد الخام التي لا بدّ في نهاية المطاف من استخراجها من الطبيعة (خام الحديد مثلاً)، الأدوات والآلات التي نعمل بها، الأسيجة والأبنية التي تضمها جميعاً، كامل تجهيزات البنية التحتية... كل ما ذكرناه يُدعى وسائل الإنتاج المنتَجة، أو ما يُطلق عليه الاقتصاديون تسمية السلع الرأسمالية.
- الأرض أو الحيّز، من قبيل مزرعة أو منجم أو مصنع أو ورشة أو مكتب، حيث يتم هذا الإنتاج.
- قوة العمل التي تبعث الحياة في المنتجات.

لم يكن أيٌّ من عوامل الإنتاج هذه بضائع في المجتمعات السابقة. كانت سلعاً ولم تكن بضائع. خذي العمل البشري مثالاً. لطالما عمل الناس، ربما بجهد أكبر في الماضي ممّا في الحاضر. كان العمل، الكدح البشري، يوجد في كل مكان، لكنّ ما نشير إليه حالياً بوصفه سوق قوة العمل (فكري في الصفحات الخلفية لصحيفة حيث ينشر أرباب العمل عروض الوظائف) لم يكن معروفاً، بل لا يخطر ببال. كان العبيد أو الأقنان في أزمنة الرق أو الإقطاع يكدحون لكنّهم لم يبيعوا قوة عملهم (أو يؤجّروها) لسادتهم. استولى السادة ببساطة على نسبة كبيرة من حصادهم بالقوة التي يدعمها في معظم الأحيان التهديد بالعنف. أمّا أدواتهم (وسائل الإنتاج المنتَجة)، فكان الأقنان يصنعونها بأنفسهم أو يصنعها حرفيون يعملون في الإقطاعية عينها، ويطعمهم الأقنان مقابل الأدوات التي يصنعونها، بما يشبه إلى حد ما ما يحدث على مائدة عشاء الأسرة، حيث يساهم كل فرد بشيء ما. أخيراً لم تكن الأرض بضاعةً أيضاً: إمّا أن تولدي مالكة أرض، وفي هذه الحالة لن تفكري يوماً في بيع هكتارات أسلافك لأنّ بيعها كان يُعدّ عملاً قبيحاً، وإما أن تولدي قنًّا ومحكومةً نتيجةً لذلك بألا تمتلكي أرضاً تخصكِ أبداً.

نشأت مجتمعات السوق عندما بدأ توجيه معظم النشاط الإنتاجي عبر الأسواق. وتحوّلت في النتيجة عوامل الإنتاج الثلاثة تلك إلى بضائع، مكتسبةً قيمةً تبادلية في هذه السيرورة. بات العمال "أحراراً" في عرض قوة عملهم مقابل المال في "أسواق قوة العمل" المشكّلة حديثاً. وبدأ حرفيون مختصون تصنيع معظم الأدوات وبيعها. وبطبيعة الحال، اكتسبت الأرض أخيراً قيمةً تبادلية نتيجةً لبيعها وشرائها وتأجيرها في أسواق عقارية من طراز جديد.

إذاً، كيف حدث هذا التحوّل الكبير؟ لماذا تحوّلت عوامل الإنتاج الثلاثة فجأةً إلى بضائع؟

التجارة العالمية

كما يمكنك أن تتخيلي فهي قصةٌ طويلة، وإن حاولت أن أرويها بالتفصيل، فلن تكون هنالك إمكانية لتسمعيها. لذلك، إليك الصورة العامة بخطوطها العريضة. تواصلت الأمور مع تطوّر بناء السفن في أوروبا، ومع استخدام البوصلة (التي كان الصينيون أوّل من اكتشفها)، ومع التحسينات العامة لطرائق الإبحار في البحار. كل ذلك ساعد الملاحين الأوروبيين في اكتشاف ممرات بحرية جديدة حفّزت بدورها التجارة العالمية.

حمّل تجار من إنكلترا وهولندا وإسبانيا والبرتغال السفن بالصوف من إنكلترا واسكتلندا، وبادلوها في شنغهاي بالحرير الصيني الذي تمّت مبادلته بعد ذلك بالسيوف اليابانية في يوكوهاما قبل أن تستدير السفن عائدةً باتجاه الغرب، وتتوقف في بومباي لتبادل السيوف بالتوابل لتعيدها إلى إنكلترا لمبادلتها بمزيد ومزيد من الصوف أكثر بكثير ممّا بدأت به. ثم كانوا يعيدون الكرّة.

غدت في هذه العملية منتجاتٌ كالصوف والحرير والتوابل والسيوف الفولاذية منتجات ذات قيمة دولية – منتجات عالمية تتحدد قيمتها التبادلية دولياً – وغدا التجار أو المنتجون الذين يبيعون سلعاً كتلك في الأسواق الجديدة بالغي الثراء. ارتاع ملّاك الأراضي في أماكن مثل إنكلترا واسكتلندا عندما شاهدوا تجارهم وبحارتهم الانتهازيين، الأدنى منزلةً على الصعيد الاجتماعي، يجمعون ثروات هددت بتقزيم ثرواتهم، فشرعوا في مرحلة ما في التفكير في ما لا يمكن تصوّره: إذا لم نتمكن من التغلب على التجار القذرين، لماذا لا ننضم إليهم؟ وبينما كانوا ينظرون من نوافذ أبراج قلاعهم ويطلّون على الأقنان وهم يكدحون في أراضيهم، تساءلوا: ما الفائدة من هؤلاء الأقنان الذين يزرعون البصل والشمندر؟ ما القيمة التي يتمتع بها الشمندر في السوق الدولية؟ لا شيء!

هكذا، اتخذوا قراراً شجاعاً: التخلص من تلك المحاصيل كافة القابلة للتلف، مثل الشمندر والبصل، التي لا تتيح الوصول إلى الأسواق العالمية الناشئة، وإقامة أسيجة حول ملكياتهم خالقين بهذه الطريقة تسييجات ضخمة، وطرد حشود الأقنان البائسين وإحلال قطعان الخراف محلهم، لأنّها أكثر خنوعاً ويمكن بيع صوفها على الصعيد الدولي مقابل ثروات طائلة. هكذا، اختبرت بريطانيا أحد أكثر التحولات عنفاً في تاريخ البشرية، ما أُطلقت عليه تسمية التسييجات.

في غضون بضعة عقود، لم يعد أيّ شيء مثلما كان. تغيّر مظهر الريف البريطاني بالكامل. انتهى فجأةً الإحساس بالاستمرارية الذي ساد قروناً بين الأقنان الذين عاشوا جيلاً

بعد جيل في الأرض عينها، مع السادة عينهم، يحذون حذو عادات آبائهم وانشغالاتهم. طُرد أكثر من 70% من الفلاحين من منازلهم ومن أراضي أسلافهم. كانت العملية مدمِّرةً ووحشية وقاسية وشديدة الفعالية.

هكذا، بدأت عملية التحوّل في بريطانيا من مجتمع بأسواق إلى مجتمع السوق، لأنّ طرد الأقنان حوّل قوة العمل والأرض معاً إلى بضائع. كيف؟ حسناً، ما الذي ستفعلينه أو سأفعله إذا وجدنا نفسينا فجأةً متروكين في طريق موحل من غير بيت في إنكلترا الريفية؟ لربما مشينا إلى القرية التالية، وطرقنا أول باب صادفنا وقلنا مناشدين: "سنقوم بأيّ شيء مقابل كسرة خبز ومأوى". هاكِ ما حدث: ولادة سوق قوة العمل، سوق يتعيّن فيه على البشر الذين لا تتوافر لديهم سبل الحصول على الأرض أو الأدوات أن يبقوا على قيد الحياة عن طريق عرض عملهم بالمزاد العلني، بتسليع كدحهم.

وذلك ما حدث بالضبط. هام الأقنان السابقون على وجوههم في الدروب الوعرة بالآلاف عارضين السلعة الوحيدة التي يمتلكونها، قوة عملهم. أُكره هؤلاء الأقنان السابقون على أن يصبحوا، خلافاً لآبائهم وأجدادهم الذين اشتغلوا من دون أن يبيعوا قوة عملهم يوماً، تجار قوة عمل، متاجرين بقوة عملهم. ومن المؤسف لهم أنّ سوق قوة العمل الجديد الذي حاولوا إنشاءه استغرق عقوداً كثيرة للانطلاق بطريقة سليمة. في البداية، كان آلاف من الأقنان السابقين يعرضون قوة عملهم على قلة ضئيلة من المشترين. لم يرتفع الطلب على قوة عملهم إلا بعد عقود، عندما بدأ تشييد أول المصانع. لم يكن هنالك حتى ذلك الوقت ما يكفي من أصحاب العمل لاستيعاب جحافل الأقنان السابقين المتعطلين عن العمل، وهكذا حلّت المجاعة والمرض والبؤس على الصعيد الوطني، على نحو غير مسبوق في أزمنة السلم.

حدث الأمر عينه مع الأرض. فقد أدرك ملّاك الأرض، ما إن أحلّوا الخراف محلّ الأقنان، أنّ تأجير أراضيهم لشخص آخر، بسعر تحدد السوق الدولية قيمة ما يمكن أن تنتجه من الصوف، يمثّل بديلاً عن إشرافهم على إنتاج الصوف. كلّما كان عشب المراعي أكثف ووفّر الطعام لعدد أكبر من الخراف، وكلّما كان الصوف الذي تستطيع إنتاجه أكبر، كان سعر إيجار الهكتار أعلى. موجز القول: بمجرد أن صار للصوف سعرٌ دولي، لم يقتضِ اكتساب أراضي بريطانيا الخضراء والساحرة سعراً دولياً إلا طرد الفلاحين وإحلال الخراف السمينة الرائعة محلّهم.

لكن من الذي سيستأجر الأراضي ويربي الخراف؟ سيفعل بذلك بعض الأقنان السابقين. إمّا القيام على ذلك وإما العيش في فقر مدقع. وهكذا، وقّعوا عقود إيجار مع النبلاء المحليين على أمل أن يجنوا ما يكفي من المال، عندما يبيعون صوفهم في السوق، لتسديد الإيجار ودفع أجور زهيدة للأقنان الآخرين الذين يعملون لحسابهم، وأن يتبقى ما يكفي لإطعام أسرهم.

لاحظي كيف أصبح جميع الأقنان تجاراً من نوع ما في اللحظة عينها التي غدت فيها أراضي أسلافهم بضاعة. لقد اشتغل الأقنان في السابق، في ظلّ النظام الإقطاعي، في الأرض لإطعام أنفسهم، وكان النبيل الذي يملك الأرض يأخذ حصته. كانت السوق خاليةً بالكامل من الإنتاج والتوزيع. لكن بعد طرد الأقنان، أُكرهت غالبية السكان على المشاركة في نوع أو آخر من السوق، حيث كافحوا لبيع عرق كدّهم وقلقوا بشأن قيمة كدحهم التبادلية. واصلت قلةٌ منهم العمل في أراضي النبلاء، لكن بموجب شروط مختلفة كلياً: بوصفهم مستأجرين يحدد سعر الصوف قيمة إيجارهم، وبوصفهم متعهدين يخافون من تقلبات قيمة ذلك الصوف في السوق. وفي حين عاشت أمهاتهم وآباؤهم في خوف من أنّ سيدهم قد لا يتخلى عن حصة كبيرة كافية من الحصاد تحول بينهم وبين التضور جوعاً عندما يأتي الشتاء، باتوا قلقين حالياً بشأن أمر مختلف: هل سنقدر على بيع الصوف في السوق مقابل ما يكفي من المال لدفع إيجارنا ولشراء ما يكفي من الطعام لتغذية أطفالنا؟

المصانع: مختبرات التاريخ الرمادية

جمعت التسييجات معاً المكوّنات كافة الضرورية للكعكة الخفيفة المعروفة باسم المجتمع الصناعي. لكنّ المكوّنات، كما سيخبرك أيّ طاهٍ، ليست كافية؛ درجة الحرارة ضروريةٌ أيضاً. لم تصل الحرارة إلى الدرجة المطلوبة إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. أتت من الأبنية الرمادية اللاإنسانية التي تتجشأ دخاناً أسود من مداخنها العالية: المصانع التي تؤوي أحشاؤها محركات بخارية لا تعرف الكلل، وقد صمّمها المخترع الأسكتلندي جيمس واط James Watt. لقد وصلت الثورة الصناعية.

"لماذا حدثت الثورة الصناعية في بريطانيا وليس في بلد آخر كفرنسا أو الصين؟" كأنني بكِ تسألين. عُرضت أسبابٌ كثيرة لتفسير ذلك: يشير بعضهم إلى حقيقة أنّ بريطانيا، بوصفها جزيرة، كانت بمعزل عن الحروب الصاخبة التي عصفت بأوروبا القارّية، في حين أفضى تاريخ الملاحة البحرية إلى منح أفضلية حين تعلق الأمر باستغلال الأسواق بغرض التجارة الدولية. ويشير آخرون إلى وفرة مواردها الطبيعية، كالفحم وتعداد سكانها الكبير ومستعمراتها المزدهرة في ما وراء البحار، ولاسيما في منطقة البحر الكاريبي حيث عمل العبيد القادمون من أفريقيا في أراضي الغزاة البريطانيين. لكنّ الحجة الأكثر إقناعاً التي توصَّلت إليها تشير إلى ثلاثة عوامل أخرى: خلافاً لنبلاء الإقطاع الأوروبي أو الصيني الذين قادوا جيوشاً كبيرةً خاصة، افتقر ملّاك الأرض البريطانيون إلى قوة عسكرية كبيرة خاصة بهم، ولذلك لم يكن الإثراء عن طريق القوة الغاشمة بدلاً من التجارة خياراً ممكناً. وفي الوقت عينه، استفاد ملّاك الأرض البريطانيون من السلطة المركزية القوية نسبياً: ملكٌ على رأس

جيش قوي جاء لمساعدة هؤلاء الملّاك عندما واجهوا أقناناً متمردين يقاومون طردهم. أخيراً عنت حقيقة أنّ مِلكية الأرض كانت ممركزة نسبياً في بريطانيا، عنت أنّ الطرد الجماعي للأقنان اقتضى موافقة عدد ضئيل نسبياً من ملّاك الأرض.

لمعرفة كيفية حدوث الثورة الصناعية في بريطانيا، دعينا نعد إلى استعارة الطهي والتفكير في بريطانيا كطنجرة كبيرة. أولاً نضع ذهنياً فيها كل المكونات المذكورة (ضعف الملّاك العسكري، حكومة مركزية قوية، وغيرها) ونتركها منقوعةً قليلاً. ثم نضيف الثروة التي راكمتها طبقة التجار وأعضاء الأرستقراطية، أولئك الذين كانوا قد استفادوا من التجارة العالمية في بضائع محددة من بينها منتجات الصوف والأقمشة والمعادن. نضيف بعد ذلك حشود الأقنان السابقين المتعطلين الذين يتسولون في الشوارع من أجل كسرة خبز، أو عمل، أو أيّ شيء على الإطلاق. أخيراً نضيف الحرارة من محركات السيد واط البخارية التي بإمكانها تزويد ألف نول بالطاقة في الوقت عينه، ونحرّك المزيج بكل قوة. بقليل من الحظ، ستنبعث من طنجرتك الثورة الصناعية على هيئة المصانع الأولى. هنا، في هذه "المصانع الشيطانية الداكنة"، كما دعاها ويليام بليك William Blake، وجد أحفاد الأقنان السابقين البائسون أخيراً وظائف: عمالاً صناعيين يكدحون لأول مرة في التاريخ جنباً إلى جنب مع المحركات البخارية الجديدة.

التناقض الكبير

غيّر انتصار القيم التبادلية على الاستعمالية العالم نحو الأفضل ونحو الأسوأ في آنٍ.

فبتسليع السلع، وضعت الأرض وقوة العمل حدًّا لقمع القنانة وجورها وبؤسها. ولِد مفهوم جديد للحرية، إلى جانب إمكانية إلغاء العبودية والقدرة التكنولوجية على إنتاج سلع تكفي الجميع، هذا من جانب.

من جانب آخر، أشاع هذا التسليع أشكالاً جديدة غير مسبوقة من البؤس والفاقة والعبودية الكامنة. فبظهور مجتمعات السوق وطرد الأقنان من الأراضي الصالحة للزراعة، بات المزارعون السابقون المعدمون الآن عمالاً صناعيين أو مزارعين يدفعون إيجاراً لمالكي الأرض. وفي كلتا الحالتين، أصبحوا أحراراً إلى حدّ أنّه لم يعد بالإمكان إكراههم على العمل رغماً عنهم، لكنّ حريتهم جاءت بأغلال جديدة. ففي حين كان العمال المأجورون أحراراً في فعل ما يحلو لهم، باتوا الآن تحت رحمة الأسواق بالكامل؛ أحراراً فحسب طالما أنّهم ينجحون في إيجاد أرباب عمل لقوة عملهم أو مشترين لصوفهم. بلا أرض، كانوا أحراراً في الذهاب إلى حيث يشاؤون، لكنّهم كانوا عُرضةً لخطر الحرمان المطلق والمرتبط بالتشرد.

اشتغل أولئك الذين نجحوا في إيجاد وظائف أكثر من أربع عشرة ساعة في اليوم في مصانع مانشستر، في مناجم فحم ويلز ويوركشاير، في أحواض بناء السفن على ضفاف نهر كلايد. ذكرت الصحف في ذلك الوقت أنّ أطفالاً بعمر العاشرة في إنكلترا واسكتلندا عاشوا مقيدين بالسلاسل إلى المحركات البخارية ليلاً ونهاراً لاستخلاص أكبر قدر ممكن من قوة العمل منهم. عملت نساءٌ حوامل بعيداً في مناجم قصدير كورنوول، وأُكره بعضهنّ على الولادة دونما مساعدة قرب فتحات التهوية. وقرابة الوقت عينه، في مستعمرات كجمايكا وما أصبح لاحقاً الولايات المتحدة الجنوبية، تواصل الإنتاج بالاعتماد على عمل العبيد المختطفين من بيوتهم في أفريقيا والمباعين مقابل قيمتهم التبادلية.

لم يحدث شيءٌ كهذا يوماً في تاريخ البشرية. قد يكون صحيحاً أنّ الجنس البشري كان يتعولم منذ البداية – على أيّ حال، يجد جميع البشر آثار أسلافهم في أفريقيا كما تعلمين – لكنّ نمط العولمة الذي تمخّض عن الثورة الصناعية وتعزز بها أسفر عن التناقض الكبير: تعايش ثروة جديدة تفوق التصور مع معاناة تعجز الكلمات عن وصفها. نتيجةً لذلك، تزايدت بصورة مذهلة أوجه اللّامساواة الناجمة عن الثورة الزراعية، وقد صادفناها في الفصل السابق.

المال هو ما يُسيّر العالم

لقد سمعتِ هذه العبارة في أحيان كثيرة. ورغم أنّها وجهة نظر إزاء الإنسانية متشائمةٌ على نحو بائس ومتهكمةٌ بصورة لا تُطاق، فإنّها قد تكون – لسوء الحظ – صحيحة إلى حد كبير. لكن حتى لو كان المال هو غرض الحياة الأول والأخير هذه الأيام، أحاول حقاً أن أخبرك أنّ الأمر لم يكن كذلك دوماً.

ربما كان المال دائماً أداةً مهمة ساعدت الناس في تحقيق أهدافهم لكنّه لم يكن هدفاً في ذاته ولذاته إلى الدرجة التي هو عليها اليوم. ففي النظام الإقطاعي، لم يكن مالك الأرض ليفكر على الإطلاق في بيع قلعته مهما كان المبلغ المعروض عليه مقابلها. كان سيرى ذلك مشيناً وغير أخلاقي. وإذا أُكره على ذلك بدافع الحاجة، سيرى نفسه فاشلاً ذليلاً وجديراً بالازدراء. أمّا اليوم، فمن الصعوبة بمكان أن نجد قلعةً أو لوحةً أو يختاً لا يمكن بيعها إذا كان السعر مناسباً. بانتصار القيم التبادلية على الاستعمالية، عندما تطوّرت المجتمعات ذات الأسواق لتصبح مجتمعات سوق، حدث أمرٌ آخر: تحوّل المال من كونه وسيلة إلى غاية.

حان الوقت لأعرض عليكِ توضيحاً أكثر بساطةً وإيجازاً عن كيفية حدوث ذلك: اخترعت البشرية دافع الربح. لكن ألم يكن دافع الربح دائماً جزءاً من الطبيعة البشرية؟ كلا، لم يكن. أمّا الجشع، فبلى. رغبةٌ ملحّة في تكديس القوة والذهب والأعمال الفنية والأصدقاء المتأنقين

والأرض... بكل تأكيد. غير أنّ الربح يختلف عن ذلك كله، وكلا، لم يكن محركاً مهماً من محركات التاريخ حتى وقت قريب.

والآن دعيني أختبرك في فكرة محيّرة أكثر: جاء صعود الربح كحافزٍ رئيسي لقيام الناس بفعل الأشياء، يداً بيد مع دور جديد للدَّين.

الفصل الثالث

زواج الدَّين والربح

"يوجد الجحيم حيث أوجد"، هذه هي إجابة الشيطان مفيستوفيليس حينما ظهر فجأةً أمام الدكتور فاوست، بطل مسرحية كريستوفر مارلو Christopher Marlowe الشهيرة. ويسأل فاوست هل نُقل على حين غرّة إلى الجحيم. فيوضح مفيستوفيليس: "أينما أذهب، أظل فيه".

أعلم أنّك لم تقرئي بعد هذه الحكاية الكئيبة عن كيفية بيع فاوست روحه لمفيستوفيليس. لا يتعلق السبب في أنّني لم أعرضها عليك من قبل، في أنّ سرديتها مروعة ومزعجة. على كل حال، تُعدّ حكايات الأخوين غريم الخيالية التي قرأتها أسوأ حين يتعلق الأمر بالدم المسفوك والأحداث غير السارة. كلا، السبب هو أنّ الأمر برمته يتعلق بمفهوم لا يناسب الأطفال حقاً: الدَّين.

إليكِ ما يحدث في حكاية مارلو: يتقدّم مفيستوفيليس إلى الدكتور فاوست بعرض مغرٍ. سيعرض عليه أربعةً وعشرين عاماً من سلطة مطلقة ومتعة لا حدود لها بشرط أن يتعهد فاوست بتسليم روحه بعدئذ له. يفكر فاوست في الأمر ويستقر رأيه على أنّ أربعةً وعشرين عاماً من الجبروت والنعيم كافية، وأنّ بإمكان مفيستوفيليس أن يفعل بروحه ما يحلو له عندما ينتهي الوقت المحدد. وهكذا، يوافق. يبتسم مفيستوفيليس ويطلب منه أن يوقّع عقداً، لا يوقّعه فاوست بالحبر، بل بدمه.

لطالما أوجد الناس الديون. فحين يقدّم جارٌ يد العون إلى جار آخر في وقت الحاجة، يُعبّر الأخير عن شكره قائلاً: "أدين لك بخدمة". يُقِرّ كلاهما، من دون الاضطرار إلى توقيع عقد، أنّ عمل الخير سيقابل بالمثل في الوقت المناسب، ويُسدَّد دَينهما المعنوي. لكنّ هذا النوع من التضامن يختلف عن الدَّين كما نفهمه اليوم من ناحيتين: أولاً بسبب العقد، وثانياً ما يُدعى الفائدة.

يحوّل عقدٌ اتفاقاً غير رسمي، مثل "ساعدني اليوم، وسوف أساعدك غداً"، إلى التزام قانوني بشروط محددة تتخذ شكل قيم تبادلية، غالباً ما يُعبَّر عنها بالمال، ولكن ليس دائماً. ضمن ذلك العقد، المعروف باسم اتفاقية قرض، غالباً ما سينتهي الأمر بأن يدفع من يتلقى القرض (المدين) أياً يكن إلى مانح القرض (الدائن) شيئاً إضافياً، عادةً ما يكون مالاً أكثر، بالإضافة إلى تسديد القرض نفسه. يُدعى هذا الشكل الخاص من الربح الناجم عن منح

القروض فائدة. إذاً، ها هو الاختلاف: في إطار التضامن، الحافز لمساعدة شخص ما هو القيمة الاستعمالية التي تحصلين عليها من العمل الصائب، التوهج الداخلي الدافئ الذي تشعرين به عندما تقدمين المساعدة، كما الحال عندما ساعدتِ القبطان كوستاس في إخراج مرساته العالقة. لكن في حالة اتفاقية قرض، عقد قانوني، يكون حافزكِ الحصول في المقابل على قيمة تبادلية زائدة: الاستفادة من دفع الفائدة.

أمّا في حالة الدكتور فاوست، فلم يكن مفيستوفيليس مهتماً بالتبادلات التضامنية. أراد الشيطان الذي سئم وتعب من جرّ من يستحقون اللعنة إلى الجحيم رغم إرادتهم اصطياد جائزة أكبر بكثير: شخصٌ صالح يختار بملء حريته عذابه الأبدي. وقد فعل ذلك بجعل الطبيب الصالح مديناً باتفاقية حرّة ومنصفة. وبينما عقارب الساعة تتحرك ثانيةً بعد ثانية لتعلن انتصاف الليل في نهاية الأعوام الأربعة والعشرين من نعيم فاوست، يستولي اليأس والندم بطبيعة الحال أكثر وأكثر على الطبيب جراء توقيعه العقد، مدركاً فداحة "الفائدة" التي يجب عليه دفعها.

تتسم قصة الدكتور فاوست ودَينه لمفيستوفيليس بالأهمية لأنّها تعكس مخاوف الناس في وقت كانت فيه مجتمعاتهم تتحوّل من مجتمعات ذات أسواق إلى مجتمعات السوق. لم تكن مصادفةً أن يكتب مارلو مسرحيته في القرن السادس عشر، حينما بدأت القيم التبادلية لأول مرة تسود شيئاً فشيئاً على الاستعمالية. في قصة توضح العلاقة بين الاختيار الحر، وعقد ملزم، ودَين، وفائدة، تعكس المسرحية بصورة جميلة ظهور دافع الربح في مطلع أوروبا الحديثة والقلق الناجم عنه.

لهذا السبب، أخبركِ بأنّ قصة فاوست ومفيستوفيليس ليست حكايةً خياليةً؛ هي تعيّن لحظةً مؤلمة من تاريخ البشرية، اللحظة التي صار فيها الربح والفائدة شريكين.

دعينا نرَ كيف حدث هذا.

الانقلاب الكبير

في العصر الإقطاعي، مضى إنتاج فائض – هو شرطٌ مسبقٌ، كما رأينا في الفصل الأول، لوجود اقتصاد من أيّ نوع – تحديداً كما يلي:

نتاج ← توزيع ← دَين – تسليف

لتوضيح ذلك: عمل الأقنان أولاً في الأرض وأنتجوا سلعاً (إنتاج). ثم أرسل النبيل الإقطاعي مأموره لأخذ حصته، بالقوة إن اقتضى الأمر (توزيع). أخيراً، بعد تمتع النبيل بما أخذه، باع أيّ سلع متبقية مقابل المال الذي يتيح له شراء الأشياء، ودفع ما يترتب عليه لقاء ما

يُقدَّم إليه من خدمات، ومنح القروض (دين – تسليف). ولكن حالما جرى تسليع الأرض وقوة العمل، حدث الانقلاب الكبير: بدلاً من توزيع الفائض الذي يأتي بعد الإنتاج، بدأ التوزيع حتى قبل أن يبدأ الإنتاج. كيف كان ذلك ممكناً؟

تذكّري أنّه تمّ طرد الأقنان من الأرض في إنكلترا وإحلال الخراف محلّهم. استأجر الأقنان السابقون بعد ذلك الأرض من ملّاك الأراضي وأشرفوا على إنتاج الصوف والمحاصيل التي يمكن بيعها من أجل الربح، كي يمكنهم دفع الإيجار لمالك الأرض ودفع أجور العاملين القلائل الذين يستخدمونهم. بعبارة أخرى: نظم أولئك الأقنان السابقون عملية الإنتاج مثل أصحاب المشاريع الصغيرة، باستئجار قطع الأرض من ملّاك الأراضي واستخدام العمل اليدوي لأقنان آخرين لا يملكون أرضاً.

ولكن لتحريك هذه العملية، احتاج أصحاب المشاريع الصغيرة الجدد مالاً للبدء – لدفع الأجور، والحصول على البذار، وبطبيعة الحال لدفع إيجارهم للنبيل – قبل أن ينتجوا أيّ سلع. وبما أنّ الفلاح السابق الذي صار صاحب مشروع لم يكن لديه أبداً ما يكفي من المال لدفعه مقابل كل ذلك قبل بيع محصوله من الصوف، كان عليه أن يقترض. من الذي سيقرضه المال؟ إنّه النبيل ذاته في معظم الأحيان، أو المرابون المحليون الذين يفرضون عليه دفع فائدة. على أيّ حال، جاء الدَّين أولاً.

وطالما أنّ مبلغ المال المدفوع للعمال كأجر، ومبلغ الإيجار المدفوع إلى النبيل، والمبالغ التي ستدفع مقابل المواد الأولية والأدوات كانت جميعها محددة ومتفقاً عليها حتى قبل أن يبدأ الإنتاج، كان توزيع إيرادات صاحب المشروع المستقبلية مقرراً إلى حد كبير في وقت سابق لوجودها؛ في الحقيقة، كان صاحب المشروع نفسه هو الشخص الوحيد الذي لا يعلم مقدار المبلغ الذي سيتبقى له في النهاية بعد أن يدفع ما ترتب عليه للآخرين. باختصار: بات التوزيع الآن يسبق الإنتاج.

على هذا النحو حدث الانقلاب الكبير، محوِّلا الدَّين إلى العامل الرئيسي وزيت التشحيم الأساسي في عملية الإنتاج. وعلى هذا النحو أيضاً، بات الربح غايةً بحدّ ذاته، فلولاه، ما كان لطبقة أصحاب المشاريع الجديدة أن تبقى على قيد الحياة. فكري في الأمر. لو انهار سعر الصوف فجأةً أو تسببت كارثة طبيعية في خفض الناتج، لن يتضوروا جوعاً فحسب، لكنّ الأمر سينتهي بهم إلى العجز عن تسديد الديون المستحقة. وعندما تحلّ مواعيد انقضاء اتفاقات قروضهم، سيستولي عليهم اليأس أكثر فأكثر. فعجزهم عن سداد قروضهم والفوائد المترتبة عليها سيجعلهم عبيداً لالتزامات ديونهم. تماماً كحال الدكتور فاوست!

الثروة والتنافس

قام الأقنان في النظام الإقطاعي بالإنتاج، كما رأينا، من دون إشراف، مكتفين بالاحتفاظ بما يتبقى بعد أن يأخذ مالك الأرض حصته. لم تكن الأجور قد اختُرعت بعد، ولم يكن السعي وراء الربح مهماً للبقاء على قيد الحياة، ولم يكن الدَّين مسألةً جوهرية للغالبية. وبناءً على ذلك تراكمت الثروة فحسب في منازل ملّاك الأرض الكبيرة وقلاعهم. وكدّس أولئك الذين تولوا السلطة مزيداً من الثروات ليس بالاستثمار والمتاجرة والأرباح، بل بنهب النبلاء الإقطاعيين الآخرين أو الشعوب الأخرى، وبتدبير المكائد التي ستجعلهم أكثر قرباً من دائرة الملك الضيقة، وبخوض حروب خارجية، وما إلى ذلك. بهذه الطريقة، ضمنوا القوة والعظمة اللتين حلموا بهما. لم يوجد الربح حتى كمفهوم في أذهانهم.

لكن مع مجيء مشاريع الأعمال التجارية التي تهدف إلى تحقيق الربح، نشأ مصدرٌ جديد للثروة. تخيلي ماءً يتدفق من صنبور في حوض استحمامك. إنّه المال القادم إلى عملك التجاري. تخيلي الآن أنّ سدادة الحوض لم توضع بإحكام. سيكون الماء المتسرب هو ما تنفقينه لمواصلة عملكِ التجاري. وبقدر ما يكون حجم الماء المتدفق من الصنبور أكبر من حجم الماء المتسرب من فتحة السدادة، سيرتفع مستوى الماء في الحوض. كلما كان الفارق بين الماء المتدفق إلى الحوض والماء المتسرب منه أكبر، كان الربح أكبر؛ كلما ارتفع مستوى الماء في الحوض أكثر، تراكمت الثروة أكثر.

ضمنت امتيازات الطبقة الأرستقراطية، السياسية والعسكرية والقانونية والعرفية، موقعَها المهيمن في النظام الإقطاعي. ونادراً ما كان هنالك أيّ حافز لتحسين تكنولوجياتها بغية زيادة إنتاجيتها وزيادة معدل تراكم الثروة. وفي المقابل، لم يكن هنالك شيءٌ أو شخصٌ في وسعه أن يضمن لأصحاب الأعمال الناشئين بقاءهم أو أراد ذلك. وبالفعل، كان النظام السياسي والقانوني والعرفي السائد يستهدفهم. هذا هو السبب في أنّ الربح كان السبيل الوحيد لبقائهم. ولأنّه بإمكان أيّ شخص، بخلاف الأرستقراطيين، أن يصبح صاحب عمل – بافتراض أنّه مستعدٌ وقادر على تحمل الديون الضرورية – وُضِع أصحاب المشاريع في مواجهة بعضهم بعضاً من الفور، في تنافس مميت على الموارد والزبائن والبقاء.

كان في وسع أيّ شخص يستطيع البيع بأقل سعر أن يجتذب معظم الزبائن. وكان في وسع أيّ شخص يدفع لعماله أقل أجر أن يكسب أكثر من غيره. وكان في وسع أيّ شخص يستطيع زيادة إنتاجية عمله بسرعة أكبر أن يفوز بكلا السباقين في الآن عينه. كان بإمكان أيّ تكنولوجيا جديدة أن تمنح ميزةً تنافسية، وتوفّرت لدى أصحاب المشاريع كلّ الحوافز لتبنيها. هكذا استُخدمت بصورة أو بأخرى ولأوّل مرة اختراعاتٌ مثل محرك جيمس واط البخاري الذي حوّل الورشات إلى مصانع.

كان للتكنولوجيا بطبيعة الحال ثمنها. ولشرائها، وجب في غالبية الأحيان اقتراض مزيد من الأموال. ومع الدَّين الإضافي، أتت إمكانية أكبر لتحقيق الربح، لكنّه كان كذلك طريقةً أسرع للخراب إن ساءت الأمور. عندما ازدادت أكثر فأكثر ديون أصحاب المشاريع وأرباحهم ومخاوفهم، غدا التنافس بينهم أشد ضراوة. لذلك، وجب عليهم أن يدفعوا لعمالهم أقل قدر من الأجور، كي لا ينتهي بهم المطاف إلى الإفلاس. إذاً، تنامت ثروةٌ جديدة يتعذر تخيلها جنباً إلى جنب مع تنامي الدَّين وتفاقم الفقر. وفي حين أصبح الأغنياء أغنى، كان المفلسون يقادون إلى جحيم الإصلاحيات وواجهت جماهير العمال ظروف عمل أقسى.

هل ترين الآن كيف كان الدَّين، وليس الفحم، الوقود الحقيقي الذي زوّد الثورة الصناعية بالطاقة، مولِّدا جبالاً من الثروة لقلة من البشر وبؤساً لا يوصف لبقيتهم؟ يغذي الدَّين كل الثروة في مجتمعات السوق، وتدين كل الثروات التي تفوق الخيال والمصنوعة في القرون الثلاثة الماضية بوجودها للدَّين.

يمثّل الدَّين، كما يُظهر لنا الدكتور فاوست، بالنسبة إلى مجتمعات السوق ما يمثّله الجحيم بالنسبة إلى المسيحية: مزعجٌ لكن لا غنى عنه.

الدكتور فاوست مقابل إينزر سكروج

بالعودة إلى فاوست، ينبغي أن تعلمي أنّ نسخة القصة التي يقرؤها معظم الناس في هذه الأيام – وتلك التي تُعرض في معظم المسارح – ليست مسرحية مارلو *The Tragical History of Doctor Faustus* [التاريخ المأساوي للدكتور فاوست]، بل مسرحية *Faust* [فاوست]، وهي نسخةٌ متأخرة جداً كتبها الشاعر الألماني غوته Goethe. ففي حين كتب مارلو مسرحيته أواخر القرن السادس عشر، كتب غوته مسرحيته في مطلع القرن التاسع عشر. الاختلاف الأساسي بين نسختي القصة مذهل، على الأقل من منظور الاقتصاد.

أول الاختلافات أنّ الدكتور فاوست في نسخة مارلو يستحضر مفيستوفيليس لأنّه يشعر بغياب الاقتناع بالله والكتاب المقدس. يمثّل غياب اقتناعه تمرداً دينياً وفلسفياً. أمّا دافع فاوست غوته، فهو دنيء: رغبة مبتذلة في القوة الشخصية بحدّ ذاتها. يتعلق الاختلاف الثاني والأكثر أهميةً بالنهاية. في نسخة مارلو، كما أخبرتك، يتوسل الدكتور فاوست حينما تحلّ نهاية الأعوام الأربعة والعشرين ويبكي ويناشد كي يُعفى من عقده مع مفيستوفيليس، لكن دون جدوى. إذ إنّ أشباحاً قبيحةً تظهر بحلول منتصف الليل وتحمله إلى الجحيم وسط البرق والرعد. أمّا غوته، فيجنّب فاوست هذا المصير.

فعوضاً عن أن يرسل غوته بطله إلى الجحيم، يسمح له بالحصول على الخلاص بالأعمال الصالحة والنيات السليمة. إذ يدرك فاوست خطأه قبل أن تحلّ ساعة تنفيذ العقد، فيقوم بأعمال

الخير وما شابه، وعندما يصل مفيستوفيليس للمطالبة بفائدته، تتدخل ملائكة الله وتحمله بدلاً من ذلك إلى الفردوس وهي تغني: "من يكافح ويعيش ليكافح / يظل بإمكانه أن ينال الخلاص".

اسمحي لي الآن أن أقترح تفسيراً لهذين الاختلافين. هل تعرفين ماذا يدعو سماسرة المال – الممولون والمصرفيون وما شابه – تسديد قرض، متضمناً الفائدة؟ يدعونه خلاصاً كذلك. هل الأمر مصادفة؟ لا، على الإطلاق. كانت مسألة الدَّين مسألةً دينيةً لزمن بعيد. لعلّك سمعت أنّ الإسلام يحرّم استيفاء الفائدة إلى يومنا، رسمياً على الأقل. ينطبق الأمر عينه على المسيحية عندما كان مارلو يكتب مسرحيته. على غرار بعض المسلمين اليوم، رأى المسيحيون في ذلك الوقت أنّ استيفاء فائدة على الدَّين خطيئة أطلقوا عليها تسمية الربا. هذا هو السبب في أنّ المتفرجين الذين يشاهدون مسرحية مارلو كانوا مقتنعين بأنّ عمليات الخلاص من الديون المتعثرة تُعدّ خطيئة، وطالبوا فوراً بمعاقبة الدكتور فاوست لأنّه لم يتردد في تقديم الصيغة النهائية من الفائدة إلى مفيستوفيليس: تسليم روحه. لكن عندما كان غوته يكتب، كانت الأمور قد تغيّرت.

وقد تغيّرت لأنّ الانتقال، كما رأينا، من مجتمعات ذات أسواق إلى مجتمعات السوق، الذي حدث بين عصري مارلو وغوته، اعتمد إلى أبعد حد على الدَّين والفائدة. لم تكن الثورة الصناعية لتحدث من دون تعليق الرفض العقائدي لفرض الفائدة على الدَّين ومنعه قانونياً. كانت الوصمة المرتبطة بفرض الفائدة غير متوافقة مع تسليع الأرض وقوة العمل ومع الانقلاب الكبير. كان ينبغي إلغاؤها، وهذا ما حدث.

أدى البروتستانت الذين انشقوا عن الكنيسة الكاثوليكية في القرن السادس عشر دوراً حاسماً في هذا الانقلاب. فقد انبثقت البروتستانتية من معارضة احتكار البابا والكرادلة لله. أصرّ البروتستانت على أنّه بإمكان كل شخص التحدث شخصياً مع الذات الإلهية دون توسط من كنيسة خانقة متسلطة. فجأةً أصبح الشخص، الفرد الذي يدير شؤونه بنفسه، ركيزة تلك الكنيسة الإصلاحية. ومن الذي كان المثال النموذجي لهذا الشخص المستقل والممكّن حديثاً؟ لم يكن بطل البروتستانت الأيقوني، في حقبة انتصرت فيها القيمة التبادلية ودافع الربح، سوى التاجر، صاحب المشروع. ولا غرابة في أنّ الأخلاق البروتستانتية الجديدة اعتنقت القروض بفائدة والسعي وراء الربح الفاحش بصفتها جزءاً من خطة الرب.

تُظهر حقيقة أنّ البروتستانت والكاثوليك انخرطوا في حرب لأكثر من قرن ماهية هذا التحوّل المجتمعي العنيف. هكذا، بحلول الوقت الذي تمّ فيه تثقيف جماهير غوته عبر عروض مسرحيته فاوست، بات الأوروبيون أكثر تسامحاً مع المستدينين طالما سددوا المبلغ الأصلي بالإضافة إلى الفائدة.

بمعنىً ما: كانت قصة غوته عن فاوست عكس قصة تشارلز ديكنز Charles Dickens عن إبنزر سكروج في رواية *A Christmas Carol* [ترنيمة عيد الميلاد]. في حكاية ديكنز الأخلاقية الشهيرة، يراكم سكروج الشحيح ويدخر ثروةً طوال حياته، من تحصيل جبال من الفائدة والاقتصار على إنفاق الحدّ الأدنى. في نهاية القصة، عندما يأتي شبح عيد الميلاد المنتظَر ليظهر له موته، كيف لا يشعر أحدٌ بالحزن عليه، وكيف يشعر زوجان مسكينان استدانا منه بالفرح عند موته. يرى نوراً، يفتح خزائنه ويبدأ الإنفاق والإنفاق، يتمتع بحياته للمرة الأولى عبر إشاعة السعادة في نفوس من يحيطون به. إذا فكرتِ في هذا الأمر، فإنّ فاوست هو النقيض تماماً. فهو يتمتع بحياته بدلاً من مراكمة الفائدة ورفض مُتع الحياة حتى آخر لحظة من الأعوام الأربعة والعشرين، موافقاً على دفع فائدة باهظة في المقابل.

أيّهما في رأيكِ، سكروج أم فاوست، كان أكثر تماشياً مع احتياجات مجتمع السوق الجديد الذي تحقق في الوقت الذي كان فيه غوته يكتب مسرحيته؟ فاوست بطبيعة الحال. لماذا؟ لأنّنا لو كنا جميعاً مثل سكروج – بخلاء ندخر كامل ثروتنا دون اقتراض أو إنفاق –، لوصل اقتصاد مجتمعات السوق إلى طريق مسدود.

هذه هي الظاهرة التي سنعود إليها الآن.

الفصل الرابع

سحر الأعمال المصرفية الأسود

على غرار أيّ نظام بيئي، لا يستطيع اقتصادٌ من الاقتصادات الحديثة البقاء على قيد الحياة من دون إعادة تدوير. وتماماً مثلما تعيد الحيوانات والنباتات باستمرار تدوير الأكسجين وثاني أكسيد الكربون الذي يوفّره الآخرون، كذلك ينبغي أن يعيد العمال تدوير أجورهم عن طريق إنفاقها في المتاجر وينبغي أن يدوّر رجال الأعمال عائداتهم عن طريق إنفاقها على الرواتب إذا أراد الطرفان البقاء على قيد الحياة. وتماماً كما الحال في أنظمتنا البيئية، حيث يؤدي الفشل في إعادة التدوير إلى التصحر، كذلك سينتهي الأمر بنا عندما تتعطل إعادة التدوير في الاقتصاد إلى أزمة تسفر عن فقر وحرمان مدمرين.

بينما أكتب هذه السطور، تعاني اليونان، بلدي والبلد الذي ترين أنه بلدك رغم أنّك تعيشين في أستراليا، تدميراً كهذا. عانت أستراليا والولايات المتحدة وبريطانيا ومعظم بلدان أوروبا كارثةً مشابهة في ثلاثينيات القرن العشرين. كانت من الفظاعة إلى حدّ أنّها ألهمت جون شتاينبك John Steinbeck، وهو مؤلفٌ أميركي، كتابة رواية شهيرة عنوانها *The Grapes of Wrath* [عناقيد الغضب]. يحكي شتاينبك على امتداد خمسة وعشرين فصلاً من روايته كيف أنّ ملايين البشر عانوا الجوع، في حين أنّ أطناناً من البطاطا أُلقيت في نهر ورُشّت صناديق البرتقال بالكيروسين لجعلها غير صالحة للأكل. كان هنالك تدميرٌ غاشم بدلاً من إعادة التدوير. عند هذه النقطة من الكتاب، ينشد المؤلف مرثيته الشهيرة "الرجال الذين خلقوا فاكهةً جديدةً في العالم لا يمكنهم أن يخلقوا نظاماً يمكن فيه أكل فاكهتهم. ويحوم الفشل فوق الولاية كالأسى العظيم... الفشل في عيون الناس، والغضب المتعاظم في عيون الجائعين. تمتلئ عناقيد الغضب وتنمو بغزارة في صدور الناس، تنمو ويدنو موعد قطافها".

كيف أمكن أن يحدث أيٌّ من هذا؟ يكمن الجواب في كيفية فقدان مجتمعات السوق فجأة قدرتها على إعادة التدوير. وفي القلب من العجز عن إعادة التدوير ذاك، ستميّزين، إن أمعنت النظر، شخصيةً مألوفة: المصرفي.

ما الذي يجعل معظم الناس يكرهون المصرفيين؟ أحد التفسيرات هو أنّنا نحسدهم على ثرواتهم. ولكن هنالك، كما سأحاول إقناعك الآن، ما يتجاوز الحسد يفعل فعله هنا. السبب الأعمق أنّه ما إن لم يَعُد الربا يُعدّ خطيئةً وسُمح للمصرفيين بأن يفرضوا بحرية فائدةً على

القروض، شرع العمل المصرفي في اكتساب قدرات خارقة: القدرة على تحقيق قدر ضخم من إعادة التدوير، والقدرة أيضاً على وضع حد كارثي ومفاجئ لإعادة التدوير.

اسمحي لي أن أوضح.

أصحاب المشاريع كمسافرين عبر الزمن

لنقل إنّ مزارعاً في مجال مشاريع الصوف يأخذ قرضاً من مالك أرض كي يشتري البضائع والأرض وقوة العمل والآلات اللازمة لإطلاق عملية الإنتاج والشروع في عمل تجاري جديد. ما الذي يحدث هنا على وجه التحديد؟ بمعنىً واضح: يقترض صاحب المشروع المال من مالك الأرض على أمل أنّه سيكون قادراً على تسديد القرض عندما يُباع في نهاية المطاف الصوف الذي يأمل في إنتاجه. ولكن إذا نظرتِ إلى الأمر من الناحية الاقتصادية، لعلك تقولين إنّه يقترض قيمةً تبادلية من المستقبل ويسحبها إلى الحاضر.

إن كان علينا تصوير هذه العملية على شكل فيلم من أفلام الخيال العلمي، فسوف نصوّر مزارع الصوف ينظر إلى المستقبل من خلال غشاء شبه شفّاف، ويميّز بشكل غائم في الجانب الآخر ما هو قادم. يرى صاحب المشروع فرصةً سانحة، فيرفع يده ويضع أصابعه على الغشاء، وبدفعة مفاجئة يدفع يده عبر الغشاء إلى الجانب الآخر. يظل في الحاضر، لكنّ يده قد عبرت إلى المستقبل. يتلمس دربه، ويمسك بقيمة تبادلية، وبحركة خاطفة أخرى يعيد يده من خلال الغشاء إلى الحاضر.

على فرض أنّ صاحب المشروع ميّز المستقبل بما يكفي من الدقة، سيكون بيع محصوله من الصوف ناجحاً كما تنبأ وسينتج ما يكفي من قيمة تبادلية لتسديد القرض. أمّا لو كان مخطئاً وأخفق في التوصل إلى مستقبل توجد فيه هذه القيمة التبادلية، فسيكون قد أخلّ بالإطار الزمني. وهذا أمرٌ غير ممكن، كما سيخبركِ أيّ مولع بالخيال العلمي. وبسبب عجزه عن تسديد دَينه، سيفشل عمله التجاري.

إن كان أصحاب المشاريع منتهزي فرص مسافرين عبر الزمن، فالمصرفيون هم وكلاء سفرهم الثابتون. في سياق خيالنا العلمي، يُترجَم طموح منظمي المشاريع غير المحدود إلى قيمة تبادلية مستقبلية لا محدودة منتزعة من المستقبل ومجلوبة إلى الحاضر عبر غشاء الزمن. وفي حين أنّه يمكن اقتراض مبالغ صغيرة من الأسرة والأصدقاء والمتعاونين، فإنّ تأمين قروض كبيرة لا نهاية لها ليس سهلاً. من هنا يدخل المصرفيون.

المصرفيون كوكلاء سفر عبر الزمن

ما هو العمل الذي يؤديه المصرفيون؟ تعتقد غالبية الناس أنّ المصرفيين يتصرفون كوسطاء بين الأشخاص ذوي المدخرات الذين ليس لديهم استعمال فوري لأموالهم النقدية والأشخاص الذين ليس لديهم مدخرات ويريدون اقتراض المال أو أنّهم بحاجة إلى اقتراضه. يعتقدون أنّ المصرفيين يأخذون الودائع من المدخرين ويقرضونها إلى المقترضين، وبدفعهم فوائد للمدخرين أقل من تلك التي يفرضونها على المقترضين، يحققون ربحاً من الفارق. وفي حين أنّ العمل المصرفي بدأ بهذه الطريقة منذ زمن طويل، فإنّه ليس بالتأكيد ما يبقي المصرفيين مشغولين اليوم.

لنفترض أنّ مريم تصنع الدراجات وطلبت من المصرفي قرضاً لخمس سنوات بقيمة خمسمئة ألف جنيه لتتمكّن من شراء آلة تتيح لها صنع إطارات الدراجة من ألياف الكربون لتجعلها أخف وزناً وأقوى. السؤال: أين سيجد المصرفي هذا المبلغ ليقرضه لها؟ لا تتسرعي بالإجابة: "من أموال العملاء الآخرين الذين يودعونها في المصرف". فالجواب الصحيح هو: "من العدم... من الفراغ!"

كيف؟ الأمر بسيط. لا يعدو الأمر أن يدرج المصرفي رقم خمسة متبوعاً بخمسة أصفار إلى جانب اسم مريم ورقم حسابها في قاعدة البيانات الإلكترونية أو سجل الحسابات الذي يورد أرصدة العملاء. وعندما ستتحقق مريم من رصيد حسابها، ستشعر بسعادة غامرة لرؤية عبارة "الرصيد خمسمئة ألف جنيه" تومض على شاشة الصراف الآلي وتحوّل فوراً المبلغ إلى مُصنّع الآلة. وعلى هذا النحو، يُخلق مبلغ نصف مليون جنيه من العدم.

قال خبيرٌ اقتصادي لامع ذات يوم إنّ "العملية التي تخلق فيها المصارف المال بسيطةٌ بساطةً لا يقبلها العقل". إنّها بهذه البساطة حقاً. إنّ قدرة المصرفيين السحرية التي تتيح لهم خلق المال بجرة قلم أو بالضغط على بضعة مفاتيح في لوحة المفاتيح تجعلنا نرتعد هلعاً، لأسباب مفهومة. سبب ذلك أنّه يصعب تصديق إمكانية توليد قيمة من العدم. لكن دعينا نعُد إلى اللحظة التي خلق فيها المصرفي مبلغ نصف مليون جنيه من العدم بتلويحة من عصاه. بمعنىً ما: رتب المصرفي لمريم في الوقت الراهن – هي صاحبة مشروع لديها خطةٌ لبيع الدراجات – الجلوس أمام غشاء الزمن والوصول من خلاله إلى مريم التي ستوجد بعد خمس سنوات – وهي سيدة أعمال ثرية صاحبة شركة دراجات ناجحة – وتأخذ منها نصف مليون جنيه، تجلبها إلى الحاضر وتستثمرها في نشاط الدراجات التجاري، وتسمح في النتيجة لمريم المستقبلية أن تصير سيدة الأعمال الناجحة تلك. ومقابل أن تصير مريم مسؤولة عن هذا المبلغ من المال أثناء السنوات الخمس التي ستتحوّل فيها من صاحبة مشروع طموحة إلى سيدة أعمال ناجحة، يفرض المصرفي عليها فائدةً ورسوماً مصرفية أخرى.

وبما أنّ المصرفيين غير مقيّدين بإقراض قيمة تبادلية قائمة، لديهم كل الأسباب للاستمرار في استحضار القروض بالطريقة عينها - ببضع ضغطات على لوحات مفاتيحهم - لأنّه كلما كان الأشخاص الذين يقرضونهم أكثر والأموال التي يخلقونها للاقتصاد أكثر، زادت الأرباح التي يحتفظون بها لأنفسهم. على غرار فئران المختبرات التي ينتهي بها المطاف بعد أن اكتشفت أنّ سحب رافعة سيؤدي إلى إعطائها حبيبات طعام إلى سحبها باستمرار، يقوم المصرفيون بالإقراض باستمرار.

الانهيار

في يوم من الأيام، لم يكن المصرفيون الحصيفون ليقرضوا مريم وأمثالها إلا إذا كانوا واثقين من أنّها ستستثمر قرضها بحكمة وستكون قادرةً على سداده في موعده. بعبارة أخرى: كان المصرفيون حريصين على معرفة أنّ ممارساتهم لن تُخلّ بالإطار الزمني، أي أنّ مريم وأمثالها سيحققون، بحلول الوقت الذي يأتي فيه المستقبل، قيمةً فائضة تكفي لإعادة ما أخذوه منه. لكنّ العمل المصرفي في عشرينيات القرن العشرين أو قرابة ذلك غدا مختلًّا.

تغيّر أمران. أحدهما أنّه في أعقاب الثورة الصناعية نمت اقتصادات مجتمع السوق بصورة هائلة، ونتيجةً لذلك ارتفع الدَّين اللازم لدعمها كثيراً. والآخر أنّ المصرفيين اكتشفوا طرقاً للنأي بأنفسهم عن التداعيات إذا ساءت الأمور. مثلاً سيقطّعون قرض مريم، حالما يمنحونه، إلى قطع صغيرة ويبيعونه إلى أشخاص آخرين. مقابل اقتراض المصرف مئة جنيه من خمسة آلاف مستثمر، سيُمنح كلٌّ منهم حصةً في قرض مريم البالغ نصف مليون جنيه. لماذا سيستثمر أيّ شخص في حصة من هذه الحصص؟ لأنّ المصرف سيدفع له فائدةً أعلى من تلك التي سيحصل عليها لمجرد إيداعه مئة جنيه في المصرف (لكنّها أقل بصورة عامة من مبلغ الفائدة الذي وافقت مريم على دفعه). هكذا، استردّ المصرفي مبلغ نصف مليون جنيه مباشرةً وظلّ يحقق ربحاً عندما سددت مريم قرضها. وفي حال أفلست مريم وتنصلت من التزامات دَينها، المستثمرون، وهم خمسة آلاف، سيخسرون.

أعرف ما الذي تفكرين فيه: لا بدّ من وجود خدعة. بالفعل هنالك خدعة. كلما ازداد المال الذي يحوّله المصرفي من المستقبل إلى مريم، ازدادت أرباحه المحتملة وازدادت قدرته على جني المال من مستثمرين آخرين. ولكن كلما كان المصرفي يستخدم قدراته - المساعدة في نقل مقادير كبيرة من القيمة باطراد من المستقبل إلى الحاضر - أكثر، من المرجح أكثر أنّه سيُخلّ بالإطار الزمني.

افترضي أنّ عمل مريم ناجح: تنتج دراجاتها؛ يوظف صانعو الآلة التي اشترتها مريم مستخدمين جدداً؛ يشتري أولئك المستخدمون دراجات وسلعاً أخرى؛ تتواصل عملية إعادة

التدوير ويمضي مجتمع السوق قُدُماً. ولكن كلما بدا الأمر أكثر استقراراً، تنامى دافع المصرفيين لاستخدام قدراتهم السحرية بحرية أكثر فأكثر. ورغم أنّهم لا يكادون يلاحظون، فإنّ تعويذاتهم تعبر في نهاية المطاف إلى عالم السحر الأسود: تأتي اللحظة التي تصبح فيها القروض التي يقدّمونها هائلةً فلا يستطيع الاقتصاد مواكبتها ولا تعود الأرباح المحققة كافيةً لتسديدها.

عند هذه النقطة يبزغ إدراك أنّ المستقبل الذي يتكل الجميع عليه لن يأتي إلى الوجود. وعندما تعجز تلك المقادير الكبيرة من القيمة المقترضة من المستقبل عن التحقق، ينهار الاقتصاد.

لنفترض أنّه بسبب الإقراض المندفع من المصرف، حصلت مريم على قرض أكبر من قدرة منشأتها التجارية على السداد. وعندما تجد نفسها في نهاية المطاف عاجزة عن تسديده، ستُكره على إغلاق ورشتها. يتضح أنّ شخصيتها السابقة قد احتالت عليها بمساعدة المصرف. لنفترض أنّ مريم ليست وحدها، وأنّ مجموعةً كبيرة بأسرها من المنشآت التجارية أوقفت نشاطها وأنّ مجموعةً كبيرةً بأسرها من العمال وجدت نفسها الآن متعطلة عن العمل. نتيجةً لذلك، ستعاني أيضاً المتاجر التي كان أولئك العمال يشترون منها السلع. ومع توقف مزيد من المتاجر والمنشآت التجارية عن النشاط، تجد المصارف نفسها عالقة بمزيد ومزيد من القروض التي لا يستطيع أصحاب مشاريع من أمثال مريم تسديدها.

تبدأ بالانتشار شائعات مفادها أنّ المصارف في ورطة. يطلب بعض الأشخاص الذين عهدوا بأموالهم إلى المصرف مقابل أقساط فائدة متواضعة، وقد أقلقتهم فكرة فقدان مدخراتهم، سحب أموالهم نقداً. يتبعهم مدخرون آخرون بعد سماع ذلك خائفين من الأمر عينه. لكنّ المصرف لا يملك ما يكفي من الأموال النقدية ليعيدها إليهم، لأنّه أقرضها إلى جانب القروض التي استحضرها من العدم. وعندما يشيع خبر استنفاد المصرف مخزونه النقدي، يحدث ذعرٌ مصرفي: يتزاحم الناس مطالبين باسترداد ودائعهم، ويُرغَم المدير اليائس على إغلاق الأبواب. حتى الذين لديهم مدخرات كبيرة في المصرف يجدون أنفسهم فجأةً مفلسين.

هل تذكرين عندما قلت إنّ الدَّين أمرٌ لا غنى عنه في مجتمعات السوق، وإنّه لا يمكن أن يوجد ربحٌ من دون دَين، وإنّه من دون ربح لا يوجد فائض؟ اسمحي لي الآن أن أضيف: إنّ العملية التي تولّد الربح والثروة هي عينها التي تولّد الانهيارات المالية والأزمات.

وفي أعقاب الانهيار، يأتي الركود. الجميع يدين للجميع وليس بإمكان أحد الدفع. يُبلَّغ المدخرون بأنّهم فقدوا أموالهم، لأنّ المصرف الذي أودعوها فيه قد أفلس. حتى أولئك الذين خبؤوا أموالهم بعيداً توقفوا عن ذلك، خوفاً من مستقبل مجهول. تبدأ عملية إعادة التدوير التي

يعتمد عليها الاقتصاد بعكس اتجاهها. يخسر معظم أصحاب المشاريع من أمثال مريم زبائنهم، يوقفون طلبيات الآلات الجديدة ويضطرون إلى تسريح عمالهم. لا يستطيع العمال المطرودون شراء السلع من أصحاب المشاريع الذين لم تتوقف أعمالهم بعد، دافعين الشركات الناجية إلى حافة الهاوية. تغلق المكاتب والمصانع. سرعان ما تصبح أعدادٌ كبيرة من العمال الراغبين في العمل متعطّلين، لأنّ أرباب العمل الراغبين في تشغيلهم يخافون من أنّ السلع التي سينتجونها لن تجد شارياً.

في غضون ذلك، لا تستطيع الأسر تسديد القروض التي اشترت بها منازلها. تحجز المصارف على منازلها لبيعها في محاولة يائسة لاسترداد بعض الملايين المفقودة. ولكن بوجود أعداد كبيرة من المنازل المعروضة للبيع، والأموال القليلة في جيوب الناس، تظل صفوف وصفوف من المنازل الموحشة خالية، وتنهار أسعار المنازل.

إعسارٌ مالي على نطاق واسع. بطالةٌ متفشية. غضبٌ شديد. هذا هو الثأر الذي يأتي مباشرةً في أعقاب غطرسة المصرفيين. يحلّ انتقامه البائس دون تمييز وهكذا يؤثر في الفقراء والأبرياء قبل غيرهم.

من الذي يستطيع وضع حد لهذه الدوامة المذهلة من العذاب؟

دور الدولة الجديد (ليس الجديد تماماً)

عندما يقع الاقتصاد في هذه الدوامة المدمرة، أمرٌ واحد فقط يمكن أن يساعد: الدولة. منذ القرن التاسع عشر، عندما اختبرت مجتمعات السوق الركود للمرة الأولى، اضطُرت الدولة – بضغط من مواطنيها الأقوى – إلى التدخل. ولكن كيف؟

على الدوام، أول ما يتعين على الدولة فعله هو التدخل في النظام المصرفي نفسه. من اللحظة التي ينتشر فيها الذعر، ينهار مصرفٌ وراء آخر، والوسيلة الوحيدة لوقف الدمار هي أن تضع الدولة حدًّا لهذا التفاعل التسلسلي عبر إقراض المال للمصارف كي تظل مفتوحة. ولكن أين يمكن أن تجد الدولة هذه الأموال الطائلة في مدة قصيرة كهذه؟

لعلكِ سمعت بشيء يُدعى مصرفاً مركزياً. لكل بلد – أو لأكون أكثر دقةً لكل عملة – مصرفٌ مركزي. للمصارف المركزية أسماءٌ مختلفة في مختلف البلدان. ففي بريطانيا، يُدعى مصرف إنكلترا، وفي الولايات المتحدة، يُعرف باسم الاحتياطي الفيدرالي، وفي أستراليا المصرف الاحتياطي. أمّا في أوروبا القارية، فيعرف ببساطة باسم المصرف المركزي الأوروبي. وأيًّا يكن اسم المصرف المركزي فهو يشبه مصرفاً تملكه الدولة وعملاؤه هم المصارف الأخرى كافة، ومن هذا المصرف تأتي الأموال، بكميات هائلة.

السؤال الذي أستطيع رؤيته مرتسماً على شفتيكِ هو: "لكن من أين تحصل المصارف المركزية على الأموال الخاصة بها؟" وأنا متأكدٌ أنّه في استطاعتكِ الآن توقّع الإجابة: "من المجهول... من العدم!" أجل، هذا صحيح. تماماً مثلما استحضر مصرفيُّ مريم أرقاماً إلى حسابها المصرفي، يقوم المصرف المركزي بالأمر عينه، لكنّه يضعها هذه المرة في الحساب الذي يحتفظ به مصرف مريم لدى المصرف المركزي. وتماماً مثلما كان المصرف الذي أقرض مريم موافقاً عملياً على تحمّل مسؤولية دَينها إلى أن تستطيع تسديده، كذلك تعلن الدولة، لكن بما لديها من قدرة أكبر على فرض الطمأنينة والثقة، على نحو فعليّ أنّها ستتحمل مسؤولية دَين المصرف إلى أن يستعيد عافيته.

الفارق أنّه عندما يستحضر المصرف المركزي الأموال من العدم – مقترضاً قيمةً تبادلية من المستقبل – لا يكون لدافعه علاقة بتحقيق الربح. فغرضه هو حماية المصرفيين من أنفسهم والحيلولة دون تدمير سحرهم الأسود للاقتصاد. وبعمل المصرف المركزي كملجأ أخير للإقراض بالنسبة إلى المصارف العادية، تنبثق علاقة مثيرة للاهتمام: يكتسب المصرف المركزي سلطةً عليها. يستطيع المصرف المركزي نظرياً أن يقرر أيّ المصارف سينقذ وأيّها سيتركها لمصيرها، وسيكون في النتيجة قادراً – مجدداً نظرياً – على فرض قيود على ممارسات المصرفيين على أمل تقييد سحرهم الأسود. في الحقيقة دائماً ما يكون ذلك شبيهاً بلعبة القط والفأر، حيث يمتلك الفئران المصرفيون خيارات محدودة لتجاوز العوائق التي وضعها حكّام المصارف المركزية في دربهم والاستهزاء بها. غير أنّ حكّام المصارف المركزية الصارمون حاولوا منع المصرفيين من إشعال حرائق لا يمكن السيطرة عليها، وفي معظم الحالات، أفلت المصرفيون من عقوبة إضرام الحرائق المتعمدة، ما أرغم مسؤولي المصارف المركزية المذعورين على خلق أنهار من الأموال الجديدة، يُخمدون بها ألسنة اللهب.

ومن إدراك محدودية الثقة التي يوليها الجمهور المنهك لقدرة المصارف المركزية على تقييد المصارف العادية، ومن أجل تهدئة أعصابهم والحيلولة دون سحب الودائع المصرفية، تعيّن على الحكومات أن تخطو خطوةً أخرى: أن تضمن مدخرات الجمهور أيضاً، متعهدةً إرجاعَ أموالهم إذا أفلس المصرف الذي أودعوها فيه. وبطبيعة الحال الطريقة الوحيدة التي يتمكّن فيها مصرف الدولة المركزي من فعل ذلك هي استحضار تلك الأموال من العدم أيضاً.

"من العدم!" أعلم أنّني مهما استخدمت هذا التعبير ستجدينه باستمرار غريباً ومحيِّرا ومربكاً. ينتاب معظم الناس، إن لم يكن جميعهم، الشعور عينه، ويفترض كثيرٌ منهم أنّه ظاهرةٌ جديدة... أنّه قبل ظهور التكنولوجيا الحديثة التي تتيح للمصرفيين والحكومات إدراج

أرقام إضافية في سجلات حساباتهم الرقمية، كانت النقود شيئاً أكثر واقعية، أكثر ملموسيةً، أكثر صدقية. لكنّ هذا التصور خطأٌ تماماً.

هل تتذكّرين السيد نابوك، العامل الزراعي في بلاد ما بين النهرين الذي كانت تُدفع له أصدافٌ مقابل عمله؟ وأنّ بيروقراطياً يعمل لحساب الحاكم كان يكتب أرقاماً تشير إلى مقدار القمح الذي من المقرر أن يجمعه السيد نابوك ما إن يحلّ موسم الحصاد؟ في الحقيقة، لا يوجد فارقٌ كبير بين هذه الأصداف المنقوشة والنقود التي يصدرها المصرف المركزي. كان في وسع حكّام بلاد ما بين النهرين نظرياً أن يكتبوا أيّ رقم يختارونه على الأصداف بقدر ما يرضيهم إعطاؤها، ولا يختلف هذا عمّا يمكن أن يقوم به مصرف مركزي. ما كان مهماً آنذاك وما هو مهمٌ حالياً هو ببساطة أن تكون الأرقام المكتوبة على الأصداف أو الأرقام المدرجة في تلك السجلات الحسابية قابلة للتصديق، وأن تجعل إنتاجية الأرض وثروة الدولة واستقرارها وعودَ القمح والعملة تلك جديرة بالثقة. بهذا المعنى، يكون دور الدولة جديداً (وليس جديداً تماماً).

لكن ما هو حديثٌ بشدة وما هو حقيقي بالنسبة إلى مجتمعات السوق فحسب هو حقيقة أنّ مصرفيي القطاع الخاص حالياً، وليس السلطات فحسب، لديهم أيضاً امتياز استحضار الأموال من العدم.

المصرفيون والدولة: علاقة مسمومة

لعلك تتساءلين الآن: إذا كان المصرفيون يعلمون أنّ الدولة سوف تهرع لنجدتهم في وقت حاجتهم، ما الذي سيدفعهم إلى الحدّ من القروض التي يمنحونها بسخاء في أوقات الرخاء؟ ألن يكون حلًّا أفضل للدولة أن تنقذ المصارف – بحيث يتم الحفاظ على مدخرات الناس ونظام المدفوعات الاقتصادي – ولكن ليس إنقاذ المصرفيين أنفسهم؟ لماذا لا ترسلهم إلى منازلهم مفلسين كتحذير لأيّ مصرفي آخر يحاول فعل الأمر عينه؟

لسوء الحظ، يتحطم هذا الحل الواضح على صخور الواقع القاسي. ففي غالبية الأحيان، يُنتخب السياسيون المسؤولون عن الحكم بمساعدة تبرعات أولئك المصرفيين الضخمة عينهم. وفي أحيان كثيرة، يحتاج السياسيون إلى المصرفيين في كل شيء بقدر ما يحتاج المصرفيون إلى السياسيين.

والوضع مماثلٌ بالنسبة إلى مسؤولي المصارف المركزية. يدفع المصرفيون، بفضل قدراتهم السحرية الخارقة، لأنفسهم رواتب تفوق بكثير الرواتب التي تدفعها الحكومة أو المصرف المركزي من دون تفسير تلك الرواتب للجمهور المرتاب، مثلما يتعين على الحكومة أن تفعل. ومن المؤسف أنّه غالباً ما يحدث أن يواصل الموظفون الحكوميون الذين

تتمثّل وظائفهم في الإشراف على المصرفيين قبول وظائف في المصارف عينها ما إن يتقاعدوا من الوظيفة الحكومية. وبمعرفتهم بالمكافآت المحتملة التي تنتظرهم، سيتطلب الأمر استعداداً بطولياً لهؤلاء المسؤولين كي يتصرفوا بصرامة حقاً في تعاملهم مع المصرفيين الخاضعين لإشرافهم. وللأسف هنالك نقصٌ شديد في الأبطال، ولطالما كان الأمر كذلك.

تضمن هذه العلاقة المسمومة بين المصرفيين والدولة عدم حاجة المصرفيين إلى توخي الحذر. أجل، بعد وقوع حادث، يكبحون أنشطتهم لزمن. مثل سائق فُرضت عليه غرامةٌ بسبب تجاوزه السرعة، قد يقود المصرفيون السيارة عندئذ دون حدود السرعة لوقت، لكنّهم سرعان ما يجدون أنفسهم يتجاوزونها مجدداً. بعد مدة وجيزة من إنقاذ سلطات الدولة المصرفيين واستعادة الاستقرار، يعاودون العمل مجدداً ويخلقون الأموال كأنّه ليس هنالك غد.

في ختام هذه القصة المحزنة، نقف الآن أمام مفارقة أساسية. يمكن الحدّ من فقدان الاستقرار الذي يسببه المصرفيون في مجتمعات السوق، ولكن لا يمكن القضاء عليه بالكامل لسبب بسيط هو أنّ الاقتصاد يتغذى على ما يقدمونه: الدَّين. ولهذا، كلما نجحت الدولة أكثر في استعادة الاستقرار وأصبحت الظروف أكثر أماناً لخلق مزيد من الديون وسُمح للمصرفيين أن يصبحوا أكثر اندفاعاً، ازداد فقدان الاستقرار الذي يتسببون فيه.

الديون غير القابلة للسداد

ما الذي ينبغي فعله عندما يفلس أحد المقترضين ويعجز عن تسديد ديونه؟ هنالك حلٌّ واحد ممكن: يتعيّن الإعفاء من هذه الديون، أو بتعبير اقتصادي شطبها. إنّها ليست مسألة أخلاقية - سواء أكان صحيحاً أم خطأً تنصلُ شخص ما من دَينه لشخص آخر - بل مسألة عملية.

كان القانون في مطلع العصر الفيكتوري ينصّ على أنّه ينبغي احتجاز من لا يستطيع سداد ديونه في سجون خاصة بالمدينين إلى أن يسددوها كاملةً ومع الفوائد المترتبة عليها. أمّا اليوم، فبلدانٌ محددة تُعامَل بالطريقة عينها عندما لا تستطيع حكوماتها تسديد ديونها... بلدنا اليونان خير مثال على ذلك. لكنّ الناس تنسى أنّ مجتمعات السوق لم تنجُ من الانهيارات وحالات الركود في القرن التاسع عشر إلا بتغيير القانون لضمان ألّا تكون الديون كافة مقدسة. لماذا حدث ذلك؟

أحد الأسباب هو أنّه عندما كان إفلاس شركة من الشركات يعني تعرّض مالكيها للاحتجاز وخسارتهم كل شيء بما في ذلك بيوتهم، وحدهم أصحاب المشاريع فاحشو الثراء أو الحمقى تولوا مشاريع كبيرة تنطوي على مخاطر ديون كبيرة غير قابلة للسداد. ولكن كي تتمكّن مجتمعات السوق من تشييد أشياء باهظة مثل محطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية، وكي

تتمثّل وظائفهم في الإشراف على المصرفيين قبول وظائف في المصارف عينها ما إن يتقاعدوا من الوظيفة الحكومية. وبمعرفتهم بالمكافآت المحتملة التي تنتظرهم، سيتطلب الأمر استعداداً بطولياً لهؤلاء المسؤولين كي يتصرفوا بصرامة حقاً في تعاملهم مع المصرفيين الخاضعين لإشرافهم. وللأسف هنالك نقصٌ شديد في الأبطال، ولطالما كان الأمر كذلك.

تضمن هذه العلاقة المسمومة بين المصرفيين والدولة عدم حاجة المصرفيين إلى توخي الحذر. أجل، بعد وقوع حادث، يكبحون أنشطتهم لزمن. مثل سائق فُرضت عليه غرامةٌ بسبب تجاوزه السرعة، قد يقود المصرفيون السيارة عندئذ دون حدود السرعة لوقت، لكنّهم سرعان ما يجدون أنفسهم يتجاوزونها مجدداً. بعد مدة وجيزة من إنقاذ سلطات الدولة المصرفيين واستعادة الاستقرار، يعاودون العمل مجدداً ويخلقون الأموال كأنّه ليس هنالك غد.

في ختام هذه القصة المحزنة، نقف الآن أمام مفارقة أساسية. يمكن الحدّ من فقدان الاستقرار الذي يسببه المصرفيون في مجتمعات السوق، ولكن لا يمكن القضاء عليه بالكامل لسبب بسيط هو أنّ الاقتصاد يتغذى على ما يقدمونه: الدَّين. ولهذا، كلما نجحت الدولة أكثر في استعادة الاستقرار وأصبحت الظروف أكثر أماناً لخلق مزيد من الديون وسُمح للمصرفيين أن يصبحوا أكثر اندفاعاً، ازداد فقدان الاستقرار الذي يتسببون فيه.

الديون غير القابلة للسداد

ما الذي ينبغي فعله عندما يفلس أحد المقترضين ويعجز عن تسديد ديونه؟ هنالك حلٌّ واحد ممكن: يتعيّن الإعفاء من هذه الديون، أو بتعبير اقتصادي شطبها. إنّها ليست مسألة أخلاقية - سواء أكان صحيحاً أم خطأً تنصلُ شخص ما من دَينه لشخص آخر - بل مسألة عملية.

كان القانون في مطلع العصر الفيكتوري ينصّ على أنّه ينبغي احتجاز من لا يستطيع سداد ديونه في سجون خاصة بالمدينين إلى أن يسددوها كاملةً ومع الفوائد المترتبة عليها. أمّا اليوم، فبلدانٌ محددة تُعامَل بالطريقة عينها عندما لا تستطيع حكوماتها تسديد ديونها... بلدنا اليونان خير مثال على ذلك. لكنّ الناس تنسى أنّ مجتمعات السوق لم تنجُ من الانهيارات وحالات الركود في القرن التاسع عشر إلا بتغيير القانون لضمان ألّا تكون الديون كافة مقدسة. لماذا حدث ذلك؟

أحد الأسباب هو أنّه عندما كان إفلاس شركة من الشركات يعني تعرّض مالكيها للاحتجاز وخسارتهم كل شيء بما في ذلك بيوتهم، وحدهم أصحاب المشاريع فاحشو الثراء أو الحمقى تولوا مشاريع كبيرة تنطوي على مخاطر ديون كبيرة غير قابلة للسداد. ولكن كي تتمكّن مجتمعات السوق من تشييد أشياء باهظة مثل محطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية، وكي

تتمكّن الشركات من تجاوز حجم معين، كان ينبغي إعادة صياغة القانون كي لا يؤدي إفلاس مشروع إلا إلى خسارة منشأته، وألّا يُحجز على مدخرات صاحبه الشخصية وبيته وممتلكاته. وهذا ما بات يُعرف باسم المسؤولية المحدودة (من سخرية الأقدار أنّه يتعيّن السماح لأصحاب المشاريع الذين يمتلكون شركات بالحماية من مأموري التنفيذ في حين لا يُطبق الأمر عينه على الأشخاص العاديين الذين لا يمتلكون شركات).

السبب الأكثر وجاهةً هو أنّه إذا لم يُشطب الدَّين أبداً، سيظل رجال الأعمال أولئك الذين أفلسوا وأسرهم مفلسين إلى الأبد... على الأقل لأنّه لا يوجد شخصٌ سيقرض شخصاً مفلساً. تعني الديون غير القابلة للسداد التي تخيّم عليهم أنّهم لا يستطيعون توظيف العمال أو شراء المنازل أو إرسال أولادهم إلى الجامعة. إن كان النشاط التجاري مزرعةً تنتج فاكهة تهاوت أسعارها ويواجه مالكوها حينئذ ديوناً غير قابلة للسداد، فستكون لديهم كل الحوافز لتدمير قسم كبير من محصولهم – حتى لو كان الآخرون من حولهم يتضورون جوعاً – لإحداث شحٍّ في الفاكهة سيؤدي إلى زيادة أسعارها، تماماً كوصف شتاينبك في رواية *The Grapes of Wrath*. وعلى نحو مماثل، إذا عُدّت حكومةٌ كالحكومة اليونانية حالياً في حالة إعسار دائم وأُرغمت على التظاهر بأنّها قادرةٌ على سداد ديونها، سيتعيّن عليها تحصيل الضرائب من الأعمال التجارية والأسر إلى ما لا نهاية من دون أن تتعافى.

ما من شركة أو أسرة أو بلد يستطيع أن يتعافى إذا ظلّ إلى الأبد يرزح تحت وطأة دَين غير قابل للسداد. وهذا هو السبب في أنّ **الكتاب المقدس** ينصّ على وجوب إلغاء الديون دورياً، تماماً مثلما تحتاج الغابات إلى إحراق بعض جذوع أشجارها المتساقطة للحيلولة دون حرائق الغابات المدمرة.

بطبيعة الحال، يغضب الدائنون ويعلو صياحهم عندما يسمعون كلاماً كهذا، ومن بين المحتجين على فكرة تخفيف عبء الديون، يكون صياح المصرفيين هو الأعلى. يبذل المصرفيون كل جهد ممكن لإقناع السياسيين بإصدار تشريعات تحظر الإعفاء من الديون. غير أنّ المصارف هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن التهور الذي يجعل هذا الإعفاء ضرورياً، والمصرفيون هم الأقل عرضةً لخسارة ثرواتهم الشخصية أو حتى لفقدان السيطرة على أعمالهم التجارية عندما يحدث الانهيار. إن أردتِ مثالاً على المعايير المزدوجة، لا تبحثي بعيداً.

عالمٌ يُنقَذ فيه المصرفيون ولكن لا ينقَذ فيه جميع المدينين الآخرين، بما في ذلك الحكومات: إنّه أسوأ العوالم الممكنة. عالمٌ عقيم لا ينتج فيه الاقتصاد إلا فقدان الاستقرار، والفشل، وعناقيد الغضب.

ولكن ما الذي يمكن فعله في ظل قبضة لا تطاق يضيّق بها المصرفيون الخناق على المجتمع ورجال السياسة؟ الخلاص الوحيد للمواطنين، ما إن يُحاصروا بهذه الطريقة، هو مطالبة الدولة بالتدخل المنسق لشطب الديون غير القابلة للسداد. إنّها الوسيلة الوحيدة التي يمكن فيها تنقية الأجواء من غبار الدَّين وبدء عملية التعافي. بعبارة أخرى: السياسة هي الوسيلة الوحيدة لإنعاش اقتصاد متعثر. كما أنّها الوسيلة الوحيدة التي يمكن عبرها معالجة أسباب تعثّره العميقة، لكنّها مسألةٌ متروكة إلى وقت لاحق.

الطفيلي الضروري

كلما كبرتِ واختبرت مزيداً من تقلبات الاقتصاد صعوداً وهبوطاً، ستلاحظين نفاقاً يصعب فهمه: في أوقات الرخاء، يميل المصرفيون وأصحاب المشاريع - الأغنياء عموماً - إلى معارضة الحكومة. ينتقدونها بوصفها "كابحاً للتنمية"، "طفيلياً" يتغذى على القطاع الخاص عن طريق فرض الضرائب، "عدواً للحرية وريادة الأعمال". بل إنّ الأكثر ذكاءً من بينهم يمضي أبعد وصولاً إلى إنكار أنّ للحكومة حقاً أخلاقياً أو واجباً لخدمة المجتمع، بادّعاء أنّه "لا يوجد شيءٌ اسمه مجتمع؛ هنالك أفرادٌ وعائلات فحسب"، أو أنّ "المجتمع غير معرّف بما يكفي لتكون الدولة قادرةً على خدمته". ورغم ذلك، حين يحدث انهيارٌ ناجم عن تصرفات أولئك الذين ألقوا أعنف الخطب التي تعارض بشدة تدخّل الحكومة القوي في الاقتصاد، يطلبون فجأةً مساعدة الدولة. ويصرخون: "أين الحكومة عندما نحتاجها؟"

هذا التناقض ليس جديداً. وهو يعكس العلاقة الإشكالية التي تربط الأقوياء دوماً بالدولة. وفي حين أنّهم يخشون من أنّ الدولة ستتدخل لكبح إثراء ذاتهم، فإنّهم في أمسّ الحاجة إليها. فاللّامساواة التي تولدها مجتمعات السوق - التركيز الهائل للثروات إلى جانب انتشار الفقر والحرمان على نطاق واسع - تصيبهم بالذعر. من الذي يستطيع حمايتهم أكثر من دولة قوية عندما تنمو عناقيد الغضب فتصبح ثقيلةً على الكروم وتتجمع الجماهير اليائسة متوعدةً خارج أسوار منازلهم الفاخرة؟ ولكن مرةً أخرى، إذا امتلكت الدولة قدرةً كافية على إبقاء الرعاع في الخارج، ستكون لديها أيضاً قدرة كافية على مصادرة ممتلكاتهم وإلقائهم في الشوارع إذا استولت عليها تلك الجموع المحتشدة.

إحدى الحجج الأكثر انتشاراً التي يقدمونها ضد الدولة أنّ الأفراد هم من يخلقون الثروة، الأفراد الأبطال. ولذلك يُعدّ فرض الضرائب مصادرةً غير مبررة لحقوقهم. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. ولرؤية ذلك، دعينا نعُد إلى بدايات مجتمعات السوق للحظة، إلى الزمن الذي كان فيه الأقنان يُطرَدون من أراضي أجدادهم.

في رأيك، كيف نجح ملّاك الأرض في التخلص من الأقنان بهذه الدرجة من الفعالية؟ الجواب: بمساعدة الدولة. إذ قدّم الملك وحكومته يد العون إلى ملّاك الأرض، بإرسال جنودهم لإخماد أيّ تمرد يقوم به الفلاحون. وفي رأيك، كيف تمّ الحفاظ على النظام الجديد الذي يقوم عليه مجتمع السوق؟ كيف تمت السيطرة على الغالبية التي تعيش في ظل أوضاع غير إنسانية مشينة في الأحياء الفقيرة لمانشستر وبيرمينغهام ولندن ولا تفصلها إلا شوارع قليلة عن الأقلية التي تحيا في أحضان الترف؟ يمكن القول ببساطة إنّ العنف الذي ترعاه الدولة هو الذي دعم إنشاء الثروات الخاصة والحفاظ عليها.

لم يكن العنف الذي ترعاه الدولة الأمر الوحيد الذي وفّرته الحكومات للأقوياء منذ ذلك الوقت. فكلما استخدمت الدولة مواردها لإنشاء الطرقات والجسور والأنفاق التي تُنقل البضائع عليها، أو لصيانة المستشفيات والمدارس التي توفّر الخدمات الصحية والتعليمية للعمال، أو لرعاية المضطهدين والمتعطلين عن العمل، أو لحفظ الأمن في المدن والبلدات، أو لتنظيم أداء المجتمع السلمي والمستقر بأيّ وسيلة... كلما قامت الدولة على أيٍّ من هذه الأمور (إلى جانب أمور كثيرة أخرى)، وفّرت الشروط التي يستطيع فيها الأفراد، ولاسيما الأقوياء، مواصلة دروبهم لتحقيق الثراء. إذا نظرنا من هذه الزاوية: الدولة تزوّد الأثرياء دائماً ببوليصة تأمين رائعة. ويردّ الأثرياء المعروف بفعل كل ما في استطاعتهم للتهرب من دفع أقساط التأمين.

ليست الدولة وحدها من يوفّر في الواقع الظروف لخلق الثروة. فإذا فكّرت في الأمر، ستجدين أنّ كل الثروات قد خُلقت على نحو جماعي دائماً: بإعادة التدوير وبتراكم المعارف التدريجي. يحتاج العمال إلى أصحاب المشاريع لتوظيفهم، ويحتاج أصحاب المشاريع إلى العمال لشراء سلعهم. يحتاج أصحاب المشاريع إلى المصرفيين لإقراضهم، ويحتاج المصرفيون إلى أصحاب المشاريع لدفع الفوائد المترتبة على القروض. يحتاج المصرفيون إلى الحكومات لحمايتهم، وتحتاج الحكومات إلى المصرفيين لتغذية الاقتصاد. يفكك المخترعون اختراعات الآخرين لاستخدامها وينتحلون أفكار العلماء. يعتمد الاقتصاد على الجميع.

الدَّين العام: شبحٌ في آلة

يطالب الأقوياء والمقتدرون باستمرار بأن تواصل الدولة توفير الشروط التي يمكن أن تتنامى بفضلها ثرواتهم، لكنّهم في كل مرة يتلقون فيها من مكتب الضرائب فاتورة الخدمات التي تقدّمها الدولة، يولولون ويتأوهون ويتذمرون ويحتجون. وبما أنّ الأقوياء يتمتعون بنفوذ كبير في الدولة، سيؤدي هذا إلى ظاهرة غريبة: تميل الضرائب المطلوبة منهم دائماً إلى أن تكون

أقل من المبالغ التي تنفقها الدولة نيابةً عنهم مباشرة أو غير مباشرة. أمّا العمال، فلم تكد تكون أجورهم على مر التاريخ تكفي لسدّ رمقهم ورمق أطفالهم، ولذلك لم تصل ضرائبهم إلى مبلغ كافٍ أيضاً. إذاً، من أين تأتي الأموال الإضافية؟ الإجابة: من الدَّين العام. ومن الذي يزوّد الحكومة بالقروض اللازمة؟ المصرفيون بالطبع! وأين يجد المصرفيون المال؟ لست بحاجة إلى إخباركِ أنّهم يستحضرونها من العدم، تماماً مثلما فعلوا بقرض مريم. يمكنك البدء بمعرفة كيف يستفيد المصرفيون بشكل مضاعف من دفع ضرائب منخفضة.

غير أنّك عندما تشاهدين التلفزيون وتستمعين للسياسيين وهم يبالغون في القلق بسبب حجم الدَّين الوطني ويقدمون أنواع الوعود كافة لكبح جماحه، قد تنخدعين فتعتقدين أنّ الدَّين الحكومي – أو ما يُعرف باسم الدَّين العام – هو شيءٌ فظيع، مثل فيروس الجدري، بحاجة إلى اجتثاثٍ نهائي. الحجة التي قدّمها من يرون الدولة عائقاً أمام العمل التجاري الخاص هي أنّ حكومةً تنفق أكثر من مواردها ولا تستطيع موازنة حساباتها هي حكومةٌ تمضي نحو الهاوية. لا تنخدعي بتلك الترهات. ولئن كان صحيحاً أنّ قدراً كبيراً من الدَّين العام يمكن أن يسبب صداعاً شديداً، كذلك يشكّل قدرٌ ضئيل من الدَّين العام مشكلة. حتى سنغافورة التي يلزم القانون حكومتها ألا تنفق أموالاً أكثر من تلك التي تتلقاها من الضرائب ترى أنّه من الضروري اقتراض المال. لماذا؟ لأنّ مصرفيي مجتمع السوق يحتاجون إلى الدَّين العام تماماً كحاجة الأسماك إلى الماء لتسبح فيه. لا تستطيع مجتمعات السوق أن تعمل من دون دَين عام.

مثلاً عندما تقترض الحكومة مئة مليون جنيه من مصرفي لعشر سنوات، تزوّد المصرفي في المقابل بورقة، إقرار بالدَين، تضمن فيها قانونياً تسديد المال بعد عشر سنوات وكذلك دفع مبلغ سنوي إضافي للمصرفي كفائدة، خمسة ملايين جنيه سنوياً مثلاً. يُدعى هذا الإقرار بالدَين سنداً، ويعني ضمناً أنّ الحكومة ملتزمة حينئذ لعشر سنوات إزاء مالك هذه الورقة أيًّا يكن. ونظراً إلى أنّ الأغنياء يرفضون دفع أيّ نوع من الضرائب التي تجعل الحكومة تقترض بلا داعٍ، فإنّ الدولة تصدر السندات و"تبيعها" للمصارف والأغنياء من أجل الدفع مقابل أشياء تظهر على الملأ: الطرقات والمستشفيات والمدارس وحفظ الأمن وما شابه. وبإنفاق الحكومة هذا المال على مشاريعها المختلفة – شراء الإمدادات، دفع الرواتب – فإنّها تعزز مباشرة إعادة تدوير الاقتصاد التي يستفيد منها الجميع، ومنهم المصارف.

لكنّ هذا أبعد من أن يكون السبب الوحيد لأن تكون السندات الحكومية مفيدة للمصرفيين. فالأموال النقدية أكثر ما يكرهه المصرفيون: الأموال الموضوعة في خزائنهم أو جداولهم ولا تُقرض مقابل فائدة. لكن على أمل أنّه بات واضحاً الآن، تغدو المصارف محفوفةً بالمخاطر وهشةً إذا أراد حتى عددٌ قليل من المودعين استرداد كل أموالهم دفعةً واحدة. يحتاج المصرفيون في هذه اللحظة إلى الوصول إلى شيء يمكنهم بيعه بلمح البصر ليتسنى لهم الدفع

للمودعين المطالبين بأموالهم. السندات الحكومية مثاليةٌ لهذا الأمر. ما دام الجميع يثق بأنّ الحكومة ستفي بوعدها، سيكون هنالك دوماً طلب على سنداتها. وبالفعل إنّها استثنائية بهذه الطريقة، إذ إنّه لا يمكن إعادة تدوير أيّ دَين آخر بمثل هذه السهولة. هذا يعني أنّ المصرفيين يحبون السندات الحكومية: السند ليس مجرد قرض يحقق معدل فائدة جيداً وآمناً (إلى حدّ أنّه يمكن استخدامه في الواقع أيضاً كضمان للحصول على مزيد من القروض من مصارف أخرى)، بل يمكن استعماله كسلعة، قطعة ممتلكات تماماً مثل لوحة أو سيارة كلاسيكية يمكن بيعها فوراً إن كان المصرفي بحاجة ماسّة إلى أموال نقدية. السندات بلغة المصرفيين "أكثر الأصول سيولة". وعلى هذا، تشحّم السندات النظام المصرفي وتحافظ على دوران تروسه وعجلاته.

واقع الأمر أنّه في الأوقات العصيبة، عندما يرفع المصرفيون سماعة الهاتف ويتصلون بالحكومة طالبين منها أن ينقذهم مصرف الدولة المركزي، فهو ينقذهم ليس بخلق أموال جديدة فحسب، بل كذلك، كما رأينا سابقاً، بإصدار مزيد من السندات واستخدامها لاقتراض مزيد من الأموال من مصرفيين آخرين، مصرفيين أجانب في معظم الحالات، وتمريرها إلى المصرفيين المحليين.

في وسعكِ الآن أن تدركي سبب كون الدَّين العام شيئاً أكبر بكثير من الدَّين العادي. إنّه مظهرٌ من مظاهر علاقات القوة في مجتمع السوق الخاص بنا، الاستجابة الضرورية لرفض الأغنياء دفع حصتهم. كما أنّه أداةٌ لامتصاص الصدمات تتيح للمصرفيين المعرضين للحوادث تجنب كثير من الحوادث الجسيمة التي قد تحدث في حالة فقدانها. إنّ الدَّين العام أشبه بحزام مطاطي يبقي الأشياء مترابطة، قادرٌ على التمدد في الأوقات العصيبة للحيلولة دون انهيار النظام.

منذ نظر أول إنسان إلى السماء ليلاً وتساءل عن سبب انبهاره بحجمها الهائل، كنّا على يقين من وجود شيء عميق داخلنا، شيء غير محدد يمنحنا قدرتنا على الاندهاش والرهبة والأمل. أشار الفلاسفة والكتّاب إلى ذلك الشيء بوصفه شبحاً في آلة، قدرةً غير محسوسة تجعلنا ما نحن عليه. اسمحي لي أن أقترح عليك أن تذكّري نفسك، عندما تسمعين السياسيين والاقتصاديين والمعلقين يتحدثون عن الدَّين العام كأنّه لعنة، بأنّه أكبر من ذلك بكثير. إنّه شبحٌ في آلة مجتمعات السوق يجعلها تعمل، مهما كان أداؤها سيئاً أو حسناً. وعندما يشيطن الأقوياء أو الناطقون باسمهم الدولة ويسخرون من الحكومة والدَّين العام، تذكّري أنّهم بحاجة ماسّة إلى الدولة كحاجتهم إلى أكبادهم وكلاهم.

لكن هنالك ما هو أكثر...

يزعزع السحر الأسود للعمل المصرفي استقرار مجتمعات السوق. فهو يُضخّم بشكل هائل تكوين الثروات في أوقات الرخاء وإتلاف الثروات في الأوقات العصيبة، إذ إنه يخلّ باستمرار بتقاسم السلطة والمال. لكن كي نكون منصفين، المصرفيون ليسوا سوى مضخمات صوت هائلة. تكمن الأسباب العميقة لفقدان الاستقرار في مجتمعات السوق الأساسي في مكان آخر، مدفونة بعمق في الطبيعة العجيبة لسلعتين متميّزتين: قوة العمل البشري والمال.

دعينا الآن نعُد إلى هاتين السلعتين ونضعهما تحت عدسات كاشفة تعود إلى أسطورة قديمة.

الفصل الخامس

سوقان أوديبيّان

في 1989، كان صديقي فاسيلي قد نال حديثاً شهادة الدكتوراه في علم الاقتصاد ويكافح لإيجاد عمل لكنّه لم ينجح في ذلك. شهراً إثر شهر، خفض سقف توقعاته، متقدماً بطلبات للحصول على وظائف أدنى وأدنى. مع ذلك، لم يجد عملاً. أصابه القنوط في نهاية المطاف، وأرسل إليّ رسالة إلى أستراليا التي انتقلت إليها من المملكة المتحدة، يقول فيها: "أسوأ ما يمكن أن يحدث لشخص ما هو أن يبلغ اليأس به مبلغَ بيع روحه للشيطان فيكتشف أنّ الشيطان لا يشتري!"

هذا هو تحديداً الشعور الذي ينتاب المتعطلين عن العمل عندما يلجؤون، تحت ضغط الحاجة الماسّة، إلى العمل مقابل مبلغ زهيد لمجرد أن يكتشفوا أنّه لا يوجد أيّ شخص يرغب في توظيفهم. آمل وكلّي ثقة أنّك لن تجدي نفسك إطلاقاً في هذا الموقف، ولكن عليك أن تعلمي أنّ ملايين الناس يجدون أنفسهم في مثل هذا الموقف. كذلك آمل أنّك لن تتأثري بمن ينكرون بعناد حدوث ذلك. لكن لتفسير سبب إنكارهم، دعيني أخبرك بقصة تتعلق بأندرياس وهو صديقٌ آخر من أصدقائي.

كان أندرياس يشكو لي من أنّه لم يتمكّن من بيع منزله الصيفي الرائع في جزيرة باتموس. أجبته بأنّني سأشتريه... مقابل عشرة يورو! ضحك معرباً عن تقديره لوجهة نظري المتحذلقة بأنّ هنالك فارقاً كبيراً بين أن تكون غير قادر على بيع شيء وألّا تحصل على الثمن الذي تريده مقابله. لكنّ وجهة النظر عينها هي أساس اقتناع بعض الأشخاص بأنّه لا يوجد شيءٌ يُدعى بطالة، بل يوجد عمالٌ يرفضون بيع قوة عملهم بسعر منخفض انخفاضاً كافياً.

منكرو البطالة

لا شيء يضيف مزيداً من المهانة على الضحايا أكثر من إلقاء اللوم عليهم في كونهم ضحايا. إنّه التكتيك المفضل للمتنمر، الذي عانت منه النساء دهوراً. في الواقع إنّه التفكير عينه الذي كشفنا عنه في بداية هذا الكتاب: نقائص سكان أستراليا الأصليين هي سبب اضطهادهم.

يفكر منكرو البطالة، كما أدعوهم، على النحو التالي: إذا كان عمل شخص متعطل يمكن أن ينتج قيمةً ما، أيّ قيمة، لربّ عمل، سيكون ربّ العمل مستعداً لدفع شيء ما مقابلها. وتماماً

مثلما كنت مستعداً لأن أعرض عشرة يورو على أندرياس مقابل منزله في باتموس، كذلك سيكون ربّ عمل ما مستعداً لتشغيل فاسيلي مقابل خمسين يورو في الشهر مثلاً. إن لم يكن فاسيلي مستعداً للعمل مقابل خمسين يورو، فهذا لا يعني أنّه لا يستطيع إيجاد عمل مأجور. إنّه يعني أنّ فاسيلي، على غرار أندرياس، لم يجد أيّ شخص مستعد لدفع الثمن الذي يطلبه. أليس الرفض من أجل ثمن أعلى أو أجر أعلى خيار أندرياس وفاسيلي؟ إن احتج فاسيلي بأنّه لن يتمكّن من توفير ما يكفي من الطعام أو مكان للعيش بخمسين يورو في الشهر، فسوف يستخف منكرو البطالة بالأمر ويشيرون إلى وجود أماكن في أفريقيا يعيش فيها الناس بمبلغ أقل من هذا المبلغ بكثير. يحتاج فاسيلي بكل بساطة إلى خفض سقف توقعاته.

إذا وضعنا جانباً اللؤم غير المقبول في مثل هذه الحجج، فإنّها تحتوي عيباً جسيماً بالمعنيين العملي والموضوعي. ولفهم السبب علينا أن نميّز بين حالتي بيع أندرياس منزلَه وبيع فاسيلي قوةَ عمله. في حالة أندرياس وآخرين يماثلون حالته ويحتاجون إلى بيع منازلهم، إذا خفّضوا جميعاً الأثمان التي يطلبونها إلى الحدود الدنيا، من دون شكّ سيجدون جميعهم في نهاية المطاف مشترين. ولكن إذا خفّض فاسيلي وأمثاله من المتعطلين عن العمل جميعاً مطالبهم المتعلقة بالأجور وأبدوا استعدادهم للعمل بأجور زهيدة، فهنالك احتمالٌ كبير بأنّ النتيجة ستكون فرص عمل أقل.

لمعرفة السبب في ذلك نحن بحاجة إلى قصة أخرى، قصة حلم بها الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau قبل قرنين.

الظبي والأرانب البرية وسلطة التفاؤل

تخيلي مجموعةً من الصيادين في غابة. ينطلقون لاصطياد ظبي وهم مزودون بالشباك والأقواس والسهام فحسب، على أمل أن يأكلوه مع أسرهم. يشاهدون الظبي في مكان مكشوف ويقررون تطويقه بهدوء، في محاولة لتجنب إفزاعه. تتمثّل خطتهم في الإحاطة بالظبي، وإيقاعه في شرك شباكهم ثم قتله بأقواسهم وسهامهم، وهي أضعف من أن تقضي على مثل هذا الكائن المهيب والقوي من مسافة بعيدة. تكمن المشكلة في أنّ تطويق الظبي من دون لفت انتباهه يستغرق وقتاً، ولو حلّ المغيب من دون أن ينجحوا في اصطياد الظبي، فسوف يتضورون من الجوع هم وأسرهم. كما أنّهم يعلمون أنّ فشلهم سيكون مؤكداً إذا تبيّن أنّ مجرد صياد واحد منهم حلقةٌ ضعيفةٌ في دائرة الطوق.

دعينا نتخيل الآن أيضاً أنّه توجد في الغابة عينها أرانب برية تتواثب هنا وهناك. في وسع الصيادين قتل الأرانب البرية بسهولة بسهامهم، لكنّ أرنباً برياً واحداً لن يزوّد أسرةً إلا بوجبة

واحدة، بينما سيكفي ظبي واحد لإطعام قبيلة أكثر من وجبة لأيام، وإذا حوّل صيادٌ واحد انتباهه إلى صيد الأرانب البرية، سينهار مشروع اصطياد الظبي.

تلك هي معضلة الصيادين. سيودون الإمساك بالظبي جماعياً، وطهي عشاء مثالي، وإنشاد الأغاني، والمرح، والغطّ في نوم عميق ومطمئن، ثم إعادة قصة إنجازهم العظيم لسنوات مقبلة. إذا كان كلٌّ منهم متيقناً من أنّ جميع الآخرين سيبقون ملتزمين صيد الظبي، سوف يبذل أقصى ما يستطيع ولن يتشتت انتباهه بأيّ أرنب برِّي ممتلئ. ولكن إذا خشي أحدهم فحسب من أنّ واحداً فقط من أصحابه قد يتردد، سيفترض أنّ الظبي سيهرب وسيتوجه إلى الإمساك بالأرانب البرية كي يتجنب العودة إلى المخيم خالي الوفاض. سيحذو الباقون حذوه بدورهم، ما يرغم المجموعة بأسرها على التخلي عن الظبي واصطياد الأرانب البرية.

لاحظي النقاط الأكثر أهمية هنا:

- يفضّل الصيادون اصطياد الظبي معاً بدلاً من اصطياد الأرانب البرية كلٌّ على حدة.
- سيكرّس كلٌّ منهم نفسه لاصطياد الظبي إذا كان متيقناً من أنّ الجميع سيكرّسون أنفسهم لاصطياده.
- وأخيراً، إذا اعتقدوا أنّهم سيصطادون الظبي بانسجام تام، سوف يصطادونه بانسجام تام. وبالمثل، إذا لم يعتقدوا أنّهم سيصطادونه بانسجام تام، لن يصطادوه بانسجام تام.

إنّه مثالٌ جميل عن سلطة التفاؤل، لكنّه كذلك مثالٌ عن قوة التشاؤم الشيطانية. التفاؤل والتشاؤم، في سياق اصطياد الظبي، ذاتيّا التحقق. وهذا هو جوهر حكاية روسو الرمزية: إذا كان لا يمكن تحقيق هدف إلا جماعياً، لن يعتمد النجاح على تعاون جميع الأفراد فحسب، بل بالدرجة الأولى على اقتناع كل شخص بأنّ جميع الأفراد الآخرين سيتعاونون.

لماذا لا تشبه قوة العمل المنازل أو السيارات أو ثمار البندورة

توضح قصة روسو عن الظبي والأرانب البرية الاختلاف الأساسي بين سوق قوة العمل والأنواع الأخرى من الأسواق، وفي النتيجة بين حالتي فاسيلي وأندرياس.

دعينا نبدأ بملاحظة أنّ الدافع الرئيسي لشراء منزل أندرياس هو أنّه يتيح للشخص الذي يقيم فيه التمتع بعطلات نهاية الأسبوع وبفصول الصيف الرائعة فوق جزيرة باتموس الجميلة. يصح الأمر عينه على سيارة Ferrari حمراء براقة: بقدر ما يتمتع بعض الأشخاص بقيادتها (أو يتمتع آخرون بمشاهدة الناس لهم وهم يقودونها)، فهي تحمل عوامل جذب كبيرة. كما أنّ ثمار البندورة توفّر وسيلةً شهية لملء معدتكِ، شرط ألّا تكون فاسدة. في

علّمتنا الأزمات الاقتصادية الكبرى كالأزمتين اللتين اندلعتا في 1929 و 2008 أنّ مجتمعات السوق ابتُليت، إضافةً إلى سحر العمل المصرفي الأسود، بشيطانين آخرين. ألقينا للتو نظرةً خاطفةً على أحدهما، يتوارى في سوق قوة العمل. دعينا الآن نلقِ نظرةً على الشيطان الثاني الذي يمكن العثور عليه في سوق متميّزة أيضاً: سوق المال.

"سوق المال؟ أيّ نوع من الأسواق هذا؟ من الذي يشتري المال ويبيعه؟" الإجابة أنّه لا أحد في الواقع يبيع المال ويشتريه في سوق المال... إلا إذا كنت تتحدثين عن تبديل عملة بأخرى، وهي مسألة أخرى. لا، ما يقومون به في سوق المال هو تأجير أموالهم، كما الحال في سوق قوة العمل، حيث في الواقع يؤجر العاملون وقتهم، بالمعنى الدقيق للكلمة، بدلاً من بيع أنفسهم.

رأينا في الفصل السابق ما يحدث عندما يقترض أصحاب المشاريع مثل مريم المال وكيف تغذي ديونهم الاقتصاد. كما رأينا كيف أنّ حرص المصرفيين على منح القروض قد يؤدي بالاقتصاد بسهولة إلى حافة الهاوية. كذلك، نعرف سبب حاجة أصحاب المشاريع إلى الاقتراض في المقام الأول، لأنّ كل عمل تجاري جديد يحتاج إلى دَين للانطلاق. ما لم نناقشه هو ما الذي يحدد مقدار المال الذي يقرر صاحب مشروع مثل مريم اقتراضه.

هنالك بعض الأشخاص الذين يصرّون على أنّ المال سلعة كأي سلعة أخرى. وفق منطقهم الإجابة بسيطة: يتحدد مقدار ما تقترضه مريم بمقدار ما تحتاجه ومقدار ما يمكن أن تتحمله. في حالة مريم، إنّها تحتاج إلى نصف مليون جنيه لشراء آلة لتصنيع إطارات الدراجات. سيحدد سعر تأجير المال ما إذا كان في وسعها تحمّل ذلك المبلغ، بعبارة أخرى: مقدار الفائدة التي سيفرضها المصرف عليها مقابل القرض. يستتبع هذا أنّه إذا أخذنا سوق المال ككل، فكلما انخفض معدل الفائدة، وكلما انخفض سعر المال، ازداد عدد الأشخاص، من أمثال مريم، الذين يمكن أن يقترضوا؛ وكلما ارتفع معدل الفائدة وارتفع سعرها، انخفض عدد الذين سيقترضون عامة (هذا السبب في أنّ المصرف المركزي يحاول في أوقات الأزمات تخفيض معدلات الفائدة بغية جعل الاقتراض أقل كلفةً ومساعدة أمثال مريم في هذا العالم على النهوض بأعمالهم التجارية ومواصلتها أو الوقوف على أقدامهم من جديد).

لسوء الحظ، يميل الذين يفكرون بهذه الطريقة إلى أن يكونوا الأشخاص عينهم الذين دعوتهم منكري البطالة، لأنّ تعليلهم مغلوط كذلك. دعينا نعُد إلى تلك الليلة التي كانت ماريا تتقلب فيها في فراشها، تعذبها معضلة توظيف فاسيلي أو العكس. تخيلي الآن أنّها بينما تنظر إلى حاسوبها المحمول، وقد جافاها النوم، تقع عيناها على خبر عاجل: قريباً سيخفض المصرف المركزي معدلات الفائدة تخفيضاً ملحوظاً. كيف سيكون ردّ فعل ماريا؟ هل ستفكر: يا للروعة! حان وقت اقتراض مزيد من المال لأستطيع توظيف مزيد من العمال

وإنتاج مزيد من البرادات، أو من المرجح أن تفكر: إذا كان المصرف المركزي سيخفض معدلات الفائدة تخفيضاً كبيراً إلى هذا الحد، لا بدّ أنّ الأمور تبدو سيئة... انسي الأمر!

بينما تستجمعين أفكارك، سنعود إلى حكاية روسو الرمزية عن صيد الظبي. وسط ركود، مثلما قد لا يكون لتخفيض الأجور الشامل علاقة بزيادة فرص العمل بل قد يكون له تأثير معاكس، كذلك يمكن تفسير إعلان تخفيض معدل الفائدة بوصفه تصرفاً يائساً، يثير تشاؤم أصحاب المشاريع ويخيفهم من اصطياد الظبي ويجعلهم يلاحقون الأرانب البرية عوضاً عن ذلك.

آمل الآن أنّه صار بإمكانكِ معرفة ما أعنيه عندما أقول إنّه في أعماق السوقين الأساسيين أكثر من غيرهما من الأسواق في مجتمع السوق - سوقي قوة العمل والمال - تواظب الشياطين على العمل بصورة محمومة لإعاقة تعافي الاقتصاد من الركود. لكن لتوضيح مدى مأساوية هذا الأمر (ربما لمضايقتكِ قليلاً، لأنّني أعرف شعورك إزاء عجزي عن مقاومة حكاية إغريقية قديمة)، إليكِ قصة أخرى على أمل أن تعيد إلى الأذهان عواقب هذه الشياطين على كل فرد.

عقدة أوديب الخاصة بسوقي قوة العمل والمال

لقد سمعتِ بمسرحية سوفوكليس Sophocles المشهورة *Oedipus Rex*[أوديب ملكاً]. إنّها تستند إلى أسطورة أوديب الذي قتل لايوس Laius ملك طيبة، من دون أن يعلم أنّه والده، ثم تزوج زوجة الملك من دون أن يعلم بالطبع أنّها والدته. ما يجعل مسرحية سوفوكليس مغويةً حقاً بالنسبة إلى أغراضنا هو الطريقة التي يتناول بها الكاتب المسرحي موضوع القصة المركزي، جبروت النبوءة.

لنبدأ من البداية: يعلم لايوس أنّ زوجته جوكاستا Jocasta حامل ويطلب من العرافة أن تتنبأ بما سيحدث لابنهما. تردّ العرافة بنبوءة مريعة: سيُقتل لايوس بيدي ابنه من جوكاستا. فيأمر جوكاستا وقد استولى عليه الذعر بقتل الطفل حالما يولد، لكنّها لا تستطيع بطبيعة الحال أن ترغم نفسها على قتل وليدها، ولذلك تسلمه إلى خادم وتأمره بما لا تستطيع فعله بنفسها. غير أنّ قلب الخادم لا يطاوعه كذلك على قتل الرضيع المغلوب على أمره، فيأخذه إلى قمة جبل ويتركه ليموت وحيداً من الجوع والتعرض للخطر. لكن سرعان ما يكتشف راعٍ رؤوف الغلام، ويطلق عليه اسم أوديب ويأخذه إلى مدينة كورنث حيث يتبناه الملك الذي لم يُرزق بأطفال.

بعد سنوات، يرتاب أوديب في أنّ ملك كورنث ليس والده الطبيعي، فيطلب من العرافة أن تخبره المزيد عن أبويه. لا تجيبه العرافة، وتردّ عليه عوضاً عن ذلك بنبوءة أخرى، رهيبة

بقدر رهبة النبوءة الأولى: "ستتزوج أمك!" يقرر أوديب وقد استولى عليه الرعب الهرب من كورنث تفادياً لذلك المصير. يمرّ بطيبة خلال رحلته القانطة. ويقابل مصادفةً الملك لايوس عند تقاطع طرق، حيث يتشاجران بشأن أحقية المرور. في ما لا بدّ أن يكون أول حالة عنف مروري مؤكدة في الأدب، يُقتل لايوس بيدي ابنه، وهكذا تتحقق النبوءة الأولى.

في وقت لاحق، ينقذ أوديب طيبة من وحش يُدعى أبو الهول، ويزيل لعنته على المدينة عن طريق حل أحجية الوحش. ووفق نبوءة ثالثة سيغدو من يحل الأحجية ملكاً على المدينة الدولة، وهكذا يتوّج أوديب ملكاً على طيبة ويتزوج، كما تقضي العادات، أرملة الملك الراحل جوكاستا، أمه، فتتحقق النبوءة الثانية.

ما علاقة هذه الأسطورة بسوقي قوة العمل والمال؟ علاقة وثيقة، لأنّها تبيّن كيف يمكن أن تكون النبوءات رهيبةً في تحققها الذاتي. قبل كل شيء، لو لم تُنطق النبوءة الأولى، ما أصدر الملك لايوس تعليمات بقتل ابنه أوديب، ولترعرَع الصبي في قصر طيبة وهو يعرف أباه الحقيقي ولم يكن ليقتله أبداً. يصح الأمر عينه على النبوءة الثانية: لو لم تتنبأ العرافة بأنّ أوديب سيتزوج أمه، ما غادر كورنث، وما قابل من ثم والده عند تقاطع الطريق ولا الوحش، وما كان له أن يحل الأحجية ويتوّج ملكاً على طيبة وبالتأكيد ما تزوج أمه.

هذا هو جبروت النبوءة عينه الذي يجعل سوقَي قوة العمل والمال – وجميع الذين يشكلون هذين السوقين – عُرضة للتدمير الذاتي، وما يترتب على ذلك من آثار مريعة على ملايين البشر. عندما ترى مريم وماريا وغيرهما من أصحاب المشاريع الأجور ومعدلات الفائدة تتهاوى أو تنخفض، يتنبؤون بأنّ النشاط الاقتصادي سينخفض أو يظل بطيئاً، وهكذا سيحجمون عن اقتراض المال أو توظيف العمال، ما يكفل بقاء الأجور ومعدلات الفائدة منخفضة أو تهاويها أكثر فتتحقق نبوءاتهم. وعوضاً عن تعافي الاقتصاد يتهاوى ضحيةً لتشاؤمهم الذي يديم نفسه ويشتد.

لو كان سوفوكليس هو من يكتب أعمدة الصحف المخصصة للشؤون المالية والمقررات الاقتصادية، لكانت طبيعة وأسباب مصائب مجتمع السوق ومحنه أسهل فهماً بكثير.

العنصر البشري

تُحقق المنازل والسيارات والطعام ووسائل التسلية فوائدها وتكون مرغوبة بحدّ ذاتها. في المقابل، لا تُعدّ قوة العمل المستأجرة والمال إلا وسيلةً لتحقيق غاية. يُرغَم أصحاب المشاريع على استئجارهما من أجل إنتاج أشياء لها قيمة تبادلية، لكنّهم يحبون أن يعيشوا حياتهم دونما اضطرار إلى توظيف عامل واحد أو اقتراض قرش واحد.

إذا كان الاقتصاد محرك المجتمع والدِّين وقوده، فستكون قوة العمل هي شرارة الاشعال، شريان الحياة الذي يجعل ذلك المحرك نابضاً بالحياة، في حين أنّ المال هو الشحم الذي سيتوقف ذلك المحرك عن العمل من دونه. ومن المؤثر أنّ لقوة العمل والمال القدرة على تحريك المحرك وكذلك على إيقافه ومنعه من الانطلاق مجدداً. وبأخذهما في الحسبان معاً، إنّهما يمنعان التشغيل السلس الذي يؤمن به منكرو البطالة وزملاؤهم ويستبعدون عالماً بسيطاً تختفي فيه البطالة إذا انخفضت الأجور بما يكفي وتحوّلت المدخرات إلى فرص عمل وتجهيزات لو بلغ معدل الفائدة مستواه "الصحيح".

لعلك تتساءلين الآن هل من الممكن فعل شيء لترويض هذه الشياطين والسيطرة عليها. ألا توجد طريقة لتحطيم حلقات نبوءة ذاتية التحقق وتشاؤم ذاتي الاستدامة؟ الجواب: لن يكون الأمر سهلاً. إنّ الشياطين التي تحوّل سوقَي المال وقوة العمل إلى آفتين لمجتمع السوق هي تعبيرٌ عن بعض الأمور التي تجعلنا بشراً: قدرتنا على تأمل سلوكنا وسلوك الآخرين، والسكن في أذهان الآخرين والتنبؤ بأفعالهم، ومعرفة أنّنا بسبب كل ذكائنا وحكمتنا نادراً ما نقاوم، نحن والآخرون، الدافع القصير الأجل للحفاظ على ذاتنا، رغم أنّه قد يتبين في نهاية المطاف أنّه هزيمة ذاتية. إنّ التوفيق بين سلوك البشر، المضطرب والمتناقض وغير العقلاني، والأداء السلس لآلة اقتصادية مثالية يتطلب إعادة التفكير في المجتمع وإعادة تنظيمه جذرياً كجذرية تحوّل الانقلاب الكبير الذي حدث في بريطانيا القرن الثامن عشر.

رغم ذلك، نحن الآن في خضم انقلاب كبير: سيرورة المكننة والأتمتة والرقمنة والذكاء الاصطناعي. لسوء الحظ، يبدو أنّها ستأخذنا في الاتجاه المعاكس لإيجاد حل، لأنّ هدفها ليس التوفيق بين الإنسان والآلة، بل الاستعاضة عن الإنسان بالآلة. ولكن في حين قد تكون روح الإنسان هي الضحية الأكبر في هذا الانتقال، من المحتمل أن تكون خلاصنا أيضاً.

الفصل السادس

آلات مسكونة بالأشباح

في ليلة حالكة الظلمة من سنوات القرن التاسع عشر الأولى، التقت مجموعة من الأصدقاء، من بينهم المؤلفة ماري شيلي Mary Shelley والشاعر اللورد بايرون Lord Byron، في منزل فخم في ريف سويسرا. كانت السماء طوال الليل تومض بالبرق والمطر ينهمر بغزارة. في ضوء الشموع المرتعش ووسط ضروب الصرير والأنين شتى التي انبعثت من المنزل كأنّه يتعامل مع العاصفة، قررت مجموعتنا من الكتّاب إجراء مسابقة: سيكتب كلٌّ منهم قصة رعب، وبعد ذلك يقررون أيّها مرعبةٌ أكثر من غيرها.

أبدعت شيلي قصة الطبيب فيكتور فرانكنشتاين Victor Frankenstein، وهو طبيب صالح اعتزم قهر الموت في حقبة كان الموت فيها يتربص في كل زاوية. كانت الكوليرا والإنفلونزا الشائعة وسوء التغذية تفتك بالسكان. صمم فيكتور، وهو عالمٌ مبجل، على أن يهزم الموت. وازداد تصميمه عندما مرضت زوجته المحبوبة. لقهر الموت، كان بحاجة أولاً إلى فهمه، والعمل على ما يعزز الحياة ويحوّل اللحم والدم إلى إنسان حي. لذلك، بدأ تجاربه بالجثث، بخياطة أفضل أجزائها حفظاً: أعضاء إحدى الجثث، ورأس جثة أخرى، ويدي جثة ثالثة، وهلم جراً. كانت فكرته استخدام طاقة الكهرباء السحرية لبث الحياة في مخلوقه. لأنّه إذا تمكّن من تشكيل جسد حي من هذه المواد الخام، سيكون قهر الموت، كما اعتقد، وشيكاً.

فجأةً تحرك مخلوق الدكتور فرانكنشتاين. دبّت فيه الحياة بمشقة، إذ نهض من طاولة العمليات ووقف على قدميه ومشى من تلقاء نفسه. ثم شرع فوراً، تقريباً، بالبحث عن العطف. انطلق فيكتور بعيداً عن مخلوقه، وقد اعتراه الخوف والاشمئزاز ممّا صنعت يداه، وتركه لشأنه.

وبسبب عجز الوحش الذي خلقه فيكتور عن الاندماج بمجتمع معادٍ، قتل عشرات الأشخاص – من بينهم زوجة فيكتور – انتقاماً من الهجران والعزلة اللتين أرغمه عليهما خالقه. في النهاية، ما إن تتبع الطبيب الصالح مخلوقه على طول الدرب إلى القطب الشمالي على أمل تدميره وتحمل مسؤولية قاتل البشر الذي صنعه، حتى انقلب الوحش على خالقه وقتله في محاولة يائسة للحفاظ على الذات.

تناذر فرانكنشتاين

جميع هذه القصص هنالك عمل من الخيال العلمي يمثّل في رأيي بجدارة خليفةً لفرانكنشتاين شيلي، على الأقل بوصفه حكايةً رمزيةً عن نزوع مجتمعات السوق إلى استخدام التكنولوجيا بطريقة تستعبدنا عوضاً عن أن تحررنا. إنّه فيلم The Matrix [المصفوفة].

المصفوفة وكارل ماركس

يقتل المخلوق الذي جمّعه فيكتور فرانكنشتيان من أجزاء مختلفة من الجثث البشرَ بسبب قلقه الوجودي غير القابل للتحمل. تسعى الآلات في سلسلة أفلام المبيد إلى إبادة البشرية كجزء من محاولتها للاستيلاء على الكواكب. لكنّ The Matrix يمضي أبعد من ذلك: تصوّر أرض استولت عليها الآلات بالفعل لكنّها تحاول إبقاءنا على قيد الحياة.

السبب في أنّ الآلات لا تستطيع تحمّل عواقب تركنا ننقرض هو أنّنا نحن البشر قد استنفدنا مصادر طاقة الأرض، قبل أن تستولي الآلات على السلطة، وغطينا الكوكب بسحابة سوداء يتعذر اختراقها وتحجب الطاقة الشمسية. فمصادر الطاقة الوحيدة المتبقية هي أجسادنا البشرية. بعد سجننا في حواضن خاصة، حيث نزوّد بالطعام والماء كالنباتات المائية، وحيث يمكن جمع الحرارة المتولدة من عمليات استقلابنا الحيوي وتسخيرها لتزويد مجتمع الآلات الخاص بها بالطاقة، تكتشف الآلات أنّ البشر المغلفين بالحواضن يموتون بسرعة، حتى لو تمّت تغذيتهم بالعناصر الغذائية الصحيحة كافة وجرى الحفاظ عليهم في ظروف مُثلى، وأنّهم محرومون التفاعل والأمل والحرية. هذا هو دافع الآلات في اختراع المصفوفة: واقع افتراضي محوسب يمكن إسقاطه في عقول البشر المستعبدين، ويتيح لعقولهم اختبار الحياة كما كانت قبل حدوث هذا الأمر، ويبقيهم غير مدركين لحالة خضوعهم للعبودية والاستغلال المطلقين.

تلمس الأفلام المستقبلية العظيمة مثل The Matrix وتراً حساساً لأنّها تحدثنا عن الحاضر. يمثّل الفيلم انعكاساً – يمكنكِ القول، فيلماً وثائقياً عبر المجاز – لزمننا أو على الأقل لأوجه قلقنا. فهو يكشف أنّ خوفنا من المكننة كاملٌ وأنّ تسليع أجسادنا واستعباد عقولنا ناجحٌ إلى درجة أننا لم نعد ندرك ذلك، إذ إنّ ما يجعلنا غافلين عن واقعنا هو عين التكنولوجيات التي تحكمنا. يعبّر الفيلم في الواقع عن خشية من أن يكون ذلك قد حدث بالفعل لكن ليست لدينا وسيلة لمعرفة أنّه قد حدث.

كتب كارل ماركس، وهو مفكرٌ ثوري مشهور عاش في القرن التاسع عشر، ذات مرة أنّ إنتاج وسائل الإنتاج – الآلات – هو "قوةٌ علينا أن ننحني أمامها". لعلك تقولين إنّ فيلم The Matrix يصوّر كمال هذه العملية: يظهر لنا نوع الحالة التي اعتقد ماركس أنّ تطور مجتمع السوق يدفعنا نحوها (ينبغي ألّا تفاجئك حقيقة أنّ الدكتور ماركس تأثّر على وجه الخصوص

بفرانكنشتاين شيلي؛ أولئك الذين يجيدون الكتابة عن الاقتصاد يستعيرون أفضل أفكارهم من الفنانين والروائيين والعلماء).

رغم ذلك، هنالك وفقاً لماركس ما قد ندعوه ميزة أمان في اقتصادنا يجب أن تشيع في نفوسنا الأمل: نزوع في صميم اقتصادات السوق تعززه مكننة قوة العمل لتوليد أزمة قبل أن تحلّ الآلات بالكامل محل العمال البشر، تحول دون الاستغناء عن كل قوة العمل البشرية في إنتاج الأشياء.

تناذر إيكاروس

هل تتذكرين حكاية إيكاروس Icarus؟ وكيف أساء استخدام الجناحين اللذين صنعهما له أبوه دايدالوس Daedalus من الشمع والريش كي يهرب من متاهة الملك مينوس Minos؟ في نهاية المطاف، حلّق إيكاروس قريباً جداً من الشمس بحيث أذابت حرارتها الشمع، وسقط في بحر إيجة.

تتعرّض مجتمعات السوق لحماقة مماثلة. فهي تتقدّم في البداية تدريجياً بطريقة مؤلمة نحو الأتمتة، لا تختلف عن إيكاروس في بداية طيرانه وهو يكافح لاكتساب شيء من الارتفاع، ولكن شيئاً فشيئاً تُستبعد قوة عمل العمال من الإنتاج عندما تُعتمد التكنولوجيات الجديدة شتى، من المحركات البخارية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى الروبوتات في أيامنا. مع كل خطوة تنخفض قليلاً تكلفة إنتاج ثوب قماش أو سيارة مثلاً، كما أنّ التنافس بين صانعي القماش أو السيارات يدفع الأسعار إلى الانخفاض أيضاً. لكن عند نقطة معيّنة يقلع التغيير التكنولوجي بالفعل متجهاً نحو الشمس. تبدأ تكلفة إنتاج رُقاقة إلكترونية أو هاتف iPhone الانخفاض انخفاضاً كبيراً. نحن في هذه المرحلة بالفعل. إذا زرتِ اليوم معمل سيارات حديثة أو مصنع أحدث الهواتف الذكية أو الحواسيب المحمولة، ستجدين جيوشاً من الروبوتات تعمل بحد أدنى من تدخل البشر. لكن كما نعلم، يتغذى مجتمع السوق الذي يقود هذه العملية على الأرباح، وبطبيعة الحال لا يمكن أن تزداد الأرباح إلا إذا ظلت الأسعار أعلى من التكاليف. تكمن المشكلة في وجود ثلاث قوى تؤدي إلى انخفاض الأسعار دون هذا المستوى.

أولاً تدفع أتمتة الإنتاج نحو خفض التكاليف. ثانياً التنافس الشرس بين المنتجين يمنعهم عن فرض أسعار أعلى من تكاليفها (المتناقصة). وسيكون لذلك مفعول ضغط الأرباح إلى الحدّ الأدنى. ثالثاً لا تنفق الروبوتات التي حلّت محلّ العمال البشر أموالاً على المنتجات التي تساعد في إنتاجها. وسيكون لذلك مفعول الحدّ من الطلب. وفقاً لماركس تؤدي هذه القوى الثلاث في نهاية المطاف إلى خفض الأسعار دون المستوى اللازم لتغطية التكاليف واستمرار العملية برمتها. هذه هي اللحظة التي يكتشف فيها مجتمع السوق، على غرار إيكاروس، أنّ

أجنحته تذوب. مع أتمتة تحدث بوتيرة محمومة كما هي اليوم، يزداد احتمال انخفاض الأسعار بسرعة تفوق قدرة الشركات على مواجهته.

سيتكشف الأمر عملياً على النحو التالي: في مواجهة انهيار الأسعار، يكتشف أصحاب المشاريع الذين أرغمهم منافسوهم على اقتراض قيمة من المستقبل من أجل استثمارها في أحدث الآلات أنّ الأرباح التي كانوا يعتمدون عليها تختفي. وعندما تنخفض أسعار كثير من المنتجات دون التكاليف في وقت واحد، يتكبد بعض أصحاب المشاريع، أضعفهم وأقلّهم كفاءةً، الخسارات الأكبر فيفلسون. يبلّغون مصرفيي‌هم الأنباء السيئة حول عجزهم عن الوفاء بمتطلبات سداد قروضهم، ما يطلق شرارة سلسلة من العواقب ناقشناها سابقاً: ينهار الاقتصاد وتندلع الأزمة.

رأينا ذلك كله سابقاً، لكنّنا نعثر الآن على سبب الأزمة الأعمق: تناقص دور البشرية في عملية الإنتاج واستبعادها منها. ولكن في هذه اللحظة تحديداً تعود قوة العمل البشرية مجدداً، مطالبةً الآلات بجزء صغير على الأقل من عملية الإنتاج. كيف بالضبط؟

تُكره الأزمة البشر والآلات معاً على التعطل: الزيادة عن الحاجة. عند هذه النقطة تحديداً يدرك أصحاب المشاريع الذين نجحوا في البقاء في أعمالهم أمرين. الأول أنّ المنافسة تناقصت بسبب إغلاق كثير من منافسيهم لمنشآتهم، ما يسمح لهم برفع الأسعار فتصبح أعلى قليلاً من التكاليف ويمنحهم قليلاً من الدعم. الثاني أنّ توظيف العمال في هذا الوقت أرخص من استخدام الآلات – ربما لأنّ عادة البشر الإشكالية في الاضطرار إلى تناول الطعام تدفعهم إلى القبول، في مرحلة من المراحل، بأيّ سعر مقابل قوة عملهم. والنتيجة أنّه وسط الركود يستعيد العمال البشر بعض جاذبيتهم المفقودة في أعين أرباب العمل، وهكذا يستعيدون بعض المكاسب التي خسروها أمام الآلات. وبالفعل، قام العمال أثناء أسوأ ركود شهدته الذاكرة – ذاك الذي أعقب انهيار 2008 – بهذا النوع من العودة في قطاعات واسعة من اقتصاد السوق العالمي.

يقال أحياناً أنّ أكثر الآلهة انتقاماً تمنحنا أشدّ رغباتنا إلحاحاً. تتمثّل أشدّ رغبات أرباب العمل إلحاحاً في إزالة العنصر البشري المزعج من أعمالهم التجارية ما داموا يحافظون على ملكية منتجات آلاتهم ويستفيدون من هذا الاحتكار. لا بدّ أن يكون أيّ إله يمنح هذه الرغبة إله انتقام حقاً. ومثلما كان ميداس Midas، وهو الذي جعلته رغبته في أن يتحوّل كلّ ما يلمسه إلى ذهب حزيناً ووحيداً، عاجزاً عن لمس أحبابه خشية أن يقتلهم، كذلك يجد أرباب العمل المتعطشون للربح أنّ للأتمتة تأثيراً معاكساً للذي يأملون فيه: فقدان الربح وما هو أسوأ، أزمة قد تتسبب في إفلاسهم.

هنالك حكاية رمزية أخرى تصف محنة مجتمع السوق وهي قصة سيزيف Sisyphus المشهورة، الملك الذي حكم عليه زيوس Zeus بدفع صخرة إلى أعلى تل، لمجرد أن يراها تتدحرج نزولاً إلى السفح قبل أن تبلغ قمة التل، مراراً وتكراراً إلى ما لا نهاية. مجتمعات السوق محكومةٌ دوماً بالمثل بأن تكافح للقيام بشيء يتداعى قبل أن يتحقق: إخراج العنصر البشري من إنتاج البضائع.

لا أدري كيف تجدين الأمر، لكنّني أجد شيئاً مريحاً في سخرية القدر هذه.

المقاومة ليست أبداً عديمة الجدوى

قرابة الوقت الذي كانت فيه شيلي تكتب *Frankenstein*، احتجّت عصبةٌ من العمال الإنكليز معروفة باسم محطمي الآلات (Luddites) على فقدان وظائفهم جراء استخدام الأنوال الجديدة التي تعمل بطاقة البخار في مصانع غزل القطن والصوف عن طريق تدمير الآلات. إنّ محطمي الآلات هم من بين أكثر من أُسيئ فهمهم من أبطال التاريخ. لم يكن شجارهم مع الآلات نفسها، رغم أنّهم دمّروا عدداً قليلاً منها؛ لقد عارضوا واقع أنّ قلةً من الأشخاص كانت تملك الآلات. كان اعتراضهم على الترتيب الاجتماعي وليس التكنولوجيا.

ما لم يستطع محطمو الآلات تحقيقه – الحدّ من مسيرة تقدّم الآلات – حققته، بين حين وآخر على الأقل، لحظات إيكاروس الخاصة بمجتمع السوق، تلك اللحظات في التاريخ عندما تحوّل الانهيار الناجم عن الجمع بين الأتمتة والمصرفيين إلى ركود. وهذا يعني أنّه بينما تواصل الأتمتة اندفاعها بوتيرة مذهلة، فإنّها لا تشكّل إلا جزءاً من الصورة.

إذا كنت ستستقلين اليوم طائرةً متجهة إلى بنغلادش لزيارة منشأة لصناعة القمصان القصيرة الأكمام، سيفاجئكِ أن تجدي آلاف العمال، وليس الآلات، يخيطون الملابس. سيكون المشهد مشابهاً على نحو لافت المشهد المصور في فيلم تشارلي شابلن Charlie Chaplin لعام Modern Times 1936 [الأزمنة الحديثة]. في هذا الفيلم يمثّل شابلن شخصية عامل مصنع في خطّ تجميع دائم الحركة، وهو ابتكارٌ أحدث ثورةً في الإنتاج منذ اختراعه في 1913. وباضطراره إلى العمل أسرع فأسرع ليواكب الآلات، سرعان ما يبدأ بالتصرف كأنّه نفسه آلة، فيخرج عن السيطرة ويتسبب في فوضى عارمة فينتهي الأمر به مطروداً من العمل ومسجوناً.

بناءً على استمرار وجود المصانع التي تستغل العمال في الوقت عينه الذي توجد فيه المصانع الروبوتية المستقبلية، يبدو أنّ ماركس كان محقًّا في أحد الجوانب على الأقل: إنّ تبني مجتمع السوق الخاص بنا الابتكارات التكنولوجية على وجه الخصوص ليس مسألة

استبدال الروبوتات بالعمال فحسب، فهو ينطوي أيضاً على مكننة العمال البشر عندما تجعلهم أجورهم أكثر جاذبيةً من الروبوتات.

هنا نقابل سخريةً أخرى من سخريات القدر ستزود البشر بشيء من الأمل في السباق مع الآلات. دائماً ما يترافق توظيف العمال مع ميزة أنّ العمال، خلافاً للآلات، يعيدون تدوير أجورهم، مهما كانت ضئيلة، ما يساعد في ضمان وجود سوق للقمصان القصيرة الأكمام وغيرها من المنتجات التي يسهمون في إنتاجها. ومن المنطلق عينه، إذا انخفضت تلك الأجور – مثلما يحدث عندما يغدو العمال أكثر ميكانيكيةً وأقل مهارة – ستحين لحظةٌ يكونون فيها أبطأ من أن يدعموا مبيعات السلع التي يساعدون في إنتاجها.

في ضوء ذلك، من مصلحة مجتمع السوق كله – ضمنه أرباب العمل في الميزان العام – أن يقاوم العمال مكننتهم، لأنّ هذه المقاومة وحدها هي التي تكبح عملية الأتمتة التي تدمر الربح. إنّها مفارقةٌ أخرى كامنة في أساسات مجتمعات السوق، وهي قدرة العمال على تنظيم أنفسهم، ولاسيما عبر نقابات العمال، للمطالبة بساعات عمل أقل وأجور أعلى وظروف عمل أكثر إنسانية، وتُعدّ رغم استماتة معظم أرباب العمل في مقاومتها ترياقاً لتناذر إيكاروس.

غالباً ما يجد أبطالنا في Star Trek أنفسهم في مواجهة جحافل البورغ (Borg)، وهو كائنٌ جماعي ممكنن هدفه تحويل كل الأنواع الأخرى التي يصادفها إلى كائنات من جنسه، ومفاد رسالته إلى البشر: "سوف يتم استيعابكم. لا جدوى من المقاومة!" على العكس من ذلك: المقاومة ليست أبداً غير مجدية!

عبيد الآلات أو سادتها؟

لعلكِ لاحظت أنّنا لأتمتة الإنتاج بالكامل، نحتاج إلى تطوير آلات تستطيع تصميم آلات جديدة وبناءها. هذا صحيح. ففي أيامنا، ينتج المصممون، وليس عمال خطوط الإنتاج أو رؤساء العمال، القيمة التبادلية الأكبر. ولإعطائكِ مثالاً عملياً، من أصل نحو 600 جنيه كلفة شراء هاتف iPhone، يحصل المصنع الذي ركّبه في الصين على أقل من 150 جنيهاً. وتحتفظ شركة Apple بالمبلغ المتبقي مقابل ما يُدعى حقوق الملكية الفكرية. لذلك، إنّ تخميناتنا كافة بشأن عالم مؤتمت بالكامل على غرار العالم في فيلم The Matrix عديمة المعنى إذا كانت الآلات لا تستطيع إنتاج ما يتمتع به البشر من براعة وقدرة على الابتكار وتصميم آلات وسلع لا توجد حالياً. هل بإمكان الآلات أن تتطوّر بما يكفي لإنجاز مهمات كهذه؟ تتوقف أمور كثيرة على الإجابة عن هذا السؤال.

إن كان بإمكان الآلات فعل ذلك، يمكننا عندئذ تصوّر عملية إنتاج يديرها بالكامل جيشٌ من عمال android المتطورين الذين لا يعملون كعمال يدويين فحسب، بل كذلك كمخترعين

ومصممين ومديرين للأعمال الرتيبة المختلفة التي يحتاج البشر فعلها. في غضون ذلك، سنكون، نحن البشر، قادرين على العيش مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو، نتبادل الأحاديث في الساحة العامة بشأن معنى كل شيء، وعدا ذلك لن يُرغَم أيّ إنسان في هذا السيناريو المستقبلي على جميع تلك الوظائف الكريهة التي كان على النساء والعبيد القيام بها في الأزمنة الغابرة. وقد يكون البديل أن ينتهي بنا الأمر كبطاريات بشرية مغلفة في حواضن، غافلين عن استعبادنا.

وإلى أن يتحقق هذا السيناريو أو ذاك، ما نعلمه حقاً علم اليقين هو أنّ الآلات ستقوم قريباً بأشياء استثنائية، أشياء لا نستطيع حتى الشروع في تخيلها الآن. في السنوات القليلة المقبلة مثلاً، سيكون من الصعوبة بمكان أن نعرف حين نتحدث عبر الهاتف إلى أحد مزودي الخدمة هل من نتحدث إليه إنسان أم آلة، ما سيدمر ملايين الوظائف في أرجاء العالم كافة. السؤال الحقيقي: هل سيُستعاض عن هذه الوظائف بوظائف جديدة لا يُحسن القيام بها إلا البشر؟

إذا ظل مجتمعنا منظماً كما هو الآن، بأقلية ضئيلة تمتلك حق التمتع بالأرباح التي تولدها الآلات، سأشك عندئذ في تحقيق هذه الاستعاضة. في عالمنا الأبعد ما يكون عن المثالية والذي يتعارض تعارضاً حاداً مع عالم Star Trek، يصمم أولئك الذين يسيطرون على التكنولوجيا على استخدامها لزيادة أرباحهم وتعزيز سلطتهم. مع ذلك حلم كل ربّ عمل ليس مجتمعاً لا يضطر فيه أيّ شخص إلى العمل، ولا معنى فيه للربح، ويتمتع فيه الجميع على حد سواء برعاية عامة تتعهدها آلات صممتها وتديرها آلاتٌ أخرى. حلمهم هو الاستعاضة عن جميع العاملين لديهم بـ androids شرط ألّا يقوم بذلك أحدٌ سواهم، ما يتيح لهم مراكمة الأرباح والسلطة غير المتاحة لمنافسيهم الذين بدلاً من ذلك يوفرون السوق لمنتجاتهم عن طريق مواصلة توظيف العمال.

إن كنت مصيباً في هذا، فلن تتطوّر مجتمعات السوق الخاصة بنا بصورة طبيعية إلى مجتمع صالح يشبه مجتمع Star Trek الذي تصرّ شركات التكنولوجيا العملاقة على أنّها تحققه. أخشى أنّ شيئاً أقرب إلى The Matrix ينتظرنا، لا تسيطر عليه الآلات بل رؤساء هذه الشركات الأثرياء والأقوياء ثراءً وقوةً لا يوصفان. وإذا كان الأمر كذلك، سيتطلب الأمر أكثر من الانتظار بصبر حتى تقدّم إلينا شركاتٌ راهنة ومستقبلية من أمثال Google وApple وTesla وAmazon وMicrosoft عالماً شجاعاً جديداً رائعاً على طبق من الفضة.

إذاً، ما الذي يجب علينا أن نفعله عوضاً عن ذلك؟

سرّ القيمة التبادلية

لقد ظهرت في العقدين المنصرمين حجةٌ جديدة مثيرة للاهتمام. وفق هذه الحجة، وبالنظر إلى حتمية انتصار الذكاء الصناعي على الذكاء البشري، بدلاً من تغيير تنظيم مجتمعنا بقوانينه وحقوق الملكية الخاصة به، ومن أجل وقف هذه العملية أو إبطائها والحفاظ على إنسانيتنا المنكوبة، دعونا نفعل العكس: نعتمد التغيير ونسعى إلى إنجاز التكنولوجيات التي تتيح لنا أن نصبح "ما بعد بشر"، إذ يتعذر تمييزنا عن الآلات المتطورة القادمة. بعبارة أخرى: إذا لم نتمكّن من التغلب عليها، لننضم إليها.

لفهم كامل الآثار المترتبة على هذه الرؤية المثيرة للجدل، علينا أولاً الإجابة عن سؤال: كيف يختلف إنسانٌ ذو إرادة أو روح عن روبوت متطوّر؟

في فيلم Blade Runner المعروض عام 1982، يتولى البطل ريك ديكارد الذي أدى دوره الممثّل هاريسون فورد Harrison Ford المهمة الصعبة وغير السارة، مهمة اكتشاف وتدمير روبوتات شبيهة بالبشر هربت من مستعمرات بعيدة في الفضاء الخارجي – حيث احتجزها البشر الخائفون من قوتها وذكائها – ووجدت طريق عودتها إلى الأرض. تكمن المشكلة في أنّه عندما جرى تحسين تكنولوجيا android، باتت هذه "المستنسخات" بشكل متزايد متطورة ويتعذر تمييزها عن البشر. يكتشف ديكارد أنّه يصعب أكثر فأكثر اكتشاف أهدافه في بحر البشر المحتشدين في لوس أنجلوس، وعندما تشرع الأهداف، نماذج androids الأعلى تطوراً، في تطوير مشاعر ورغبة في الحرية، تغدو مهمة ريك صعبةً بشكل لا إنساني. يُرغَم ريك – والمشاهد – في Blade Runner على طرح سؤال: ما الذي يعنيه أن تكون إنساناً.

افترضي الآن أنّك صماء ولديك سماعةٌ لتقوية السمع أو أنّ قدماً اصطناعية مثلاً استُبدلت بقدمك. هل ستظلين إنساناً؟ بطبيعة الحال، ستظلين إنساناً. افترضي بعدئذ أنّنا بدأنا استبدال أعضاء اصطناعية بأعضائك عضواً بعد عضو: قلب اصطناعي، رئتان ميكانيكيتان، كليتان وكبد اصطناعية. هل ستظلين إنساناً الآن؟ بطبيعة الحال، ستظلين إنساناً. ماذا لو انتقلنا الآن إلى الدماغ؟ ماذا لو وضعنا شريحةً إلكترونية مثلاً في جزء يحتل موقعاً استراتيجياً من دماغكِ – كما يحدث لتخفيف الأعراض عند المرضى المصابين بمرض الشلل الرعاشي – لتحسين منعكساتك؟ ومجدداً أفترض أنّك ستكونين كسينيا القديمة ذاتها وراء كل هذه التكنولوجيا.

لكن ماذا لو استُبدل جزءٌ آخر من دماغكِ؟ وآخر؟ وآخر... للوصول إلى صلب الموضوع، إذا واصلنا عمليات الاستبدال، سنصل إلى مرحلة سيعني فيها استبدال شيء ما فيك أنّك لم تعودي أنت، وفي نهاية المطاف، ستأتي لحظةٌ تصبحين فيها بالفعل android. قد لا نكون

قادرين على أن نحدد بدقة أيّ مكون، عندما يُستبدل فيك أو فيّ، سيدفعنا إلى الهاوية. يكفي أن نعرف أنّه يوجد، وإن لم يكن ذلك إلا عن طريق غيابه.

افترضي الآن أنّنا لم نجرِ ذلك لك وحدكِ، ولكن لجميع البشر في العالم أيضاً. سيكون ذلك كأنّ الجميع في عالم Blade Runner مستنسخون في الواقع، ومن ضمنهم ريك ديكارد، أو كأنّ المصفوفة لم تستعبدنا بالفعل، بل أصبحنا الآلات التي تديرها، وهي حالة مرغوبة بالنسبة إلى من يتصورون مستقبل ما بعد الإنسان. بصرف النظر عمّا قد يكون لديك من اعتراضات بشأن ذلك المستقبل، مهما كان اتسامها بالعاطفية وشدة الحساسية، أخشى أنّ مجتمعاً كهذا من androids سيكون من الناحية الاقتصادية المحض معيباً على نحو لا يصدّق.

دعينا نعُد إلى فيلم The Matrix ونسأل ما هو الفارق الأساسي بين الاقتصاد هناك ونوع اقتصادنا؟ الإجابة أنّ كل شيء في اقتصادنا يعتمد على القيمة التبادلية، في حين أن عين مفهوم القيمة التبادلية في اقتصاد The Matrix عديم المعنى. أجل، هنالك اقتصادٌ معقد في عالم The Matrix: يتطلب الحفاظ عليه جيشاً كاملاً من الآلات يواصل استبدال أجزاء آلاته بأخرى محسّنة، ويصمم تكنولوجيات جديدة تنتج آلات جديدة، ويحدّث المصفوفة. ولكن من دون وجود بشر يتمتعون بإدراك ذاتي ومجهزين بالمحاكمة والإرادة الحرة، لن يعود هنالك معنى للحديث عن تبادلات الآلات بوصفها تملك أيّ قيمة، لأنّه لا يوجد شخص لتقييمها.

تأملي للحظة ساعةً ميكانيكية قديمة. يشتغل كل مسنن ونابض داخلها بشكل مستقل وبانسجام للإشارة إلى الوقت الصحيح من اليوم. إنّه نظامٌ حافل بالتبادلات المعقدة للطاقة. لكنّ القول إنّ أجزاءه تخلق قيمةً تبادلية بعضها لبعض هو سخيف بالتأكيد. إنّ الإقامة في عالم The Matrix أو عالم ما بعد الإنسان المأهول بالمستنسخين فحسب ستكون شبيهةً بالإقامة داخل ساعة أو داخل حاسوبكِ المحمول: نظامٌ من مكوّنات آلة ترابطية تشتغل من دون تدخل بشري، قادر على تشييد هياكل وأنماط وحتى مدن رائعة، لكنّه عاجزٌ عن إنتاج قيمة تبادلية.

ستكون هذه المدن الدول أشبه بخلايا النحل منها بالمجتمعات، وأعضاؤها أشبه بالنحل منهم بالمواطنين. لن يعود ممكناً القول إنّه مجتمع سوق. بل لعله لا يكون حتى مجتمعاً.

مصادر الأمل

سواء أعجبكِ هذا أم لم يعجبك، إنّها مسألة وقت قبل أن تخلق التكنولوجيا مستنسخين بشراً قادرين على الغالبية العظمى من الأعمال. لكن في حين أنّ عالم ما بعد الإنسان غير مثير للشهية بقدر ما هو عاجزٌ عن دعم اقتصاد، فإنّ الحل لا يمكن أن يكون نقيض ذلك: إيقاف الابتكار التكنولوجي الذي يمكن أن يحررنا من حياة الكدح، توليد طاقة نظيفة وتركيب أدوية

تنقذ حياة الناس. دعيني أكُن واضحاً في هذا الشأن: أنا أحب التكنولوجيا والمنافع الهائلة التي يمكن أن توفرها للبشر والكوكب، بقدر ما أحببت ماري شيلي، وأنا متيقن من ذلك، فكرة أنّ العلم سيهزم المرض. لكن أن نحب التكنولوجيا أمر، وأن نرضى بالبقاء على هامش التاريخ بينما تتحوّل الكائنات البشرية تدريجياً إلى مولدات للطاقة في The Matrix أمرٌ آخر تماماً، لأسباب أقلّها تدمير ما يبقي الاقتصاد حياً.

لكن من الذي يمكنه أن يمنع الاندفاع الذي يتعذر إيقافه إلى مكننة الإنتاج من إحداث أزمة تلو أخرى، والحكم على جيل تلو جيل من العمال بالعمالة الناقصة، بل حتى بالبطالة الكاملة؟ من الذي يمكنه أن يظهر كأشباح أعياد الميلاد التي لم تأتِ بعد ويحذّر أمثال إبنزر سكروج في عالمنا الممكنِ من مستقبل يعملون على تحقيقه؟

من سخريات القدر أنّه مع تقدّم التكنولوجيا كما يحدث، ربما نكتشف أننا لسنا وحيدين في الكفاح من أجل إبقاء الروح الإنسانية في مقعد القيادة. في المشهد الأخير من Blade Runner، يقع ريك ديكارد في حب android تطوّرت لديها عواطف، إحدى أولئك الذين يُفترض فيه أن يبيدهم. يقرر ديكارد، بإدراكه أنّه سيجازف بفقدان إنسانيته في حال إقدامه على قتل المستنسخة، عصيان "برمجته" الخاصة، والهرب مع محبوبته، وهي android، ومنحها فرصة العثور على روحها الغامضة. بطبيعة الحال، قد تكون أمورٌ كهذه مستحيلة في الواقع، لكن في مجتمع مصمِّم على تحويلنا إلى androids، ستمنح فكرة أنّنا لن نقاوم فحسب بل إنّ androids ربما تتغلب على طبيعتها الميكانيكية بصيص أمل في أنّ التكنولوجيا لن تفضي بنا بالضرورة إلى Matrix ديستوبية، وفي أنّ شيئاً أقرب إلى Star Trek سيكون ممكناً.

لنضع جانباً مصادر أمل بعيدة المنال كهذه، ودعيني أنتقل إلى أمل واقعي كبير وفي متناول اليد: الإيمان، على الأقل إيماني، أنا، بأنّ البشر يمتلكون قدرة لا تنضب على مقاومة تآكل أرواحهم وترخيص قوة عملهم. ففي نهاية المطاف، ليس فيلم The Matrix قصةً عن الاستعباد؛ إنّه قصة مقاومتنا للاستعباد والإفلات منه. المصدر الثاني للأمل هو معرفة أنّ لدينا حليفاً رائعاً في هذا الكفاح: في حال نجحت عملية الأتمتة بإفراط، لا بدّ من حدوث انهيار شبيهٍ بانهيار إيكاروس يقضي عليها تماماً.

علينا ألّا ننسى بطبيعة الحال أنّ الأزمات تدمر حياة الملايين، حياة أجيال بأسرها، ويجب ألّا يتمناها أحد. وفي الوقت عينه، تقدّم زلازل الاقتصاد الدورية فرصاً لإنعاش قوة العمل البشري. إذ إنّ حالات الإفلاس والأزمات تجعلها أرخص، على الأقل لفترة ما، بالنسبة إلى الأعمال التجارية الناجية التي توظف العمال المعدمين عوضاً عن الروبوتات الجديدة الباهظة الثمن. تحمل كل أزمة في أحشائها تعافياً، والعكس بالعكس.

تحوّل كبير جديد ومختلف

هنالك منفعةٌ أخرى أيضاً تجلبها تلك الانهيارات. قبل وقت طويل من ولادتكِ، أثناء ما دُعي أزمنة الرخاء عندما كان الدَّين المتفاقم الذي خلقته المصارف يزوّد بالطاقة الفقاعة الجبارة التي انفجرت أخيراً في 2008، كانت النقاشات على موائد العشاء وفي وسائل الإعلام وفي البرلمان مضللة: تحدّث أفراد الطبقة الوسطى بلا توقف عن ارتفاع أسعار بيوتهم وعن استثماراتهم الناجحة وعن اقتناعهم بأنّ الأزمات باتت شيئاً من الماضي. كانت مرحلة حزينة ومثيرة للسخط. ورغم شعوري بالجزع والغضب إزاء المعاناة التي أعقبت انهيار 2008، أتذكر أيضاً كم شعرت بالراحة عندما انفجرت الفقاعة: أخيراً توضحت حقيقة وضعنا. بات بإمكان التواضع أن يعود.

من الجنون بطبيعة الحال أن تكون الوسيلة الوحيدة التي تمكّننا من الحفاظ على روح الإنسان والحس السليم هي عبر التضحيات الدورية على مذبح الأزمات الاقتصادية الملطخ بالدم. هذا هو السبب في حاجتنا إلى أن نمضي في تحوّل كبير جديد ومختلف، بما يضمن استخداماً حكيماً لقوة عمل الآلات لمنفعة الجميع. فما الذي سيبدو عليه؟

إليكِ فكرة واحدة عن كيفية التوفيق بين مصالح البشرية وصعود الآلات. باختصار شديد: سيكون تخصيص جزء من آلات كل شركة لتصبح ملكيةً للجميع إجراءً عملياً وبسيطاً، مع نسبة مئوية من الأرباح تتناسب مع ذلك الجزء تحوّل إلى صندوق مشترك يتشارك فيه الجميع بالتساوي. فكّري في ما سيحدثه هذا من تأثير في مسار التاريخ البشري.

حالياً، تقلل زيادة الأتمتة من حصة العمال من الدخل الإجمالي، محوَّلة مزيداً ومزيداً من المال إلى جيوب الأغنياء الذين يملكون الآلات. ولكن كما سبق أن رأينا، يقلل هذا الأمر في نهاية المطاف الطلب على منتجاتهم لأنّ ما تملكه الغالبية من مال للإنفاق يتناقص ويتناقص. ولكن إذا ذهب قسمٌ من الأرباح تلقائياً إلى حسابات العمال المصرفية أيضاً، سوف يخفّ هذا الضغط المنحدر على الطلب والمبيعات والأسعار، محوَّلا البشرية بأسرها إلى مستفيد من قوة عمل الآلات.

ما دامت قوة العمل البشري الماهرة بقيت ضروريةً لتصميم الآلات التي تصنع آلات أخرى، لن تحدث الأتمتة الكاملة لعملية الإنتاج. في هذا السيناريو، سيضمن تأثير توزيع الأرباح كما وصفتُه بقاء الأسعار مستقرةً إلى حد ما في حين ترتفع المداخيل، ما يؤدي إلى أن تصبح المنتجات أيسر منالاً على نحو متزايد.

أمّا إذا حدث يوماً وتولت الروبوتات بالفعل كامل عملية الإنتاج، ولم يعد البشر بحاجة إلى العمل في تصميم الروبوتات التي تصنع الروبوتات الأخرى أو في تصنيعها، عندئذ ستتراجع تدريجياً المداخيل والأسعار كافة إلى أن تغدو كل المنتجات كالهواء الذي نستنشقه، من الوفرة

إلى حدّ لا يضطر فيه أيّ شخص إلى دفع شيء مقابله، مهما أمكن أن يكون ثميناً. حينئذ، وحينئذ فقط، سيكون في وسعنا التباهي، كما يتباهى القبطان بيكارد في Star Trek، بأنّ "الناس لم يعودوا مهووسين بمراكمة الأشياء. لقد قضينا على التعطش للممتلكات والرغبة فيها والحاجة إليها. لقد تخطينا طفولتنا".

رغم أنّه قد يبدو لكِ أنّني فقدت الحبكة واستسلمت للخيال العلمي – كما سيخبرك كثيرون –، فلا تقلقي. أنا في صحبة رائعة. كتب جون ماينارد كينز، أحد أجدر الاقتصاديين بالتقدير، في مقالة عنوانها "the economic possibilities for our grandchildren" [احتمالات أحفادنا الاقتصادية] ما يلي: "حُب المال بوصفه تملكاً... سيجري الاعتراف به بما هو عليه، اعتلال مثير للاشمئزاز، أحد الميول شبه الإجرامية وشبه المرضية، تُحال بارتعاش إلى مختصين بالأمراض العقلية".

ورغم أنّ كينز كتب ذلك في 1930عندما كانت فكرة تولي الروبوتات كامل عملية الإنتاج بعيدة المنال أكثر بكثير ممّا تبدو عليه اليوم، فهو يبدو شبيهاً جداً بالقبطان بيكارد، ألا تظنين ذلك؟

وللتعبير عن ذلك بأكبر قدر من الوضوح والبساطة: نحن، بوصفنا نوعاً، بحاجة ماسّة إلى الاستفادة استفادة كاملة من إمكاناتنا التكنولوجية دونما تدمير دوري لسبل عيش فئات واسعة من البشرية واستعباد أنفسنا في نهاية المطاف للأقلية المتنفذة. ولذلك، علينا أولاً وقبل أيّ شيء آخر إعادة توزيع الثروات التي تستطيع الآلات التي خلقناها أن تنتجها في ما بيننا عن طريق التملك الجزئي لتلك الآلات. ليس بإمكاني التفكير في وسيلة أخرى لتحويل مجتمع البشر من عبد لمخلوقاته إلى سيد لها.

ما الذي يمنعنا من ذلك؟ المعارضة الشرسة لأقلية ضئيلة لكن شديدة البأس تمتلك الآلات والأرض ومباني المكاتب والمصارف بطبيعة الحال. ما الذي نفعله في مواجهة مقاومتها؟

آمل أن أتمكّن من إقناعك في الفصلين الأخيرين بأنّ الإجابة عن هذا السؤال البالغ الأهمية هي عينها سواء تفحصنا صعود الآلات – كما فعلنا في هذا الفصل – أم الدم الذي يتدفق في شرايين الاقتصاد، المال – كما سنفعل في الفصل التالي – أم شريان حياة نوعنا، البيئة، كما سنفعل في الفصل الأخير.

اصبري عليّ قليلاً. ستأتي الإجابة عمّا قريب.

الفصل السابع

الوهم الخطير للمال غير السياسي

في الحرب العالمية الثانية، عاملت السلطات الألمانية أسرى الحرب بطريقة تختلف باختلاف المكان الذي جاؤوا منه. كان القتل مصير الروس والغجر وبالطبع اليهود. أمّا أسرى الحرب البريطانيون ومواطنو الكومنولث والأميركيون والفرنسيون، فمنحوا الحقوق الأساسية التي تنص عليها "اتفاقات جنيف" المتفق عليها عالمياً.

في 1941، أسرت القوات الألمانية ريتشارد رادفورد Richard Radford، الضابط في الجيش البريطاني، ووضعته في معسكر اعتقال خاص بأسرى الحرب الغربيين. عندما انتهت الحرب، كرّس رادفورد وقتاً لتسجيل تجربة حياته في معسكر أسرى الحرب من منظور تدريبه خبيراً اقتصادياً.

تمّ إيداع الأسرى من جنسيات مختلفة في مبانٍ مختلفة داخل المعسكر، حيث يمكنهم التجول عادةً بحرية بينها. كانت منظّمة "الصليب الأحمر" تشرف على ظروف عيشهم وتزوّدهم في مدد منتظمة بطرود من مقرها الرئيسي في سويسرا. كانت هذه الطرود تحتوي عادةً على الأطعمة والشاي والقهوة والسجائر ولوح من الشوكولا وما شابه. كان وصول طرود "الصليب الأحمر" يقطع رتابة الحياة في المعسكر، وكان الجميع ينتظرونه بلهفة، ولاسيما المدخنون. رغم اختلاف تفضيلات الأسرى اختلافاً كبيراً، فإنّ الطرود كانت متطابقةً بالنسبة إلى الأسرى، في حالة نادرة من حالات المساواة الصارمة. كان بعض الضباط الفرنسيين المحنكين أول من اكتشف فرصة الاستفادة من هذه الاختلافات في الذوق. ومن معرفتهم بأنّ الفرنسي العادي يحب القهوة ولا يبالي كثيراً بالشاي، في حين ينطبق العكس على الإنكليزي العادي، أقاموا تبادلاً منتظماً للسلع بين الأسرى ذوي الجنسيات المختلفة.

ما إن تُفرغ شاحنة "الصليب الأحمر" حمولتها، حتى كان التجار الفرنسيون الحاذقون يقتربون من مواطنيهم ويقترضون منهم الشاي الموجود في طرودهم ويعدونهم بكمية من القهوة مقابله. ثم يذهبون إلى المباني التي يُعتقل فيها الأسرى البريطانيون ويبادلون القهوة بالشاي، فيعودون بها إلى أبناء بلدهم الفرنسيين مثلما وعدوهم. ولكن لماذا يفعلون ذلك؟ ما الذي كانوا يجنونه؟

اتخذ مكسب التجار الفرنسيين شكل القهوة التي كانوا يحتفظون بها لأنفسهم. كيف تدبروا ذلك؟ لقد عرضوا على أبناء بلدهم كمية من القهوة مقابل الشاي أقل من التي كان الإنكليز مستعدين لتسليمها مقابل كمية مساوية من الشاي.

المراجحة

بتعابير اقتصادية، كان التجار الفرنسيون يدفعون فعلياً لأبناء بلدهم سعراً أقل مقابل الشاي الذي يشترونه منهم من السعر الذي فرضوه على الإنكليز، محبي الشاي. لم يكن السعر بطبيعة الحال يُقاس – يُحتسب – بالجنيه أو المارك أو الدولار، بما أنّه لم يكن لدى نزلاء المعسكر مال حقيقي، بل بأوقية القهوة. إنّ ممارسة البيع مقابل سعر أقل في سوق من الأسواق والشراء بسعر أعلى في سوق آخر تُدعى في لغة الاقتصاد مراجحة.

سرعان ما عرف آخرون الأمر وشرعوا فيه. كلما ازداد التنافس بين التجار، أصبح الفارق أضأل بين كمية القهوة التي يعرضونها على الأسرى الفرنسيين مقابل الشاي وكمية القهوة التي يدفعها الإنكليز مقابل كمية الشاي التي يتلقونها. كان ربح التجار يكمن في هذا الفارق، أو الهامش. وكلما كان الهامش أضأل، قلّ الربح الذي يحققونه.

فكّري في باسكال، أحد أواخر الوافدين إلى العمل. كي يقنع باسكال مواطنيه بإعطائه الشاي بدلاً من إعطائه لأيٍّ من منافسيه الراسخين، سيكون مرغماً على أن يعرض عليهم كميةً من القهوة أكبر من التي يتلقونها عادةً مقابل كمية الشاي عينها. الأمر مشابهٌ لإعطائه سعراً أعلى للشاي الذي يحصلون عليه. عندما يتبع آخرون خطى باسكال للحصول على موطئ قدم في السوق أو الاحتفاظ به، يواصل سعر الشاي الارتفاع في مباني الفرنسيين، معتصراً أرباح تجار (القهوة) أيضاً. تجري في الوقت عينه مساومة مشابهة على الأسعار في مباني الإنكليز، إلى أن يصبح مقدار القهوة التي سيشترى بها الشاي في مباني الإنكليز معروفاً في النهاية للجميع في مباني الفرنسيين، وكذلك يصبح مقدار الشاي الذي ستشترى به القهوة في مباني الفرنسيين معروفاً للجميع في مباني الإنكليز.

عندئذ لا يعود بإمكان باسكال والتجار الفرنسيين الآخرين الإفلات بدفع كمية قهوة مقابل شاي منافسيهم أقل بقليل ممّا يتلقونه من الإنكليز، فالجميع يعرف ما تساويه القهوة والشاي. بعبارة أخرى: لقد ساعد التجار بفضل الجهود التي بذلوها في إرساء سعر الشاي وأصبحوا بفعل العملية التي قاموا بها دون عمل.

وبسرعة كبيرة، صارت أنواع السلع كافة تباع وتشترى في أرجاء المخيم، بمشاركة أسرى الحرب في هذه السوق العفوية المتعددة الجنسيات، التي سعى فيها كل شخص إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الرفاهية في ظروف المعسكر السيئة. ومع تطوّر التجارة

بين الأسرى، استقرت أسعار أنواع السلع كافة حول ما يميل الاقتصاديون إلى الإشارة إليه بوصفه توازناً. وقبل الوصول إلى هذا التوازن، كان التجار يحققون أرباحهم وفق مهاراتهم في المساومة وفن البيع – قد يشتري أحدهم لوح شوكولا مقابل عشرة غرامات من القهوة، في حين قد ينجح شخص آخر في بيع اللوح بخمسة عشر غراماً – ولكن مع تواصل المتاجرة وتقلص الهوامش بفعل المنافسة، استقرت الأسعار وانهارت الأرباح وفقد التجار المهرة امتيازاتهم. وتعيّن عليهم الآن استحضار أنواع جديدة من التجارة – أسواق جديدة بعبارة أخرى – إن كان عليهم استغلال مهاراتهم في المتاجرة.

سهّل استقرارَ القيم التبادلية هذا، أو الأسعار النسبية، وجودُ لوحات إعلانية حول المعسكر نشر التجار عليها عروضهم. على سبيل المثال، "أبيع مئة غرام من القهوة مقابل عشرة ألواح من الشوكولا". إذاً، كان في وسع الأسرى رؤية الأسعار المتاحة بلمحة بصر وسيعلمون ألّا يقبلوا تسعة ألواح من الشوكولا مقابل كمية القهوة عينها، ما ساهم في إرساء أسعار ثابتة في أرجاء المعسكر كافة. هل لاحظتِ في السينما أو التلفزيون تلك الشاشات الكبيرة في غرف التداول في المصارف أو البورصة؟ إنّها ما يطلق عليه شاشات بلومبرغ (Bloomberg)، وتظهر عليها الأسعار المتغيرة للنفط والذهب وأسهم الشركات والسندات الحكومية في لحظة التغيّر، وهي أساساً نسخٌ أكثر تطوًرا من اللوحات الإعلانية في معسكر أسرى الحرب الذي وُضع فيه رادفورد. وظيفتها تسهيل التجارة وإلغاء الهوامش، بالتخلص من فرص المراجحة في العملية.

ظهور عملة مسرطنة: السجائر

بمرور الزمن، أصبحت المبادلات في المعسكر أكثر تعقيداً، وتبيّن أنّ التبادلات المباشرة – الشاي مقابل القهوة، القهوة مقابل الشوكولا – تشكّل عائقاً.

تخيلي مثلاً أنّ كندياً عرض مئة غرام من القهوة مقابل عشرة ألواح من الشوكولا. والفرنسي الذي يريد القهوة لا يملك أيّ لوح من الشوكولا لكنّه يملك كميةً من الشاي وسيكون عليه إجراء بحث قبل أن يقترح أمراً من قبيل: "أريد قهوتك، لكنّني لا أملك ألواحاً من الشوكولا. لكن لديّ كمية من الشاي، وأنا أعرف ذلك الشاب الأسكتلندي في البناء 5c الذي يعرض خمسة عشر غراماً من الشاي مقابل لوح شوكولا. إذاً، ما رأيك في أن تعطيني هذه الغرامات المئة من القهوة وأعطيك في المقابل مئة وخمسين غراماً من الشاي بإمكانك مبادلتها عندئذ مع الأسكتلندي مقابل عشرة ألواح من الشوكولا؟"

هكذا كانت الأمور في البداية، لكن سرعان ما طرأ تغيُّر ملحوظ: توطّدت سلعة معيّنة كوسيط في عمليات بيع السلع الأخرى كافة، وغدت في الواقع عملة. من الواضح أنّ السجائر

كانت سلعةً من الأكثر مبيعاً في المعسكر. سيبيع المدخنون، بفضل إدمانهم النيكوتين، أرواحهم للشيطان، إذا جاز القول، للحصول على مزيد من السجائر. نتيجةً لذلك كان لغير المدخنين ميزة كبيرة، بما أنّ طرودهم تحتوي أيضاً على السجائر، سجائر لم تكن لها أيّ قيمة استعمالية لديهم لكنّها مليئةٌ بقيمة تبادلية. فوراً أصبح الطلب مرتفعاً على السجائر لقيمتها الاستعمالية (بالنسبة إلى المدخنين) ولقيمتها التبادلية (بالنسبة إلى الجميع ومن ضمنهم غير المدخنين).

لم تكن المسألة أكثر من مسألة وقت قبل أن تتوطّد السجائر كوحدة قياس للقيمة التبادلية، أو الأسعار النسبية، في المعسكر. لماذا السجائر؟ لطالما توقف تحديد السلع التي انتهى بها المطاف كوحدة عملة جزئياً على المصادفة وجزئياً على امتلاكها خصائص أساسية. ولا بدّ أن تكون متينةً بحيث لا تتلف، على عكس الخبز والسمك مثلاً. لا بدّ أن تكون ملائمةً للحمل، ومن الأفضل أن تكون بحجم الجيب. ولا بد أن تكون قابلة للتجزئة إلى أجزاء صغيرة. ولا بدّ أن ينتشر الإقبال عليها في المجتمع.

يحكي رادفورد كيف تحوّلت السجائر من سلعة بسيطة مسرطنة إلى بضاعة خاصة لها ثلاث خصائص وأدوار متمايزة. أولاً كانت مصدراً للنيكوتين الذي يتوق إليه المدخنون. ثانياً عملت كوسيلة تبادل وكمقياس يتيح مقارنةً سريعةً وسهلة للأسعار. ثالثاً كان بالإمكان إخفاء السجائر بعيداً عن الأنظار، ما أتاح للأسرى فرصة خلق مدخرات للتبادل في ظروف معسكر أسرى الحرب القاسية.

لعل هذا الاستخدام الأخير للسجائر، كمخزون للقيمة التبادلية، هو الأكثر إثارةً للاهتمام لأنّ انعكاساته تجاوزت مجال الرفاهية وتسهيل التجارة: بمنح الأسرى فرصة الادخار لوقت الحاجة، ظهرت فرصٌ ومجازفات جديدة. كانت إحدى الفرص البديهية إمكانية إقراض مدخرات أحد الأسرى من السجائر إلى أسير آخر مقابل فائدة. وكان المجازفة الناجمة عن ذلك هي احتمال ألّا يسدد الأسرى المقترضون ديونهم، ما يُعرف باسم مجازفة عدم التسديد. فمثلاً، قد ينفق المقرض كل السجائر – بل قد يدخنها كلها – ولا يكون قادراً على إعادتها إلى الدائن.

غير أنّ مجازفةً أخرى أتت من مكان آخر.

قيمة المال التبادلية: التضخم والانكماش في معسكر أسرى الحرب

أتذكّر أنّني سمعت عندما كنت في عمركِ شخصاً راشداً يقول أمراً لم أتمكن من استيعابه. لم أفهم ذلك الأمر مع أنّني حاولت جاهداً أن أفهمه. حتى عندما ظننت أنّني قد فهمته، حاولت توضيحه لصديق من أصدقائي فأدركت أنّني لم أفهمه. ما هو الأمر الذي قاله هذا الشخص

الراشد؟ قال إنّ تكلفة طبع ورقة نقدية من فئة ألف دراخما (عملتنا في ذلك الوقت) تساوي عشرين دراخما فقط. ظللت أتساءل: كيف يمكن أن تساوي ألف دراخما في حين أنّها لا تكلّف إلا عشرين؟

ربما تتمتعين بذكاء أحدّ من ذكائي في ذلك الوقت، ولكن سايريني عندما أحاول توضيح هذا اللغز في سياق معسكر أسرى الحرب الذي عاش فيه رادفورد. لنفترض أنّ "الصليب الأحمر" كانت تضع دورياً قليلاً من السجائر الإضافية في طرود الأسرى، لكنّها تبقي كمية الشوكولا والشاي والقهوة دونما تغيير. عندما تصل السجائر الإضافية إلى المعسكر، ستشتري كل سيجارة الآن كميةً أقل من القهوة أو الشوكولا أو الشاي. لماذا؟ لأنّ عدداً إجمالياً أكبر من السجائر يعادل الآن الكمية عينها من القهوة والشاي، وكل سيجارة بمفردها تعادل كميةً أقل من القهوة وكميةً أقل من الشاي. والعكس صحيحٌ: كلما قلّت السجائر مقارنةً بالسلع الأخرى التي تضعها "الصليب الأحمر" في الطرود، ارتفعت القيمة التبادلية، أو القوة الشرائية، لكل سيجارة. باختصار: لا علاقة للقوة الشرائية لوحدة عملة من العملات بكلفة إنتاجها، بل بالأحرى بوفرتها أو ندرتها النسبيتين.

تخيلي أنّ أسيراً من الأسرى اكتنز سجائره لعملية شراء كبيرة حينما على حين غرة أرسلت "الصليب الأحمر" أطناناً من السجائر إلى الأسرى. فجأةً تنخفض القيمة التبادلية لسجائره، ويغدو تقتيره وتقشفه بلا جدوى.

نرى بهذه الطريقة كيف أنّ إمكانية الحصول على العملة تشحّم التعاملات إلى ما لا نهاية، ما يساعد الاقتصاد في نقل مزيد من البضائع بسرعة أكبر. من جانب آخر، تتطلب العملة كي تؤدي وظيفتها ثقةً وإيماناً: الثقة بأنّ الجميع سيواصلون قبولها مقابل أيّ بضاعة، وهذه الثقة قائمةٌ بدورها على الإيمان بأنّ القيمة التبادلية للعملة سوف تستمر. ليست مصادفة أنّ كلمة "عملة معدنية" (*nomisma*) في لغتكِ الثانية، اليونانية، تتداخل مع الفعل "يفكر" (*nomizo*) والاسم "قانون" (*nomos*). وبالفعل، ما يمنح قيمةً للعملة المعدنية والورقية هو الالتزام القانوني بقبولها في أرجاء الدنيا والإيمان بأنّها ذات قيمة وستظل كذلك.

في ليلة من الليالي، قصفت قاذفات الحلفاء المنطقة التي يقع فيها المعسكر. راحت القنابل تسقط أقرب فأقرب، وسقط بعضها داخل المعسكر. طوال الليل كان الأسرى يتساءلون هل سيطلع النهار عليهم وهم أحياء. في اليوم التالي، وصلت القيمة التبادلية إلى أعلى مستوياتها! لماذا؟ لأنّ الأسرى كانوا يدخنون السجائر دونما توقف، وقد أحاطت بهم انفجارات القنابل وتآكلهم القلق على مدار تلك الليلة الطويلة. في الصباح، كان العدد الإجمالي للسجائر قد تقلص تقلصاً كبيراً قياساً بالسلع الأخرى. إذا كانت خمس سجائر تكفي في السابق لشراء لوح شوكولا واحد، باتت سيجارة واحدة تكفي الآن لشراء هذا اللوح.

الذي سيقبله؟ معدل 30% في الشهر، مضيفاً 10% على معدل فائدته المعتاد للتعويض عن انخفاض قيمة نقوده بمقدار 10%.

إن سمعتِ شخصاً ما في تقرير إخباري ممل يلاحظ: "ربما ترتفع أسعار الفائدة لأنّ التضخم آخذٌ في الارتفاع على ما يبدو"، فلن يكون لكِ عذرٌ الآن في ألا تفهمي ما الذي سيجري بشأنها. فمعسكر أسرى الحرب الذي وصفه رادفورد هو كل ما تحتاجينه...

الآمال الكبيرة

لا يولي الطقس أو الظواهر الطبيعية الأخرى أهميةً لما نفكر فيه بشأنها أو لما نتوقعه منها. إن كانت السماء ستمطر، فستمطر بمعزل عمّا يقوله مكتب الأرصاد الجوية وعمّا نتوقعه، أنا وأنتِ. ولكن كما عرفنا من حكاية اصطياد الظبي التي رواها روسو ومن السوقين الأوديبيين، فإنّ ما نفكر فيه بشأن الاقتصاد، خلافاً للطبيعة، يؤثر فيه ويهزّه وفي الواقع يشكّله. يوضح معسكر أسرى الحرب الذي وصفه رادفورد هذا الترابط بصورة ممتازة، مع إشارة خاصة إلى قيمة المال.

كان للأنباء من الجبهات تأثيرٌ قوي خاصة في اقتصاد معسكر أسرى الحرب. فعندما يصل إلى الأسرى خبرٌ بأنّ الجيش الألماني كان يحقق مكاسب في روسيا - في أحيان كثيرة بواسطة مذياع بدائي صنعوه من وراء ظهر الألمان - يفترضون أنّهم سيبقون في الأسر لمدة طويلة. نتيجةً لذلك كانت الأسعار تميل إلى الاستقرار. لكن عندما يشرعون في إدراك أنّ الحرب تقترب من نهايتها، ما ينبئ بحريتهم والقضاء على اقتصادهم الصغير، ترتفع بشدة معدلات الفائدة التي يعرضها المصرفيون على المدخرين (بدلاً من معدلات الفائدة المفروضة على القروض)، لأنّ الجميع لا يريدون الادخار.

توقّف وصول طرود "الصليب الأحمر" عندما وصلت خطوط الجبهة إلى الحدود الألمانية. ومن معرفة الأسرى أنّ الحرب شارفت على الانتهاء، دخنوا السجائر التي تراكمت لديهم، أمّا الديون التي يدين بها بعضهم للمصرفيين، فتلاشت حرفياً كالدخان. وقبل أن تفتح القوات الأميركية بوابات معسكر أسرى الحرب، انهار اقتصاده الصغير اللافت للنظر.

يبدو واضحاً من هذا أنّ اقتصاداً يعتمد على التعامل بالنقود لا يمكن أن يدوم إذا عرف الجميع أنّ نهايته قريبة. يتوقف كل شيء على الثقة في طول عمره لأنّ مجرد توقع الانهيار يكفي، على الطريقة الأوديبية، للتسبب في الانهيار.

يصح هذا الأمر على جميع الاقتصادات، من اقتصاد معسكر أسرى الحرب الذي وصفه رادفورد إلى اقتصادنا الراهن. لكن هنالك اختلافات أساسية بين الطريقة التي تعمل بها النقود في المعسكر، والطريقة التي تعمل بها في مجتمعات السوق الخاصة بنا. كانت "الصليب

الأحمر" في معسكر أسرى الحرب المتحكم في العرض "النقدي"، رغم أنّ موظفيها لم يكونوا يعلمون على الأرجح شيئاً عن هذا. إذ إنّهم كانوا يوصلون السلع التي يتمكّنون من تأمينها إلى أسرى الحرب، ويتابعون عملهم الإنساني من دون أن تكون لديهم أيّ فكرة عن اقتصاد المعسكر. بهذا المعنى، كانت السلطة العليا التي تحكم النظام النقدي للمعسكر محايدةً حقاً.

للأسف، الحال أبعد ما يكون عن هذا في مجتمع السوق الخاص بنا.

من السجائر إلى المال السياسي

ظهرت السجائر كوحدات عملة في معسكرات الاعتقال والسجون في العالم أجمع. أمّا لمن هم أحرار، فهنالك خياراتٌ أوسع من المواد لاختيار مادة من بينها. فقد استُخدمت الأصداف والملح والمعادن الثمينة كالحديد. غير أنّ خواص الذهب الكيميائية السحرية التي تحول دون تآكله وتحافظ على لمعانه جعلته مفضَّلا في كل الأزمنة. حين حلّت العملة الورقية محل القطع المعدنية للمرة الأولى، على الأقل من أجل قيمتها الأكبر، أُصيب الناس بصدمة، تماماً مثلما وجدت صعوبةً في فهم كيف يمكن قطعةً من الورق يُكلّف إنتاجها 20 دراخما أن تساوي ألفاً. منذ ذلك الوقت، وكلما أصبحت الأوراق النقدية أصغر وأخفّ وزناً، باتت العملة محسوسةً بدرجة أقل، بل إنّها تجردت من طابعها المحسوس تماماً؛ أمّا اليوم، فنحن نُلّم إلماماً متزايداً بفكرة تحويل العملة عن طريق تطبيقٍ موجود في هواتفنا الذكية. ولكن كما حال السجائر في معسكر رادفورد الثقة هي التي تجعل العملة تؤدي وظيفتها؛ تضفي عليها طابع العملة.

تعيّن على الحكّام منذ أقدم العصور حماية ثقة الناس بعملتهم، من جشعهم في أحيان كثيرة. ففي بلاد ما بين النهرين، كما رأينا، ستفقد الأصداف المنقوشة التي كانت بمكانة إيصالات للقمح المستحق للمزارعين وكذلك كوحدات عملة صدقيّتها فوراً إذا أصدر الحاكم تعهدات بكمية غير معقولة من القمح أو أخفق في السيطرة على الموظفين الذين يوفرون الأصداف وينقشون الأرقام عليها. ينطبق الأمر عينه على النقود المعدنية، إذ تكون المسألة كمية المعدن الثمين (الذهب أو الفضة) التي تحتويها العملة المعدنية. كان لدى المزوّرين كل الحوافز لصهر النقود المعدنية وإعادة سكبها بكمية أقل من الذهب أو الفضة، كي يحتفظوا بالفارق لأنفسهم. تسببت الشكوك الواسعة الانتشار في هذه العملية، في إعاقة التعاملات التجارية، لأنّ الناس سيفكرون مرتين قبل قبول نقود معدنية تزعم أنّ لها قيمة تبادلية محددة ربما تفتقر إليها.

لمواجهة هذه الشكوك، عمدت السلطات إلى دمغ قطع نقودها المعدنية بصورة، غالباً ما كانت صورة الحاكم، كضمانة بأنّ النقود المعدنية المتداولة تخضع لرقابة الملك المستمرة. في

أثينا القديمة مثلاً كان لدى الدولة المدينة قواعد صارمة ومراكز اختبار رسمية في الموانئ وحول الأسواق تستخدم طرائق تقنية متقدمة لإجراء اختبارات عشوائية على النقود المعدنية، وكذلك على بضائع أخرى كالخمور لضمان نقائها، ومحتواها من الكحول. كانت العقوبات المفروضة على الاتّجار بالنقود المزورة شديدة، تبدأ من الجلد وصولاً إلى الإعدام. وبما أنّ الوقاية أفضل من العقوبة، استُخدمت تصاميم متزايدة التعقيد تصوّر آلهةً أو طغاة مخيفين على النقود المعدنية، على أمل أن تبقى متقدمةً بخطوة على المزورين.

كان كل شيء بخير وعلى ما يرام، لكن، كما تقول العبارة القديمة، "من سيحمينا من حُماتنا؟" تبيّن في أحيان كثيرة أنّ سلطة إصدار العملة تفوق قدرة الحكام غير المعصومين على التمتع بها من دون إساءة استخدامها. كانت الدوافع التي واجهوها لعدم إنصاف الجمهور قوية. ففي كل مرة أرادوا فيها شنّ حرب أو تشييد معبد أو قصر جديد، كان يتبيّن أنّه تصعب مقاومة إغراء تخفيض كمية المعدن الثمين التي تدخل في النقود المعدنية من أجل تصنيع عدد أكبر منها.

لم يكن رعاياهم أغبياء بطبيعة الحال: تعلّموا التمييز بين النقود المعدنية الأقدم والأحدث. لكن لم يمضِ وقتٌ طويل قبل أن تطرد النقودُ المعدنية الرديئة النقودَ المعدنية الجيدة من التداول، لأنّ الناس اكتنزوا الجيدة أو صهروها لاستخلاص ذهبها أو فضتها الوافرين نسبياً. لكن مع وجود كل هذا المقدار الإضافي والمغشوش من العملة في التداول، غدت قطعة النقد المعدنية مساوية لكمية أقل من الحنطة أو الذرة أو اللحم. استشرى تضخم الأسعار؛ اكتشف الناس أنّ أجورهم ومدخراتهم تفقد قيمتها، وترنح الاقتصاد، بل إنّ العملة بأكملها باتت معرضة للخطر إذا انهارت الثقة بها كلياً. كان تدهور الإمبراطورية الرومانية مليئاً بمثل هذه الأحداث.

لذلك من المفهوم تماماً أنّ أشخاصاً كثيرين يشعرون أنّه لا يمكن الوثوق بحكّامهم وحكوماتهم وسياسييهم عند اتخاذ قرارات كتلك، وأنّه لا بدّ من إبعادهم قدر الإمكان عن مناورات الرجال المتعطشين للسلطة. بلى، كان معظمهم ولا يزالون من الرجال الذين يحاولون الحصول على أكبر قدر من المغانم.

لحسن الحظ، تغيّر الزمن إلى حد ما. فعبر سلسلة من التمردات، فرض المحكومون على الحكّام سيادة القانون التي تحدّ من إمكانية نهب الملك لرعاياه، وفرض الضرائب كما يحلو له، ومصادرة أراضيهم، وحبسهم عندما يقاومون. أصبحت الضرائب أكثر بكثير من مجرد فرض رسوم على الفقراء من أجل زيادة إثراء الأقوياء. ورداً على الحركات الشعبية المطالبة بتوزيع أكثر عدلاً للفائض، باتت الضرائب مصدراً من مصادر التمويل لمشاريع متنوعة تستفيد منها قطاعات أوسع من السكان. حتى الأغنياء بدؤوا إدراك أنّ دولة الرفاه كانت

بوليصة تأمين ممتازة مقابل ألا يخسروا ملكياتهم، وراحة بالهم، ورؤوسهم في الواقع. لكنّ السؤال غدا: من الذي سيدفع لقاء ذلك؟ وكما سبق أن لاحظنا، لا يرغب الأغنياء في دفع الضرائب اللازمة ولا يستطيع الفقراء تحملها. فما العمل؟

كان أحد الخيارات، كما لاحظنا في الفصل الرابع، تمويل نفقات الدولة عن طريق العجز، أو الدَّين العام. وكان الخيار الآخر خلق مزيد من النقود، عن طريق المصارف أو المصرف المركزي الذي أنشأته الدولة لتمويل نفسها وتمويل المصرفيين وقت حاجتهم. لكل من الخيارين عيوبه. يكره السياسيون زيادات في الدَّين العام لأنّ خصومهم سيبذلون كل جهد لمعارضتهم، متهمين الحكومة بالحكم على أطفالهم بمستقبل من ضرائب أعلى لسداد الدَّين العام. أحد الميول في النتيجة هو إعطاء تعليمات للمصرف المركزي بروية لخلق مزيد من النقود من أجل شراء ما يحتاج إليه المجتمع حاجةً ماسّة.

لكن تماماً مثلما كره أسرى الحرب في معسكر رادفورد الذين راكموا أرصدةً كبيرة من السجائر وصول سجائر جديدة من "الصليب الأحمر" كي لا تتضاءل قوة سجائرهم الشرائية، كذلك تقاوم الطبقات الميسورة بشدة دوماً هذا الحل. شنّ الأثرياء، مستشهدين بسقوط الإمبراطورية الرومانية الذي يُعزى جزئياً إلى تدهور عملة أباطرة روما الفاشلين، حملةً لإلغاء تسييس المصارف المركزية وجعلها مستقلةً عن الحكومة، ما يؤدي إلى تجريد السياسيين من قدرتهم على إعطاء تعليمات لـ"المركزي" بزيادة العرض النقدي. ولكن لو تركنا جانباً الآن مسألة هل كان مرغوباً حقاً إلغاء تسييس النقود بهذه الطريقة، فهل يكون حتى ذلك ممكناً؟

الفارق بين اقتصاد معسكر أسرى الحرب واقتصادات السوق النقدية

للإجابة عن هذا السؤال، دعينا نبدأ بملاحظة فارق آخر بين اقتصاد معسكر أسرى الحرب واقتصادنا. كانت العملة في معسكر الأسرى مالاً وكان المال عملة، إذ كان مخزون السجائر يقوم مقام مخزون العملة، ومخزون العملة المال الوحيد الموجود. لكنّ حجم المال خارج أسلاك معسكر أسرى الحرب الشائكة كان يفوق كثيراً كمية النقود المعدنية والورقية المتداولة. لماذا؟

الإجابة المختصرة: بفضل قدرة المصرفيين السحرية على خلق المال من العدم. كما تذكرين، عندما حصلت مريم على قرضها البالغ نصف مليون جنيه، ظهر ببساطة في حسابها المصرفي؛ لم يأخذ بتاتاً شكل عملة أو نقود معدنية أو ورقية. لكنّه مالٌ استخدمته لشراء تجهيزات احتاجتها من أجل ورشتها لصناعة الدراجات. هذا الأمر ممكنٌ في مجتمعات السوق لأنّ مريم ستواصل إنتاج دراجات تساوي قيمتها نصف مليون جنيه، وكذلك بعض

المال الإضافي كي تدفع للمصرف فائدته وتحقق ربحاً فوق ذلك. في المقابل، لم يكن هنالك إنتاجٌ في معسكر أسرى الحرب، بل استهلاكٌ فحسب، وبغياب الإنتاج ليست هنالك وسيلة لتحويل الدَّين إلى ربح بهذه الطريقة. لعل أمراً كهذا كان مستحيلاً إلى هذا الحدّ أو ذاك. ومن هذا المنظور، كان اقتصاد المعسكر سوقاً قائماً بذاته لكنّه لم يكن يشبه في شيء مجتمعاً من مجتمعات السوق، لأنّه ما من سلعة كان أسرى الحرب يستهلكونها كانت تُنتَج داخله.

دعينا نتذكر أيضاً كيف أنّ قدرة المصرفيين السحرية هذه على خلق المال والمطالب الكلية لمجتمع من مجتمعات السوق تولد حاجةً ملحّة للدَّين العام: شبح في آلة، كما وصفتُه. الدَّين العام هو الذي يدفع من أجل البنية التحتية التي يعتمد عليها أداء الاقتصاد بأسره، ويعزز عملية إعادة التدوير عندما تتباطأ، ويزوّد المصرفيين المهتاجين ب"أصولهم الأكثر سيولة"، وهو الحزام المطاطي الذي يبقي الأشياء مترابطة عندما تنجرف بعيداً. في المقابل، يولّد الدَّين العام في الدولة حاجةً ملحّة وجديدة إلى جباية الضرائب، لو لمجرد مواصلة تسديد جزء من الدَّين. الفارق الحاسم بين اقتصاد معسكر أسرى الحرب الذي وصفه رادفورد، واقتصادات مجتمعات السوق، هو أنّ دَين وضرائب اقتصاد المعسكر ليست لها صلة بالعرض النقدي في حين أنّها ترتبط في اقتصادات مجتمعات السوق ارتباطاً وثيقاً به.

على كل حال، لم تنشأ العملة المادية أساساً لتسهيل التبادلات، كما حدث في معسكر رادفورد. إذ إنّها اختُرعت لتسجيل الديون - الديون التي استخدمها الحكّام الأثرياء من أجل الدفع للمزارعين الفقراء من أمثال السيد نابوك - ومن أجل جباية الضرائب (على هذا، لطالما خضع الحكّام لإغراء خفض قيمة العملة بغية تحقيق الأرباح لأنفسهم، في حين أنّهم امتنعوا عن ذلك لمعرفتهم أنّه سيخفّض قيمة الضرائب التي يحصلون عليها).

إذا أُلغي تسييس النقود، وإذا فُصل عرضها النقدي عن عالم السياسة، نستطيع الآن أن نرى أنّ جميع القرارات التالية ستُتخذ باستقلالية عن السياسة: كم تنفق الحكومة وعلى ماذا، كم تجبي الدولة من الضرائب وممّن تجبيها، ما الذي سيُسمح للمصرفيين بالتملص منه، كيف يجري التعامل مع المصرفيين عندما يفلسون. ما دامت هذه القرارات هي عين تعريف السياسة، فيمكن أن تكون غير ديموقراطية إذا اتخذتها الأوليغاركية، لكنّها لا يمكن أبداً أن تكون غير سياسية.

دعيني أذكرك مرةً أخرى لماذا كانت النقود في معسكر أسرى الحرب الذي كان رادفورد نزيلاً فيه غير سياسية: لأنّ عرضها كان يأتي من مصدر مستقل، منظمة "الصليب الأحمر" التي لم تكن تعلم أنّها تزوّد رادفورد وزملاءه من أسرى الحرب بعملة. تعرف السلطات المتحكمة بالعرض النقدي في كل مكان آخر تمام المعرفة السلطة التي تتمتع بها على اقتصادنا. في وضع كهذا، وبالنظر إلى أنّها تعلم العواقب المحتملة لقراراتها، ليس السؤال هل

عليها أن تتصرف تصرفاً موضوعياً، فهي لا تستطيع، بل السؤال هل عليها التصرف لمصلحة الأكثرية أم الأقلية.

الواقع أنّ المصارف المركزية في الغالبية العظمى من ديموقراطيات العالم المتقدمة اقتصادياً مستقلة رسمياً. هل أُلغي تسييس النقود في كلٍّ من هذه البلدان بعدما لم يعد المصرف المركزي خاضعاً لصلاحيات السياسيين المنتخبين أو نفوذهم؟ الجواب: لا، نظراً إلى أنّ النقود مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإدارة المؤسسية للدَّين (العام والخاص) وفرض الضرائب، وهو شأنٌ سياسي كلياً. ما يحدث حقيقةً عندما يصبح المصرف المركزي مستقلاً عن السياسيين المنتخبين هو: عوضاً عن وجود مصرف مركزي حيادي كحيادية "الصليب الأحمر"، ينتهي الأمر بنا بمصرف مركزي لا تزال قراراته سياسية كحالها في كل وقت، باستثناء أنّها لم تعد خاضعةً لإشراف البرلمان. ونتيجةً لذلك ينتهي الأمر بأن تصبح قراراته خاضعةً أكثر من أيّ وقت مضى للبأس السياسي والمالي الذي تتمتع به الأقلية القوية غير المنتخبة: الأوليغاركية والمصرفيون.

محاولةٌ لإلغاء تسييس النقود: عملة "بيتكوين" الرقمية

دعيني الآن أعُد بك إلى 2008، تلك اللحظة في التاريخ الحديث عندما كنتِ في الرابعة وعندما انفجرت فقاعة المصرفيين انفجاراً مدوًّيا. صبغ فقدان الوظائف والبيوت والآمال المجتمعات الغربية بفقدانِ ثقةٍ غير مسبوق بأمراء المال: المصرفيين الخواص، والسياسيين المسؤولين عن اقتصاد السوق الخاص بنا، والاستقلالية النظرية لحاكمي المصارف المركزية المسؤولين عن العرض النقدي. عندما اجتمع حاكمو المصارف المركزية من البلدان العشرين الأكثر ثراءً، التي تُدعى "مجموعة العشرين"، للاتفاق على كيفية إنقاذ المصرفيين، شعر المواطنون في أنحاء العالم كافة بالغضب. شرع بعضهم في الحلم بنوع جديد من العملة، عملة لا تختلف عن السجائر في معسكر أسرى الحرب الذي كان رادفورد نزيلاً فيه: مخصخصة وغير سياسية وبعيدة عن متناول المقتدرين والأقوياء، عملة يخلقها الشعب ومن أجل الشعب، ليس بإمكان الدولة ولا المصرفيين التلاعب بها.

من الذي سيصدر العملة وينظّم كميتها ونوعيتها إن لم يكن المصرف المركزي أو الحكومة؟

لم تكن الإجابة عن أسئلة كهذه ممكنةً قبل العصر الرقمي، ولكن منذ قدوم الإنترنت أخذت تنمو في عقول تقدمية ذات ميل معادٍ للاستبداد رؤيةٌ عن عملة رقمية نزيهة وآمنة وديموقراطية ليس لها شكلٌ مادي، ولا توجد إلا في حواسيبنا وهواتفنا الذكية، ومستقلة عن أيّ تحكم مركزي. لقد كان التحدي دائماً هو أنّه خلافاً لموزة لا أستطيع أكلها مرتين أو ورقة

مالية من فئة مئة دولار لا أستطيع إنفاقها مرتين، يُعدّ أيّ شيء رقمي مجرد سلسلة من الأرقام الموضوعة على قرص صلب ويمكن في النتيجة أن ينسخها أيّ شخص أو يضاعفها. إن لم يكن هنالك ما يردعني أو يردعك عن خلق عملة بقدر ما نشاء، فكيف نستطيع الاحتفاظ بعلامات تبويب للمبلغ الذي يحق لكل منا إنفاقه؟ من دون إيجاد حل لهذه المشكلة، سرعان ما سيدمر فقدان الثقة وتضخمُ أسعارٍ مفرطٍ عملةً من العملات الرقمية.

ورد جوابٌ بارع عن هذا السؤال في رسالة إلكترونية إلى غرفة محادثة على الإنترنت بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، بعد أسابيع قليلة من حدوث الانهيار. كانت الرسالة الإلكترونية موقَّعة باسم ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto، وهو اسم مستعار لشخص أو فريق لا تزال هويته مجهولة إلى يومنا. عرض ناكاموتو في هذه الرسالة الإلكترونية برنامجاً حاسوبياً مبهراً – خوارزمية – وجد حلاً لهذه المشكلة وسيغدو أساس عملة رقمية لا مركزية تدعى "بيتكوين" (Bitcoin).

تطلبت الحلول الأخرى كافة قبل رسالة ناكاموتو سلطةً مركزية من نوع ما. تتعامل المصارف وشركات البطاقات الائتمانية مثل Visa أو Mastercard مع هذه المشكلة عن طريق إنشاء جدول بيانات رقمي مركزي. في كل مرة تدفعين فيها لقاء شيء من موقع Amazon باستخدام بطاقتي الائتمانية، يُسحب عدد من الدولارات من قيد في جدول البيانات المركزي ذاك – أو دفتر الحسابات – مجاور لاسمي ورقم حسابي ويوضع بجوار اسم شركة Amazon ورقم حسابها في جدول البيانات المركزي عينه. وقبل كل عملية شراء أقوم بها، يتحقق النظام المركزي من وجود رصيد كافٍ بجوار اسمي، للتأكد من أنّني لم أنفق المال عينه مرتين.

تمثّل جمال خوارزمية ناكاموتو في أنّها ألغت دفتر الحسابات المركزي الذي تديره سلطة مركزية لكنّها تدبرت ضمان عدم إمكانية نسخ أو إنفاق وحدة نقدية واحدة مرتين. "من سيتولى مسؤولية ضبط التعاملات التجارية إذاً؟" أنا واثقٌ أنّكِ تريدين أن تطرحي هذا السؤال. الإجابة الرائعة هي الجميع! ستشارك كامل الجماعة التي تستخدم "بيتكوين" في المهمة بتخصيص كل شخص حيزاً صغيراً من استطاعة حاسوبه لهذا الغرض. سيراقب كل شخص تعاملات الآخرين التجارية الأخرى، متحققاً من سلامتها، في حين لن يعلم أيّ شخص في الوقت عينه التعاملات التجارية التي يراقبونها، ما يضمن حماية الخصوصية. تحمّس كثيرٌ من الأشخاص في أرجاء العالم وسجّلوا.

عانت "بيتكوين" بعض مشكلات التأسيس البشعة. فرغم أنّ أحداً لم يستطع فك رموز خوارزمية ناكاموتو، فإنّ حفنةً من أصحاب المشاريع الخبثاء استغلوا مخاوف الناس من احتمال تعرّض حواسيبهم للقرصنة، بحيث يفرّ القراصنة بسلاسل الأرقام التي تمثّل

"بيتكويناتهم" المكتسبة بشق الأنفس. عرض أصحاب المشاريع هؤلاء على الزبائن الأغنياء بـ"البيتكوينات" خدمة: حماية "بيتكويناتهم" عن طريق تخزين سلاسل أرقامها (إلكترونياً) في خوادم فائقة الأمان، مقابل رسم صغير. نعم، لقد حزرتِ: اختفى واحدٌ أو اثنان من الحُماة الفاقدين للضمير في عتمة الليل وبحوزتهم "بيتكوينات" أناس آخرين تساوي ملايين من الدولارات.

ما يثير الاهتمام حقاً في هذه القصة أنّها تذكّرنا بالسبب في كون المال سياسياً، وضرورة أن يكون سياسياً على الدوام. كون المال سياسياً أمرٌ يجادل فيه مؤيدو "بيتكوين". إذ إنّ حبهم لهذه العملة وغيرها ممّا يدعى العملات المشفّرة ينبع ممّا يرونه طبيعتها الفوضوية المكافحة للاستبداد والمعادية لمؤسسة الحكم. وهذا سياسي كما يبدو. لكنّ ما لن يحبه مؤيدو "بيتكوين" هو ما سأقوله: الاعتقاد بأنّه من الممكن إبقاء المال منفصلاً عن الدولة وعن العملية السياسية التي تؤدي إلى تشكيل حكوماتنا وسياساتها هو وهمٌ خطير.

الوهم الخطير للمال غير السياسي

عندما انتشرت فضيحة سرقة "البيتكوينات" على نطاق واسع، رأى فيها أشخاص كثيرون برهاناً على أنّ العملة كانت معيبةً لأنّه ما من أحد يحمي مستخدميها من الاحتيال والسرقة. إذا اقتحم لصوصٌ مصرفاً ورحلوا بالملايين، يضمن القانون أنّ ودائعكِ آمنة، ولكنّ أحداً لن يأتي لإنقاذكِ في حالة "بيتكوين" لأنّه خارج الولاية القضائية لأيّ دولة.

ما من شك في أنّ غياب نظامٍ للتأمين تدعمه الدولة يمثّل عيباً خطيراً بالنسبة إلى المستخدمين. قد نكره الدولة لكنّها في نهاية المطاف بوليصة تأميننا الوحيدة في مواجهة الجريمة المنظمة. رغم ذلك، هذا الضعف لا يُعدّ الوجه الأكثر خطورةً من أوجه ضعف العملات غير التابعة لدولة من الدول كـ"بيتكوين". إنّ ضعفها الأكبر والأكثر خطورةً يكمن في أنّه، بسبب استناد هذه العملات إلى فكرة أنّه لن يكون ممكناً التدخل في العرض النقدي كي لا تتلاعب الحكومات أو المصرفيون في هذا التدخل، يستحيل تعديل كمية المال الإجمالية في النظام استجابةً لأزمة من الأزمات، ما يجعل الأزمة أسوأ، كما رأينا.

تنصّ خوارزمية "بيتكوين" على أنّ عدد "البيتكوينات" التي توجد ثابتٌ أساساً (لنكن أكثر دقة، تنمو الكمية ببطء إلى أن تبلغ رقماً أقصى – 21 مليون "بيتكوين"، على وجه التحديد – في وقت ما من عام 2032). غير أنّ هذا الأمر يسبب إشكالات كثيرة لسببين: أولاً يزيد احتمال حدوث أزمة، وثانياً سيجعل تخفيف حدتها أكثر صعوبةً عندما تحدث.

دعينا ننظر أولاً في السبب الذي تزيد فيه كمية "البيتكوينات" الثابتة من احتمال حدوث أزمة: إنّه ما يدعى التأثير الانكماشي. عندما تخلق المنشآت التجارية مزيداً من المنتجات،

سيصبح كل "بيتكوين" أكثر ندرةً نسبياً ولذلك سترتفع قيمته أكثر فأكثر. ما يعني أنّ سعر كل سيارة أو جهاز، مُقاساً ب"بيتكوينات"، سينخفض بسرعة أكبر حتى من السرعة التي تمليها الأتمتة. وسيحدث انكماش الأسعار في كل المجالات. هذا الانكماش ليس مشكلةً بحدّ ذاته، لكنّه يغدو مشكلةً كبيرة إذا انخفضت الأجور بسرعة تفوق سرعة انخفاض الأسعار، ما يعني عجز العمال إلا عن شراء كمية أقل من المنتجات المتكاثرة. إنّ هذا الانخفاض في المبيعات الناجم عن تأثير "البيتكوين" الانكماشي يضيف عاملاً مزعزعاً للاستقرار إلى فرط وفرة المصرفيين القياسية ويثير انهياراً بسهولة أكبر.

ما إن يحدث الانهيار، حتى تظهر المشكلة الثانية لاقتصاد مدعوم ب"بيتكوين": استحالة إنعاش الاقتصاد بزيادة كمية المال. بعد حدوث انهيار ما، عندما يعجز المال الذي استحضره المصرفيون من المستقبل عن التجسد، يجب على الحكومة أن تعوّض بعض ذلك المال المفقود بسرعة لإسعاف المصارف (وليس أصحابها) والإنفاق على الفقراء والأشغال العامة وما شابه.

وما لم تتخذ الحكومة إجراءً سريعاً لزيادة العرض النقدي، سيدفع التفاعل التسلسلي لحالات الإعسار الجميع إلى ركود شبيه بركود ثلاثينيات القرن العشرين. غير أنّ هذا الإجراء السريع غير ممكن في ظل "بيتكوين" الذي يكون عرضه ثابتاً وخارج تحكّم السلطات.

لا شيء من هذا يُعدّ مضاربةً. هذا ما حدث قبل انهيار 1929 وبعده، عندما صممت الحكومات على إبقاء العرض النقدي بنسبة ثابتة قياساً بكميات الذهب التي تمتلكها، وهي سياسة عُرفت باسم معيار الذهب القريب جداً من روح النفور من المال السياسي الكامن وراء "بيتكوين". لم يأتِ الغوث إلا بعد فصل الحكومة البريطانية في 1931، وحكومة الرئيس روزفلت Roosevelt التي دُعيت باسم حكومة "الصفقة الجديدة" (New Deal) في 1933، كمية العملة عن مقتنيات الذهب.

لكن بطبيعة الحال عاد المال السياسي بمجرد أن أدارت العرض النقدي جهةٌ ما كحكومة أو مصرف مركزي.

ملاحظة ختامية

خلاصة القول: إنّ التحكم بالعرض النقدي هو أملنا الواهي الوحيد في رسم مسار يمنع الوقوع بين مطرقة الفقاعات والدَّين والتنمية غير المستدامة، وبين سندان الانكماش والركود. لكن بما أنّ أيّ تدخل كهذا سيؤثر في مختلف الناس – الأغنياء وأصحاب الأملاك من جانب، والفقراء والضعفاء من جانب آخر – وبطرق مختلفة، فهو لن يكون محايداً أبداً. بعد إقرارنا بأنّ النقود

سياسية بالضرورة، ليس في وسعنا إلا شيء وحيد لجعلها متمدنة، ألا وهو إضفاء طابع ديموقراطي عليها! منح الشعب سلطة التحكم بها على أساس صوت واحد للشخص الواحد. إنّها الوسيلة الوحيدة القابلة للدفاع عنها من بين الوسائل التي نعرفها.

لإضفاء طابع ديموقراطي على نقودنا، سنحتاج بطبيعة الحال إلى إضفاء طابع ديموقراطي على دولتنا أولاً. وهو هدف صعب المنال حقاً، لكنّه قد لا يكون مستحيلاً. عندما أنهيت كتابة هذا الفصل، سألت جدِّك، أبي، هل أصبحت السجائر وحدات عملة في نهاية المطاف في معسكرات جزيرتي ماكرونيسوس وإيكاريا، حيث أمضى سنوات عدة سجيناً سياسياً أثناء الحرب الأهلية اليونانية بين 1946 و1949. أفترض أنّني سألت جزئياً لاكتشاف مدى العالمية التي قد تكون عليها قصة معسكر أسرى الحرب الذي كان رادفورد أحد نزلائه. لا بدّ لي من القول إنّ جوابه فاجأني.

قال جدِّك: "لا، كنا نتشارك الطرود التي يتلقاها أيّ شخص منا مهما كانت. ذات مرة طلبت من عمتي أن ترسل إليّ سجائر رغم أنّني لم أكن مدخناً. أعطيتها للمدخنين الآخرين من دون أن أتوقع منهم شيئاً في المقابل. هكذا مضت الأمور. كان كل واحد منا يساعد الآخر".

هنالك درسٌ في مكان ما هنا، لكنّني سأترك لكِ مهمة استخلاصه.

ستقولين لي – لك كلّ الحقّ في ذلك – إنّ العميل سميث لا وجود له. إنّه من نسيج خيال بعض كتّاب السيناريو. تماماً مثلما خلق كريستوفر مارلو شخصية الدكتور فاوست ومثلما خلقت ماري شيلي شخصية الدكتور فرانكنشتاين بغرض إيقاظ ضمائرنا وتنبيهنا إلى خطر وشيك، فقد يثبت وجود العميل سميث كشخصية من شخصيات الخيال العلمي أنّنا لسنا مجرد سرطان أو فيروس يهدد الكوكب، أنّنا نوعٌ يمتلك وعياً، نوعٌ قادر على ممارسة النقد الذاتي والتأمل.

السؤال: هل سنثبت قدرتنا على أخذ هذه الفضائل الجديرة بالملاحظة في الحسبان؟

القيمة التبادلية مقابل كوكب الأرض

ظهرت مجتمعات السوق عندما انتصرت القيمة التبادلية على الاستعمالية. وكما رأينا، كان انتصاراً أنتج ثروةً تفوق الخيال وبؤساً غير مسبوق وأدى إلى مكننة شاملة زادت كمية المنتجات التي تستطيع البشرية صنعها زيادةً هائلة، في حين حوّلت العمال والموظفين على حد سواء إلى خدم آليين للآلات. كما أنّ هذا الانتصار أنجز أمراً آخر أيضاً: إنّه يضعنا، بصفتنا نوعاً، في مسار تصادمي مع قدرة الأرض على الإبقاء على الحياة.

تخيلي المشهد. إنّه فصل الصيف في جزيرة أيجينا. وفجأةً تعبر ثلاث طائرات لإطفاء الحرائق فوق منزلنا متوجهةً نحو البلوبونيز. نتابعها بأعيننا، وفي المدى: يتصاعد دخان أسود فوق جبل بارنون ويتلوى في السماء مثل أفعى مسحورة، مغطياً شيئاً فشيئاً شمس منتصف النهار المتوهجة ومشكّلا غروباً غريباً ديستوبياً. ليست هنالك ضرورة للاستماع للأخبار لنعرف أنّ كارثةً كبرى تتكشف أمام أعيننا. ولكن بينما تنقبض صدورنا، ستزداد صحة مجتمع السوق بسرعة من الناحية الاقتصادية. ليس رغم حريق الغابة بل بسببه.

أجل، أعلم أنّ الأمر يبدو سخيفاً، لكنّه حقيقي: وفقاً لتشكيلة من المقاييس يستفيد الاقتصاد من معاناة مجالنا الحيوي. في المقام الأول ليس لأشجار الصنوبر المحترقة تلك أيّ قيمة تبادلية، فهي تنمو على سفح الجبل ليس إلا. ومهما كانت قيمتها الاستعمالية لبعض الأشخاص: التجول في ظلالها، التمتع برائحة صمغها، الاستماع لحفيف أغصانها – وهي قيمة لا يمكن حسابها – فإنّ قيمتها التبادلية معدومة لأنّها ليست سلعاً تُباع وتُشرى لتحقيق ربح. من الناحية الاقتصادية ليس مهماً عدد الأشجار المحترقة، ولا كم سيبدو المشهد الطبيعي محروقاً، ولا عدد الحيوانات التي تلاقي مصيرها الرهيب وسط ألسنة اللهب، ما لم تُفقد أيّ قيمة تبادلية.

من جانب آخر، تُحرق الطائرات التي تحلق فوق منزلنا الكيروسين، وهو وقودٌ له قيمة تبادلية مرتفعة تُضاف الآن إلى دخل شركة البترول التي تورّده. ينطبق الأمر عينه على وقود

بعد سنة. دعينا نرَ الآن ما الذي سيحدث إذا لم تعد أعراف وتقاليد جماعة من الناس أدركت التوازن المرهف للنهر تنظم الصيد، وتنظمه عوضاً عن ذلك قوانين مجتمع السوق.

لنفترض أنّ القيمة التبادلية لكل سمكة سلمون هي خمسة جنيهات. إذا كان دافع كل صياد بمفرده هو ربحه الشخصي، عندئذ سيواصل كلّ منهم الصيد إلى أن تصبح تكلفة القيمة التبادلية للوقت والعمل المبذولين تزيد قليلاً عن القيمة التبادلية التي يستمدونها من السمك. كيف يمكن تحديد القيمة التبادلية لهذا الوقت كمياً؟ افترضي أنّ صياد السمك يخسر في كل ساعة يقضيها في الصيد عشرة جنيهات يستطيع اكتسابها إذا اشتغل في معمل مجاور. ما دام يصطاد بنسبة تزيد عن سمكتين في الساعة (يستطيع بيع الواحدة بخمسة جنيهات)، سيكون من مصلحته أن يصطاد سمك السلمون بدلاً من العمل في المصنع.

مثلما يعلم أيّ شخص يذهب إلى الصيد، يتناسب عدد الأسماك التي يصطادها تناسباً عكسياً مع عدد الأشخاص الآخرين الذين يصطادون بالقرب منه والكثافة التي يصطاد بها كلٌّ منهم. بعبارة أبسط: من الأسهل اصطياد السمك إذا كنتِ الشخص الوحيد الذي يصطاد. ليس عليكِ سوى رمي شبكتكِ والانقضاض بها خمس أو ست مرات على التوالي. ولكن كلما اصطدت أكثر وازداد عدد الصيادين، ازدادت صعوبة صيد أسماك السلمون، لأنّه في كل صيد ناجح سيوجد عددٌ أقل من الأسماك المتاحة، لأنّ كثيرين منكم يطاردون ما تبقى من السلمون.

أمّا إذا كنتم تعملون جماعياً كجماعة مؤلفة من مئة صياد مثلاً، سيمكنكم الاتفاق على أن يصطاد كل واحد منكم ساعةً واحدة في اليوم فتلتقطون ما مجموعه مئتي سمكة وتقتسمونها بينكم، سمكتين لكل شخص يومياً. لكنّ كل صياد سمك من أصحاب المشاريع في مجتمعات السوق ينافس صيادي السمك الآخرين، ومثل هذه الاتفاقات تتعارض مع روح التنافس (بل تتعارض أحياناً مع قانون التنافس). حتى لو اتفقتم جميعكم، أثناء احتساء البيرة في حانة محلية، على أنّه من المعقول نظرياً أن تقيدوا أنفسكم بساعة صيد يومياً، فإنّكم ستُرغمون عملياً على مواصلة الصيد لساعة ثانية وثالثة ورابعة وخامسة وهلم جراً... لأنّ كل ساعة إضافية ستجلب لكم سمكتي سلمون إضافيتين على الأقل.

ربما يكون إجمالي حصيلة الصيد كبيراً في البداية، أكثر من مئتي سمكة. لكن في القريب العاجل، عندما يقضي صيادو السمك المئة ساعات طويلة في الصيد، سيصبح السلمون نادراً، ويختفي تقريباً من النهر. وفي لحظة ما، سيضطر صيادو السمك إلى الصيد طوال اليوم وكل يوم كي يقتسموا فيما بينهم مئتي سمكة سلمون، بدلاً من الساعة الواحدة التي كان عليهم أن يقضوها في الصيد لو تمسكوا باتفاقهم.

صياد السمك سمك السلمون لأكثر من ساعة واحدة في اليوم. جرى تعديل الدستور في الإكوادور مثلاً بغرض الاعتراف بحق الغابة المطيرة في الحماية كأنّها غاية لا تقدر بثمن في حدّ ذاتها، بمعزل عن قيمتها التبادلية، وهو أول تعديل من نوعه في التاريخ الدستوري.

تقييداتٌ كهذه على أنشطة المالكين وفرض ضرائب على أرباحهم جميعها أمرٌ حسنٌ للغاية، لكنّ السؤال الأكبر: كيف يمكننا جعل المسؤولية الجماعية عن موارد الكوكب جزءاً لا يتجزأ من المجتمع عندما يكون لأقلية قوية تمتلك الأرض والمواد الخام والآلات تأثيرٌ حاسم في الحكومات التي تضع قوانيننا وتديرها وتضبطها عندما تقاوم قوانين كتلك؟

تتوقف الإجابة التي تحصلين عليها عن هذا السؤال على المصالح الشخصية للشخص الذي تطرحين السؤال عليه. إن كنت ستسألين عاملاً لا يملك أرضاً، فسيكون الرد المحتمل: تتمثّل طريقة وضع حد لمدى سيطرة المالكين على كيفية استخدام قوى الكوكب المنتجة في القضاء على ملكية الأرض والمواد الخام والآلات. لا يمكن تحقيق المسؤولية الجماعية إلا بالملكية الجماعية محكومةً ديموقراطياً إمّا على الصعيد المحلي عن طريق تعاونية وإما على الصعيد الوطني عن طريق الدولة.

أمّا إذا سألت شخصاً من الأقلية التي تملك قدراً كبيراً من الأرض والآلات، فسوف تتلقين إجابةً مختلفة على الأرجح. سيقول شيئاً من قبيل: ”دعينا نتفق على ضرورة فعل شيء لإنقاذ الكوكب. ولكن هل تعتقدين حقاً أنّ الحكومة تعبيرٌ نقي عن مصالحنا الجماعية؟ كلا! فالحكومة تخدم مصالح من يديرونها – السياسيين والبيروقراطيين –، مصالح لا تمثّل أغلبية الشعب أو الكوكب مطلقاً. أمّا بالنسبة إلى فكرتك الرومانسية بشأن تعاونية، فهل عرفت أنّ أمراً مهماً قد تحقق يوماً بطريقة ديموقراطية، والجميع جالسون ويتحدثون دون توقف بشأنه، وقد أصابهم تعقيده بالشلل؟ لا! هذا مستحيل. وكما قال أوسكار وايلد ذات يوم: ’المشكلة مع الاشتراكية أنّها تستغرق أمسيات كثيرة جداً‘“. وإذا سألت بعد ذلك: ”إذاً، كيف تقترح إنقاذ الكوكب؟“ سيكون جوابه على الأرجح كالتالي...

”مزيداً من الأسواق، من فضلك!“

سيقول المدافعون عن الوضع القائم، بغية الدفاع عن حقهم بامتلاك الأرض والآلات والموارد، شيئاً من قبيل: ”أنت محقة من دون شك. فسبب إخفاق مجتمع السوق في التعامل مع موارد الكوكب الطبيعية على نحو ملائم هو أنّ لهذه الموارد قيمة استعمالية ولكن ليس لها قيمة تبادلية. يتمثّل الحل في منحها قيمةً تبادلية. خذي هذه الغابة الجميلة التي تلتهمها ألسنة اللهب الآن، وتشعرك بالحزن. ما دامت تخصّ الجميع، فهي لا تخصّ أيّ شخص. السبب في أنّ مجتمع السوق الخاص بنا لا يمنحها قيمةً بقدر ما تستحق هو أنّه ليس في وسع أيّ شخص

أن يكتسب منها قيمةً تبادلية. ينطبق الأمر عينه على أسماك السلمون في النهر. فهي لا تخصّ أيّ شخص إلى أن يجري اصطيادها، وهذا هو السبب في أنّ كل صياد سمك يصطاد قدر ما يشاء منها، وتكون النتيجة أن يختفي السلمون وأن يبدو صيادو السمك أشبه بالأغبياء. يصح الأمر عينه على الغلاف الجوي: هو لا يخصّ أحداً، ونتيجةً لذلك يستغله كل شخص إلى أن يصبح مسموماً. وبما أنّ الرقابة التعاونية غير قابلة للتطبيق والرقابة الحكومية غير فعالة ومتحيّزة وسلطوية، سأقترح هذا الحل: أعطوا كل هذه الموارد الطبيعية الثمينة لكن غير المسعَّرة إلى شخص بإمكانه جعلها مربحة – مثلي مثلاً – عندئذ سيُعتنى بها بالتأكيد".

بالفعل، يمكن المحاججة في أنّه إذا أصبح النهر وأسماك السلمون التي تسبح فيه ملكية خاصة، سيكون لدى المالك جميع الأسباب لحمايتها. ربما سيفرض رسم دخول أو أجرة ساعيّة للصيد في النهر، ما يضمن وضع حدود للصيد ومن ثمّ حماية سمك السلمون وقوة عمل صيادي السمك. ينطبق الأمر عينه على الغلاف الجوي أو الغابات. فإذا صارت مملوكةً ملكية خاصة، ستُرغَم الصناعات على دفع ثمن الحق في إطلاق الملوثات في الهواء، وستُرغَم العائلات على دفع الثمن لنزهات في الغابات، ما يضمن استخدامها باعتدال في حين يضمن المالك حمايتها واستدامتها.

قد تسألين: "كيف يختلف هذا بالضبط عن الإقطاع؟" آنذاك كانت الأرض بحيواناتها ونباتاتها ومن يسكنها من الناس تخصّ سيداً إقطاعياً. هل سيُقال لنا الآن إنّنا بحاجة إلى العودة إلى نظام إقطاعي لإنقاذ الكوكب؟ سيجيب المدافعون عن مجتمعات السوق بما يلي: "لا، على الإطلاق. إنّ جمال الحل القائم على السوق هو أنّه ما إن تصبح الموارد الطبيعية، بغضّ النظر عمّن ستُعطى له في البداية، متاحةً للبيع والشراء، فإنّها ستؤول في نهاية المطاف إلى أيادي من يستطيع إدارتها، أيًّا يكن، بصورة أكثر ربحية وكفاءة، لأنّه سيكون قادراً على أن يدفع ثمناً أكبر مقابل امتلاكها. وهذا الأمر يختلف تماماً عن التحكم بها إلى أجل غير محدد وفقاً للأهواء الاعتباطية لطاغية إقطاعي".

في الحقيقة، لا تعني الملكية الخاصة بالضرورة ملكية شخص بمفرده أو شركة بمفردها. إذ يمكن أن يبيع آلاف المالكين المختلفين الأنهار والغابات والغلاف الجوي ويشتروها بسهولة بقطع صغيرة في أسواق مصممة خصيصاً لهذا الغرض. لكن كيف يمكن تقطيع غابة أو الغلاف الجوي للكوكب إلى قطع منفصلة؟ بإصدار ما يُدعى أسهماً في تلك الموارد تخوّل قانونياً مالك كل سهم حصة من الأرباح الناجمة عن تلك الموارد، تماماً مثلما تستطيعين امتلاك نسبة قليلة من أسهم شركات عملاقة مثل Apple وFord.

قد يبدو من قبيل المفارقة بالنسبة إليكِ أن يتطلّب منّا منع تدمير البيئة، عبر تفضيل مجتمع السوق القيمةَ التبادلية على الاستعمالية، تحويل كل ما تبقى من قيمة استعمالية إلى تبادلية،

الحل العملي الوحيد: ديموقراطية أصيلة

قلتُ إنّني سأتحدث إليكِ في هذا الكتاب عن الاقتصاد، لكنّكِ تلاحظين الآن أنّه يستحيل التحدث عن الاقتصاد من دون السياسة.

قلتُ في نهاية الفصل الأول إنّك تستطيعين إخراج النقود من السياسة لكنّك لا تستطيعين إخراج السياسة من النقود، كما قلت إنّ أيّ محاولة لإلغاء تسييس تنظيم العرض النقدي وإدارته ستخنق الاقتصاد وتحول دون انتعاشه في حالة انهياره. واستنتجت أنّ الحل الوحيد هو في إضفاء طابع ديموقراطي على عملية اتخاذ القرارات النقدية. وفي نهاية الفصل قبل ذلك، هل تذكرين تساؤلك بشأن ما يمكن فعله في مواجهة المعارضة الشرسة للأقلية الصغيرة لكن القوية التي تملك جميع الآلات إذا أردنا يوماً الإفلات من أن نصبح عبيداً لآلاتنا؟ كانت الإجابة مشابهة: إضفاء طابع ديموقراطي على التكنولوجيا عن طريق جعل جميع البشر شركاء في ملكية الروبوتات.

أمّا الآن، فسأواصل على النهج عينه في هذا الفصل عبر المحاججة في أنّ مجتمعاً عقلانياً ولائقاً ينبغي ألّا يضفي طابعاً ديموقراطياً على إدارة النقود والتكنولوجيا فحسب، بل كذلك على إدارة موارد الكوكب والنظم البيئية أيضاً. لماذا كل هذا التشديد على الديموقراطية؟ لأنّ الديموقراطية، اقتباساً من ملاحظة ونستون تشرشل Winston Churchill الساخرة، قد تكون نمطاً فظيعاً من الحكم – معيباً وغير معصوم وغير فعال وفاسداً مثل الأشخاص الذين يتكوّن منهم – لكنّها أفضل من أيّ بديل آخر.

سيتسم عصرك بتصادم مصيري بين مقترحين متعارضين: "إضفاء طابع ديموقراطي على كل شيء!" مقابل "تسليع كل شيء!" يفضّل الأقوياء والمتنفذون والمؤسسات مقترح "تسليع كل شيء!" ويريدون إقناعكِ بأنّ حل مشكلات عالمنا يكمن في تسريع وتعميق تسليع قوة العمل البشري والأرض والآلات والبيئة. أمّا "إضفاء طابع ديموقراطي على كل شيء!"، فهو التوصية التي أرسيت أسسها في هذا الكتاب. اختاري ما تشائين. سيحدد التصادم بين هاتين الأجندتين مستقبلكِ بعد رحيلي. إن كانت لديكِ رغبةٌ في أن يكون لك رأي في ذلك المستقبل، فسيكون عليكِ وعلى معاصريكِ تكوين رأي في هذا الشأن وصياغة حجج مقنعة تجتذبون بها الآخرين إلى وجهة نظركم.

لن أتظاهر بأنّني حيادي إزاء هذا التصادم، لذلك سأقول: لن ينجح التسليع أبداً. تقوم الأسواق بعمل رائع عندما يتعلق الأمر بإدارة إمدادات المقاهي في المدينة، وبصورة أعم توزيع السلع بين مشترين ذوي أذواق مختلفة، تماماً مثلما رأينا في معسكر أسرى الحرب الذي كان رادفورد أحد نزلائه. ولكن الأسواق، كما قد حاولت أن أبيّن على مدار هذا الكتاب،

سيئة في إدارة النقود وقوة العمل والروبوتات. وبالنسبة إلى البيئة، حلّ السوق يجمع بين أسوأ ما في السوق ومساوئ تدخل الدولة.

ستقولين: "حسناً، أنت ترفض حل الأسواق في كل مكان وتقترح عوضاً عنه الديموقراطية في كل مكان. ولكن بحقكَ كيف ستنقذ ديموقراطيتك كوكب الأرض؟ بتسخير الروبوتات للعمل من أجلنا، وجعل النقود تعمل بمعقولية وسلاسة؟" يا له من سؤال رائع! ففي حين قد تقتضي الإجابة عنه بصورة صحيحة كتاباً آخر كاملاً، اسمحي لي بتقديم لمحة قد تساعدكِ يوماً ما في كتابة التتمة.

إنّنا نصوّت في كل من الأسواق والديموقراطيات. في الانتخابات، كلما ازداد عدد الأصوات التي يحصل عليها حزبٌ أو مقترحٌ، ازدادت إمكانية تأثيره في النتيجة السياسية. يحدث شيءٌ مماثل في الأسواق. عندما تشترين نوعاً معيَّنا من البوظة، إنّك توجهين رسالةً إلى منتِج هذه البوظة مفادها أنّك ترين البوظة مرغوبة بما يكفي لإنفاق المال عليها. كأنّك تصوتين لنوع معيّن من أنواع البوظة. إذا لم يبتعه أيّ شخص، ستوقف الشركة إنتاجه. أمّا إذا صوّت كثيرٌ من الأولاد مثلكِ له بجنيهاتهم وقروشهم، فستنتج الشركة مزيداً منه.

لكن هنالك فارقٌ أساسي بين هذين النوعين من التصويت. يمتلك كلٌّ منّا صوتاً واحداً في أيّ ديموقراطية. وهذا شرطٌ لا غنى عنه بالنسبة إلى المفهوم اليوناني عن *isegoria*: إعطاء الآراء المختلفة وزناً متساوياً. أمّا في الأسواق، فعدد الأصوات التي يمتلكها الشخص تتحدد بثرائه. كلما ازدادت الجنيهات أو اليوروات أو الدولارات أو الينّات التي تملكينها، ازداد وزن رأيكِ في الأسواق التي تنفقين أموالك فيها. والأمر مماثلٌ في حالة الأسهم في شركة من الشركات: إذا كنتِ تمتلكين 51% من الأسهم، فأنتِ حاكمها المطلق، حتى لو كان آلاف الأشخاص يمتلكون الأسهم المتبقية.

صحيحٌ أنّك ربما تقولين: "ما دمنا نعيش جميعاً على الكوكب عينه، لماذا سيريد الأغنياء ما هو أقل من الأمثل بالنسبة إلى سفينة الأرض الفضائية، بما أنّنا جميعاً على متنها؟" خذي ما يلي في الحسبان: نواجه اليوم بوصفنا بشراً الاختيار بين الحدّ من انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري أو السماح بذوبان الغطاء الجليدي القطبي الذي سيتسبب في ارتفاع مستويات البحار وما ينجم عنه من فقدان ملايين الأشخاص بيوتَهم ومزارعهم في المناطق الساحلية المنخفضة كبنغلادش وجزر المالديف. افترضي الآن أنّنا خصخصنا الغلاف الجوي، وأنّ مسؤولية القرار بشأن الإجراء الذي ينبغي اتخاذه لا تقع على عاتق الأشخاص الذين يعني ثراؤهم أنّ ارتفاع مستويات البحار لن يؤثّر أبداً فيهم، لكنهم سيواجهون انخفاضاً في أرباحهم، وربما خسارة وظائفهم أو أعمالهم التجارية، إذا خفّضوا الانبعاثات. في رأيك، هل من العدل أن يتخذ الأثرياء، بما أنهم يمثّلون غالبية حملة الأسهم، هذا القرار في حين لا

خاتمة

على مدار هذا الكتاب، كان أكثر ما خشيته وأنا أواصل الحديث عن الاقتصاد أنك تساءلت، كيف أمكن أبي أن يخلط بيني وبين شخص لا يكترث؟

تنبع خشيتي، إذا نحّينا كبريائي المجروح، من قلق أكبر: ليس لدى معظم الناس وقتٌ لتفحص المجتمع. نريد أن نواصل حياتنا فحسب، نتحدث مع أصحابنا ونتمتع بالمتع التي يزوّدنا بها مجتمع السوق. لعل كتباً كهذا الكتاب تبدو في أفضل الأحوال مصدر إلهاء أو لا صلة لها بالموضوع، وفي أسوأ الأحوال عائقاً أمام التمتع بالحياة.

أفترض أنّه كان في مقدوري الردّ بالمحاجّة في أنّ مجتمعات السوق لا تجيد إنتاج متعة حقيقية، وأنّ مجتمع السوق في الحقيقة مكانٌ كئيب. لكنّني لن أقوم بذلك هنا. عوضاً عن ذلك سألتمس انتباهكِ لوقت أطول قليلاً وأطلب منكِ المشاركة في تجربة فكرية.

فتحة النجاة

تخيلي أنّ صديقنا كوستاس، وهو عالِمٌ مجنون، صمم وصنّع حاسوباً رائعاً يُدعى HALPEVAM: محفز المتعة الخوارزمية الاستكشافية والقيمة الاستعمالية. يمثّل HALPEVAM النقيض للآلات الرهيبة الكارهة للبشر في The Matrix التي صممت واقعاً افتراضياً للمساعدة في استعباد البشرية واستغلالها. وعلى عكسها، صُمم HALPEVAM ليكون خادمنا الأمين، آلة المتعة المطلقة.

يقرأ HALPEVAM أمواجكِ الدماغية للتوصل بدقة تامة إلى ما تودينه وإلى ما يزعجك أو يحزنك. ثمّ يخلق لكِ حياةً افتراضية هي الأفضل من بين أنواع الحياة الممكنة وفقاً لمعاييركِ، في حين أنّك لا تملكين أدنى فكرة عن أنّها افتراضية. والأهم من ذلك أنّ توجيهه الأساسي ليس أبداً تغيير رغباتنا ودوافعنا كي تلائم عالمه الافتراضي، بل خلق واقع افتراضي متناغم تماماً مع مبادئكِ وطموحاتك ورغباتك وحساسيتك، كما هي تماماً.

افترضي الآن أنّ هدية كوستاس إليكِ في عيد ميلادك في أيار/ مايو المقبل هي قلم تخطيط لطيف المظهر. ويخبركِ أنّك تستطيعين استخدامه لرسم دوائر ومربعات كبيرة على أيّ جدار، وبعد ذلك ومثلما لحق هاري بوتر وأصدقاؤه بقطار من الرصيف 9 وثلاثة أرباع، تستطيعين القفز عبر الجدار إلى الجانب الآخر. ولكن ما الذي يوجد في الجانب الآخر؟

الجانب الآخر هو العالم الافتراضي الذي خلقه HALPEVAM خصيصاً لك، حيث ينتظركِ منظرٌ طبيعي من متعة غير محدودة، خالٍ من الأعمال المنزلية وآلام وأحزان الحياة

المعتادة، ومن الحكايات المضجرة التي يرويها أبوكِ لك. وبينما تنغمسين في هذا النعيم التجريبي، سيعتني بجسمك في منشأة متطورة فريقٌ من androids طبية يتلقى تعليماته من HALPEVAM، لضمان أن يكون بصحة ممتازة.

هل ستذهبين إليه؟ أسمعكِ تقولين: "بالتأكيد".

"ليس بهذه السرعة"، يحذِّرك كوستاس. المقابل هو أنّك إذا ذهبت عبر الجدار لن يكون في وسعك العودة. ستعيشين بقية أيامك كلّها في عالم الحلم الرائع الذي يوفره HALPEVAM.

إذاً، إليكِ السؤال: هل ستذهبين عبر الجدار إلى الأبد؟

ما وراء الإرضاء

إذا قررتِ ألا تذهبي، فإنّك ترفضين تصوّر أنّ إرضاء أفضلياتك هو كلّ ما يهم. وفي الوقت عينه، قد تجدين صعباً أن توضحي بالتحديد سبب شعورك بهذه الطريقة. لعل فكرة اضطراركِ لتوديع واقعك الحالي، وحتى توديع أبيك، أمرٌ لا يطاق؟ إنّ إمكانية حياة من نعيم خالص ليست كافيةً لإزالة التخوّف الذي يملأ روحكِ من التفكير في أنّك ستتركين ذلك كلّه وراءك.

لكن ماذا لو برمج كوستاس HALPEVAM لينقلكِ عن بعد إلى نعيمك الافتراضي من دون أن تدركي ذلك؟ ماذا لو رتبت الشركة التي تمتلك HALPEVAM ذلك لكل إنسان على سطح الكوكب؟ لن يكون أيّ منّا على بيّنة من وجود أيّ فارق عدا تحسن ملحوظ في مستويات سعادتنا ورضانا وإنجازنا وبهجتنا... حتّى عندما ترعى أجسامنا، وأجسام مليارات من الآخرين، أعدادٌ كبيرة من androids التي صممها HALPEVAM ووجّهها.

هل تصفين هذا الوضع بأنّه جنة أو جحيم لا يختلف كثيراً عن الجحيم الذي كافح نيو ورفاقه للهرب منه في The Matrix؟ إن كانت هذه الصورة تجعلك ترتعدين من الاشمئزاز مثلي، نكون قد اتفقنا للتو: إرضاء الأفضلية بالغ الأهمية لكنّه ليس كل شيء.

إذاً، دعينا نتوقف للحظة لنسأل ما الخطأ حقاً في العالم الذي يحاول HALPEVAM أن يخلقه من أجلنا؟ بعبارة أخرى: ما هو الفارق بين تلبية رغباتنا والسعادة الحقيقية؟

بالطبع، نشعر بالسعادة عندما تتحقق رغباتنا. لمدة وجيزة على الأقل. وهذا أمرٌ جيد. ولكن كما كتب في 1863 جون ستيوارت مِل John Stuart Mill، وهو فيلسوف بريطاني وخبير في الاقتصاد السياسي، "خيرٌ لنا أن نكون كائنات بشرية غير راضية من أنّ نكون خنازير راضية، أن نكون أمثال سقراط غير راضين من أن نكون حمقى راضين. وإذا كان للحمقى أو الخنازير رأي مختلف، ذلك لأنّهم لا يعرفون إلا وجهة نظرهم". بعبارة أخرى: قد

إنّ مفتاح السعادة، كما كتب الكاتب الأميركي هنري ديفيد ثورو Henry David Thoreau ذات يوم، ليس البحث عنها. فهي تشبه فراشةً ملونة: "كلما لاحقتها، ازداد تملّصها منك. ولكن إذا وجّهت انتباهك إلى أمور أخرى، ستأتي وترفرف فوقك". إذاً، إن لم تكن السعادة هي الهدف الذي ينبغي أن نتطلع إليه، حتى لو كنا نتوق إليها إلى حد كبير، فما الذي ينبغي أن تكونه أهدافنا؟ عليكِ أن تجدي إجابتكِ بنفسك، ولكن بينما تفكرين في هذه الإجابة إليكِ بعض الأفكار الشخصية.

هنالك أمرٌ يغضبني ويرعبني أكثر من أيّ أمر آخر تقريباً هو التفكير في أنني غافل عن قوى وأشخاص يتلاعبون بنا. أظن أنّ معظم الناس ينتابهم شعورٌ كهذا. ولهذا السبب بيّنت أفلام مثل The Matrix و V for Vendetta [ثاء رمزاً للثأر] أنّها تحظى بشعبية كبيرة: إنّها تناشد حاجتنا أن نكون مفكرين أحراراً مستقلين وذاتيي التوجه. إنّ أسوأ أنواع العبودية هو عبودية حمقى لُقنوا السعادة بشدة ويعشقون أغلالهم ولا يطيقون الانتظار لشكر سادتهم على بهجة خضوعهم.

تصنع مجتمعات السوق الخاصة بنا آلات رائعة وثراءً يفوق الوصف، وفقراً مذهلاً وديوناً هائلة، لكنّها في الوقت عينه تصنع الرغبات والسلوكات المطلوبة فينا من أجل استمرارها. خير مثال على هذا مراكز التسوق التجارية. المعمار والتصميم الداخلي والموسيقا: كل شيء مصمم لتخدير العقل وتوجيهنا بالسرعة المثلى عبر الممرات والمتاجر، ولخنق العفوية والإبداع وكي تخلق فينا عوضاً عنهما الرغبة في مغادرة متاجرها محمّلين بأشياء لم نكن على الأرجح نحتاجها ولا نريدها عندما دخلنا. ولعلمي بذلك، لا يسعني إلا كراهيتها. امنحيني بدلاً منها في أيّ وقت HALPEVAM، أو حتى المصفوفة!

هنالك وسائل تلقين أخرى أيضاً. إحداها وسائل الإعلام الجماهيرية التي تهدف أيضاً إلى اختلاق الموافقة الجماهيرية على القرارات السياسية التي تتخذها الأوليغاركية وتتعارض مع مصالحنا ومصالح الكوكب. ثمة وسيلة أخرى هي النمط الأكثر فعالية للتلقين الأيديولوجي منها جميعاً: علم الاقتصاد.

الأيديولوجيا

"إذاً، كيف تدبّر هؤلاء الحكّام أمرهم للإبقاء على سلطتهم، وتوزيع الفائض كما يحلو لهم، من دون أن تزعجهم الأغلبية؟" هذا هو السؤال الذي طرحته في بداية الكتاب، في الفصل الأول. كانت إجابتي: "بإشاعة أيديولوجيا أدّت إلى أن تؤمن الأغلبية في أعماقها بأنّ حكّامها وحدهم لهم الحق في أن يحكموا".

كان الأمر كذلك في بلاد ما بين النهرين مثلما هو اليوم. كل هيمنة تحتاج إلى أيديولوجيا مهيمنة لشرعنتها، إلى سردية تستحضر قيماً أخلاقية أساسية بغية تبرير نفسها بينما تهدد بالعقاب من يشككون فيها. لقد قدّم الدين المنظَّم سرديات كتلك لقرون مستحدثاً معتقدات خرافية معقدة لتعزيز سلطة الحكّام بتبرير سلطتهم الاستبدادية – وما تبيحه من عنف وسرقة – بوصفها نظام الأشياء الطبيعي المقرر إلهياً.

مع ظهور مجتمعات السوق، احتل الدين مرتبةً ثانوية. كما أنّ ولادة العلم الذي جعل الثورة الصناعية ممكنةً في ذلك الوقت بيّنت تدريجياً أنّ الإيمان بالنظام الإلهي هو مجرد إيمان ليس إلا. احتاجت الطبقة الحاكمة إلى سردية جديدة لتشرعن نفسها بها، واستعانت بطرائق الفيزيائيين والمهندسين الرياضية عينها لتثبت، بالنظريات والمعادلات، أنّ مجتمعات السوق كانت النظام الطبيعي النهائي، كأنّ يداً خفيةً خلقته إذا استعرنا كلمات الاقتصادي آدم سميث Adam Smith، أشهر الآباء المؤسسين لعلم الاقتصاد. كانت هذه الأيديولوجيا، هذا الدين العلماني الجديد، هي علم الاقتصاد بطبيعة الحال.

منذ القرن التاسع عشر، كان رُسلَ مجتمع السوق الاقتصاديون الذين يؤلفون الكتب ويكتبون المقالات الصحافية، ويظهرون الآن على شاشات التلفزيون ومحطات الإذاعة وعلى الشبكة العنكبوتية. عندما يستمع الناس العاديون لهم أو يقرؤون ما يكتبونه، يميلون إلى استخلاص هذه النتيجة: الاقتصاد أمرٌ تقني ومملٌ للغاية. وعلينا تركه للخبراء. لكنّ الحقيقة تفيد أنّه لا يوجد خبراء حقيقيون، وأنّ الاقتصاد أكثر أهميةً من أن يترك للاقتصاديين. كما رأينا في هذا الكتاب، تحدد القرارات الاقتصادية كل شيء من أبسط الأمور إلى أعمقها. إنّ ترك الاقتصاد للخبراء يعادل ما فعله أولئك الذين عاشوا في العصور الوسطى من ترك رخائهم في عهدة اللاهوتيين والكرادلة ومفتشي محاكم التفتيش الإسبان. يا لها من فكرة مريعة!

هل سبق لي أن أخبرتك يوماً لماذا أصبحت اقتصادياً؟ لأنّني رفضت ترك الاقتصاد للخبراء. كلما ازداد فهمي لنظريات الاقتصاديين ومعادلاتهم الرياضية، ازداد إدراكي أنّ من يُدعون خبراء في جامعاتنا العظيمة، وعلى شاشات تلفزيوناتنا، وفي المصارف ووزارات المالية، ليست لديهم أدنى فكرة عن الموضوع. لقد خلق الأكثر ذكاءً من بينهم نماذج رائعة لا يمكن حلّها رياضياً إلا إذا أُزيل أولاً واقع قوة العمل والنقود والدَّين الموصوف في هذا الكتاب من تلك النماذج، ما يجعلها عديمة الصلة بمجتمعات السوق. أمّا البقية، المعلقون الاقتصاديون من الدرجة الثانية، فلم يقتصر الأمر على أنّهم لم يفهموا نماذج الاقتصاديين العظماء، معبوديهم، بل يبدو أنّهم لم يبالوا على نحو ملحوظ بأنّهم لم يفهموها.

كلما استمعت أكثر لهؤلاء الخبراء الاقتصاديين وهم يتحدثون عن الاقتصاد، ازدادوا شبهاً بحكماء وعرّافي حقبة ما قبل الحداثة. لم يكن ذلك مصادفةً. ففي ثلاثينيات القرن العشرين، أمضى الأنثروبولوجي البريطاني إدوارد إيفان إيفانز بريتشارد E. E. Evans–Pritchard وقتاً في دراسة مجتمع الأزاندي، وهي قبيلة أفريقية. لاحظ خلال عيشه بين ظهراني الأزاندي أنّهم كانوا يولون أهميةً كبيرة لعرافيهم الذين يتلقون منهم النبوءات تماماً مثلما كان قدماء اليونان يولون أهميةً كبيرة لعرّافة دلفي. ولكن بما أنّه غالباً ما كان يتبين أنّ هذه النبوءات غير صحيحة بالمرة، تساءل عن كيفية نجاح العرافين بالإبقاء على سلطتهم على القبيلة. يمضي توضيح إيفانز بريتشارد لإيمان شعب الأزاندي الراسخ بعصمة عرّافيهم على النحو التالي: "يرى الأزاندي مثلما نرى أنّ فشل عرّافهم في التنبؤ يتطلب حقاً تفسيراً، لكنّهم مرتبطون بتصوراتهم الروحانية ارتباطاً شديداً إذ يتعيّن عليهم استعمالها لتفسير الفشل. يفسَّر التناقض بين الخبرة وتصور روحاني واحد بالإحالة إلى تصورات روحانية أخرى".

اليوم لا يختلف الخبراء الاقتصاديون كثيراً عن العرّافين. فعندما يخفقون في التنبؤ بظاهرة اقتصادية تنبؤاً صحيحاً، وهو ما يحدث في معظم الحالات، يفسرون فشلهم بالاحتكام إلى التصورات الاقتصادية الروحانية عينها التي جعلتهم يخفقون في المقام الأول. تُستحدث تصورات جديدة أحياناً لتفسير فشل تصوراتهم السابقة.

مثلاً استُحدث تصور "البطالة الطبيعية" لتفسير إخفاق مجتمعات السوق في تحقيق عمالة كاملة وإخفاق الخبراء في تفسير ذلك الإخفاق. بصورة أعم، اعتُبرت البطالة والنشاط الاقتصادي المنخفض دليلين على أن المنافسة غير كافية، وتجب مكافحتهما بسحر "إلغاء الضوابط التنظيمية"، إعفاء المصرفيين والأوليغاركيين من القيود الحكومية. وإذا لم ينجح إجراء إلغاء الضوابط التنظيمية، يُعتقد أنّ في مقدور مزيد من الخصخصة أن يفي عوضاً عن ذلك بالغرض. وعندما يخفق هذا الأمر، لا بدّ أن يكون الخلل في سوق قوة العمل الذي ينبغي تحريره من تدخل نقابات العمال وإعاقة إعانات الضمان الاجتماعي... وهكذا تسير الأمور.

ما أوجه الاختلاف بين خبراء اليوم وكهنة الأزاندي على وجه التحديد؟

اللاهوت بالمعادلات الرياضية

سيخبركِ كثيرون أنّ والدكِ لا يعرف عمّا يتكلم، أنّ علم الاقتصاد هو علم، أنّه مثلما تستخدم الفيزياء نماذج رياضية لوصف الطبيعة كذلك يستخدم علم الاقتصاد نماذج رياضية للكشف عن طريقة عمل الاقتصاد. هذا كلامٌ لا معنى له.

يستفيد الاقتصاديون بالطبع من النماذج الرياضية المحببة ومن جيش من الأدوات والبيانات الإحصائية. لكنّ ذلك لا يجعل منهم علماء في الواقع، على الأقل ليس بالطريقة

عينها التي يكون بها الفيزيائيون علماء. وخلافاً لعلم الفيزياء، حيث الطبيعة هي الحَكَم المحايد لجميع التوقعات، لا يمكن إخضاع علم الاقتصاد لاختبارات محايدة. لن يكون صعباً فحسب، بل مستحيلاً، إيجاد مختبر يمكن فيه التحكم بالظروف الاقتصادية وتكرارها بما يكفي لأن تكون أيّ تجربة علمية صالحة، أي لاختبار الكيفية التي كان سيتطوّر بها تاريخ العالم مثلاً لو أنّ الدولة طبعت نقوداً عام 1929 لإعطائها للفقراء بدلاً من اعتماد خيار التقشف، أو كيف ستكون الحال في اليونان لو أنّ الدولة رفضت في إفلاس 2010 الحصول على أكبر قرض في التاريخ بظروف تقشف هي الأكثر وحشية على مرّ الأيام. عندما يصرّ الاقتصاديون على أنّهم علماء أيضاً لأنّهم يستخدمون الرياضيات، هم لا يختلفون عن المنجمين الذين يحتجون بأنّهم علميون مثل علماء الفلك لأنّهم يستخدمون أيضاً الحواسيب ورسوماً بيانية معقدة.

يغضب زملائي الاقتصاديون بشدة مني، كما يمكنك أن تتخيلي، عندما أخبرهم أنّنا نواجه خياراً: نستطيع الاستمرار بالتظاهر بأنّنا علماء، كما يتظاهر المنجمون، أو قبول أنّنا أكثر شبهاً بالفلاسفة الذين لن يعرفوا معنى الحياة الحقيقي بالتأكيد، بصرف النظر عن مدى الحكمة والعقلانية التي يحاججون بها. ولكن إن أردنا أن نكون في أفضل الأحوال فلاسفة دنيويين، فمن غير المرجح أن تواصل مكافأتنا بسخاء طبقةُ مجتمع السوق الحاكمة التي نمنحها الشرعية عبر التظاهر بأنّنا علماء.

قفزة أرخميديسية

بما أنّكِ رفضتِ الهرب الذي عرضه عليكِ HALPEVAM الخاص بكوستاس، ما خطوتكِ التالية؟ محاكاة من الدرجة الثالثة لـHALPEVAM تعرضها مراكز التسوق التجارية، أو انتفاضة على الوضع الراهن... أو تشكيل مكان مناسب لك في عالم يفتقر إلى الكمال؟ يجب عليكِ حل المشكلة بنفسك.

أياً يكن المسار الذي ستختارينه، هنالك ما أوصيكِ باتباعه: فكرة العالِم القديم أرخميدس Archimedes بأنه لا شيء مستحيل، في حال أعطي ما يكفي من المسافة. "أعطني مكاناً لأقف عليه، ورافعة طويلة بما يكفي، وسأرفع الأرض"، كما قال. تعمل جميع أنظمة الهيمنة عبر تغليفنا بسردياتها ومعتقداتها الخرافية كي لا نستطيع أن نرى ما وراءها. يمنحنا الرجوع خطوةً أو خطوتين إلى الخلف، وإيجاد طريقة لتفحصها من الخارج، لمحة عن مدى نقصها وسخافتها. يبقيك الحصول على هذه اللمحة على صلة مع الواقع. لهذا السبب، رفضتِ (على ما أظن) عالم HALPEVAM، لأنّك ما إن تصبحين داخله، فستكون وجهة نظر أرخميدس مستحيلة.

كما أنّ مجتمع السوق يغرس فينا معتقدات واهمة رغم أنّها لا يمكن أن تصل إلى كفاءة وسعادة معتقدات HALPEVAM الواهمة. إنها تقودنا في النتيجة إلى سلوكات تعزز ذلك المجتمع على حساب قدرتنا على الإبداع وعلاقاتنا وإنسانيتنا، وبطبيعة الحال كوكبنا. وسواء كيّفت سلوككِ ليتناسب مع احتياجات مجتمع السوق، أم أصبحت عنيدةً بما يكفي للرغبة في تكييف المجتمع مع أفكاركِ بشأن ما ينبغي أن يشبهه المجتمع بدلاً من ذلك، فإنّ تأدية قفزة أرخميديسية – انسحاب عقلي دوري من معايير مجتمعنا ويقينياته – هي أمرٌ حيوي.

حينما ولدتِ، راق لي كثيراً اسمكِ، كسينيا، لأنّ أصل الكلمة مستمدٌ من الكلمة اليونانية *xenos* التي تعني "غريب" أو "أجنبي" وترجمَتُها "اللطف مع الغرباء". أتت جاذبية هذا الاسم جزئياً من اعتقادي بأنّ الطريقة المثلى لرؤية بلدكِ ومجتمعكِ هي رؤيته من خلال عيون غريب، لاجئ. حاولي ذهنياً السفر إلى مكان ناءٍ، إن لم يكن بالضرورة لتحريك عالمك – رغم مدى روعة مثل ذلك التحريك! – بل لرؤيته بوضوح على ما هو عليه. سيمنحكِ ذلك فرصة الاحتفاظ بحريتك. ومن أجل البقاء روحاً حرة مثلما ترعرعتِ وشققتِ طريقك في هذا العالم، من الضروري أن تتعهدي بالرعاية حريةً نادرة لكن حاسمة: حرية تأتي من معرفة كيفية عمل الاقتصاد ومن القدرة على الإجابة عن سؤال المليار دولار: "من يقوم بما يجري في مسقط رأسكِ وفي مناطق أبعد؟"

إذاً يكفي! لقد عانيت مني بما يكفي. وبما أنّنا نعود إلى نقطة البداية، وبالعودة إلى سؤال لماذا يملك بعضهم كثيراً بينما يملك آخرون قليلاً، قد تقولين إنّني أضعت وقتك. ورداً على ذلك لا أقدّم سوى هذه الأبيات المفضلة:

لن نتوقف عن الاستكشاف
ونهاية استكشافنا
ستعود بنا إلى حيث بدأنا
ونعرف المكان من جديد.